وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

مصطفى النحاس باشا ودوره في الحركة الوطنية المصرية

(1879 – 1952)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ معاصر

إعداد الطالب :

حملاوي جلال يوسف

تحت إشراف الأستاذ :

كربوعه سالم

السنة الجامعية : 2016م / 2017م

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة وهذا بفضل الله ثم الأستاذ المشرف سالم كربوعة على توجيهاته و إرشاداته و صبره معي طيلة تحضير لإتمام هذه المذكرة كما أتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة في كلية العلوم الإنسانية و كذلك عمال المكتبة و الإدارة و إلى كل الزملاء من ساهم من بعيد أو من قريب في انجاز هذه المذكرة

مقدمة :

يعتبر حزب الوفد من الأحزاب التي تعلقت به غالبية الشعب المصري منذ تشكيله في أعقاب الحرب العالمية الأولى حتى قيام ثورة جويلية 1952، قام حزب الوفد بدور بالغ الأهمية في تاريخ مصر، حيث أن الوفد كان قد قاد كفاح مصر وشعبها عبر ثلاثة عقود من أجل الاستقلال والحرية والدستور والعدل الاجتماعي ووحدة وادي النيل، وكان من زعماء الوفد سعد زغلول ورفاقه المخلصين على رأسهم مصطفى النحاس الذي خلف سعدا بعد وفاته وساهم مساهمة فعالة في ثورة 1919 التي كان الهدف إنهاء الاحتلال البريطاني، كما أنه كان للنحاس دور فعال في الحفاظ على الشعلة الوطنية لمصر حيث حمل الأمانة بحق وأدى الرسالة بصدق وكان عملاقا في وطنيته عنيفا في ثوريته من أجل حقوق مصر في الاستقلال التام وحقوق الشعب المصري حتى أنه تعرض عدة مرات للاغتيال ولكن الله حماه ورعاه ليظل قائدا مخلصا للشعب في تحقيق أمانيه

الإشكالية :

إلى أي مدى ساهم مصطفى النحاس باشا في الحركة الوطنية المصرية ؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من تساؤلات فرعية:

- من هو مصطفى النحاس باشا ؟
- كيف كان انضمامه لحزب الوفد ودوره في ثورة 1919 ؟
- ما هي أهم أعماله أثناء زعامته لمصر؟
- كيف كانت مساهمته في ثورة 1952 ونهاية زعامته لمصر ؟

أهمية اختيار الموضوع:

- إظهار حقيقة الاحتلال البريطاني لمصر من خلال إبراز سياسته
- تبيان الدور الذي قام به مصطفى النحاس في الحركة الوطنية المصرية
- إعطاء صورة واضحة للإيديولوجيات والتوجهات الفكرية داخل المجتمع المصري

الدراسات السابقة :

باعتبار أن موضوع مصطفى النحاس باشا من المواضيع غير المدروسة في مصر ، تعذر علينا التوصل إلى دراسات سابقة ، وما يؤكد هذا مدير مركز حزب الوفد سابقا الذي أكد لي ذلك في العديد من المرات بأن موضوع مصطفى النحاس غير مدروس تماما وهذا لحد علمي أنه من الدراسات الجديدة في مصر

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- محاولة الخوض في المواضيع المتعلقة بالحركات الوطنية المناهضة للاستعمار خاصة في الوطن العربي ومنها مصر
- الاهتمام بدراسة تاريخ المشرق ومقارنته بالمغرب العربي
- الرغبة في إلقاء الضوء على جزء من الكفاح المصري

الأسباب الموضوعية:

- دراسة شخصية مصطفى النحاس والتعرف على مختلف جوانب حياتها السياسية
- محاولة تسليط الضوء على مرحلة هامة من تاريخ مصر السياسي
- محاولة الكشف عن سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

الصعوبات:

- قلة المراجع المتخصصة في مكتبة القسم
- صعوبة الحصول على المراجع والوثائق خاصة تلك المكتوبة باللغة الأجنبية
- تناقض الكتاب المصريين فيما بينهم خاصة أثناء سرد الحقائق وكتابتها

المنهج المتبع :

المنهج التاريخي الوصفي : وذلك من خلال سرد الأحداث ووصفها و بالتطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها تلك الأحداث

المنهج التاريخي التحليلي: وذلك من خلال دراسة وتحليل الوثائق والمعلومات لتفسير تطور الأحداث المتعلقة بحياة الشخصية المدروسة

شرح الخطة:

وقد تناولت في هذه المذكرة خطة تتكون من فصل تمهيدي وأربعة فصول:

الفصل التمهيدي: تطرقت فيه عن مولد مصطفى النحاس الذي لم يشهد اختلافا حول مولده، ونشأته كانت ذو طبيعة دينية، وأيضا إلى جانب هذا تكلمت حول تكوين مصطفى النحاس العلمي الذي ابتدأ من الدارس القرآنية والكتاتيب وانتقل بعد ذلك إلى المدارس النظامية، وأما تكوينه السياسي فكان معظمه من خلال تجربته في المحاماة إلى أن صار قاضيا.

الفصل الأول: والمعنون ب: مساهمة مصطفى النحاس في ثورة 1919 ودستور 1923، فقد تكلمت في هذا الفصل عن انضمامه لحزب الوفد الذي كان عام 1918 ، وأما دوره في ثورة 1919 فقد تمثل في مساهمة النحاس مساهمة فعالة مع الوفد في الثورة وخاصة زعيمه في هذه الفترة سعد زغلول حتى تم نفيهم جميعا إلى السيشل، وإلى جانب هذا كله تكلمت على أعمال النحاس في ظل دستور 1923، حيث أن معظم أعماله في هذه الفترة تمثلت في الدفاع عن القضية الوطنية المصرية في ضل مبادئ دستور 1923، والسعي من وراء كل ذلك إلى تطبيقها.

الفصل الثاني: والذي كان بعنوان زعامة مصطفى النحاس من 1927 – 1936، وتكلمت في هذا الفصل عن خلافة مصطفى النحاس لسعد زغلول، حيث جاءت خلافته لسعد بعد وفاة هذا الأخير وبعد إلحاح كبير من كبار الوفديين الذين كان لهم دورا بارزا في إقناع النحاس لتولي الزعامة مكان سعد زغلول، وباشر النحاس منذ توليه الوزارة بتأليف الوزارة وكانت الوزارة الأولى عام 1928، وهذه الأخيرة لم تعمر طويلا حتى استقالت، وبعدها تم عقد الوزارة الثانية التي أجرى فيها النحاس مفاوضات النحاس مع هندرسون عام1930 وعرفت هذه الأخيرة منعرجا حاسما في تاريخ مصر.

الفصل الثالث: فكان بعنوان مواقف مصطفى النحاس من القضايا المختلفة 1936- 1946 ، وتناولت في هذا الفصل الحديث عن موقف النحاس من القضية السودانية التي كانت تعتبر جزءا هاما من القضية المصرية باعتبار السودان تابعة لمصر وتم عقد العديد من المفاوضات من أجلها أبرزها معاهدة السودان عام 1936، كما تحدثت أيضا عن موقفه من القضية الفلسطينية وحسب العديد من

المؤرخين أن اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية يعود إلى العشرينيات من هذا القرن أي القرن العشرين ، ولكن في الثلاثينات ازداد الاهتمام أكثر خاصة في زعامة النحاس، كما تطرقت في هذا الفصل إلى علاقة مصطفى النحاس بجماعة الإخوان المسلمين حيث كانت العلاقة ودية في البداية ولكن تدهورت خاصة في الأربعينيات من القرن العشرين .

الفصل الرابع: فكان تحت عنوان الثورة المصرية الثانية ونهاية زعامة النحاس، وتناولت فيه ثلاثة مطالب وهي: إلغاء معاهدة 1936،وهو الذي كان في عام 1951 حيث رفض النحاس التنازل السودان بشكل كلي ، ويعتبر هذا الحدث سببا من الأسباب التي عجلت بثورة يوليو (جويلية)1952 وهي الثورة التي قام بها الضباط الأحرار بقيادة اللواء نجيب في البداية وجمال عبد الناصر بعده، وهذه الأخيرة كانت سببا رئيسا في تخلي معظم الزعماء السياسيين وأبرزهم النحاس على الجانب السياسي وأدت به إلى قضاء بقية حياته في عزلة تامة إما في السجون أو يقضي حياته مع بقية عامة الناس

نظرة على المراجع

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من المصادر و المراجع كان لها دور كبير في تغطية جوانب و احداث التي تطرقت لها من بين هذه المصادر و المراجع :

- المذكرات الشخصية لسعد زغلول ، واعتمدت عليها خصوصا في الفصل الأول الذي تكلمت فيه على ثورة 1919 ومشاركة النحاس إلى جانب سعد فيها إلى غاية وفاة سعد زغلول
- صلاح الشاهد عنوانه ذكرياتي في عهدين، واعتمدت على هذا المصدر في العديد من الفصول خاصة في الفصل التمهيدي في تكوين النحاس العلمي والسياسي ، وأيضا في الفصل الثالث حول علاقة النحاس بالإخوان المسلمين

وإضافة إلى ذلك اعتمدت على العديد من المراجع الأخرى منها : كتاب لمؤلفه عباس حافظ عنوانه مصطفى النحاس، ومرجع لعلاء الحديدي عنوانه دراسة في الزعامة السياسية، وكتاب لعلي سلامة عنوانه مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس باشا.

الفصل التمهيدي: مولد النحاس وتكوينه العلمي والسياسي

أولا : مولده ونشأته

ثانيا : تكوينه العلمي

ثالثا : تكوينه السياسي

أولا : مولده ونشأته

1/مولده:

يرى العديد من المؤرخين بأن مصطفى النحاس باشا ولد في 15 جوان 1879 في قرية سمنود إحدى قرى **محافظة الغربية** [1] وكان من أبوين متوسطي الحال شأن الغالبية العظمى من أبناء الريف الأصيل في المحافظة . [2]

وكان والده يعمل في تجارة الأخشاب ، ورغم أنه لم يكن تاجرا كبيرا إلا أن أباه المرحوم الشيخ محمد النحاس اشتهر بين أهله ومواطنيه بالشرف والأمانة والنزاهة والاستقامة حتى بلغ شدة ثقة الناس به مما جعل شركات الأخشاب الكبرى تسترشد برأيه في المتعاملين معها من كبار التجار في المنطقة، [3]وأما أمه فكانت سيدة تقية صالحة ، وكانت التقوى في بيت النحاس مسموعة عنهم في المدينة من قديم الزمان ، والتمسك بالدين أول صفاتهم التي عرفوا بها بين الناس، وله من الإخوة الأستاذ سالم النحاس ومحمود النحاس التاجر ، وعبد العزيز النحاس بك كبير المفتشين في وزارة الداخلية، وله أخت وحيدة وهي زهرة النحاس وكانت وفاة والد مصطفى سنة 1920 بعد أن رعى مصطفى و لزمه وحن عليه إلى سن الأربعين ، فلم يغادره يوم أذن الرحيل إلا وهو على طرق المجد صاعد، وفي سبيل الوطن مجاهد يسير إلى ربوة الزعامة بخطى ثابتة ، وحسب عباس حافظ أن والدة مصطفى عاشت بعد وفاة والده 8 سنوات ثم توفيت .[4]

---

[1]– المحافظة الغربية : وتحتوي على قرية سمنود التي ولد فيها مصطفى النحاس باشا ، وتنقسم المحافظة الغربية إلى 8 مقاطعات إدارية وهي : طنطا، سمنود، المحطة الكبرى، زفتي، السنطة، بيسون، قطور،كفلر الزيات، وتقع عموما محافظة الغربية في قلب دلتا نهر النيل ، أنظر إلى عبد العزيز محمد محفوظ وآخرون ، التصنيف البيئي لمحافظة الغربية ، وزارة الدولة لشؤون البيئة ، مصر ، 2008 ، ص 11 – 12 .

[2]_ علي سلامة، ما لا يعرفه النحاس عن الزعيم مصطفى النحاس باشا، ط1، مطابع سجل العرب ، القاهرة ،2001 ، ص 10.

3 –محمود متولي، مصطفى النحاس زعيم الأمة، ط1 ، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر ،2008 ، ص 15.

4_ عباس حافظ ، مصطفى النحاس ، ط1 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012، ص 220 –221.

2/1 : نشأته :

وأما فيما يخص نشأته ، فيذكر العديد من المؤرخين أنه نشأ بين والدين صالحين تقيين وفي جو عائلي إسلامي حيث أنه عاش حياة الاستقامة منذ طفولته ، ولم تكن نفسه طوع هواها، راض بأقل القليل، كالسلف الصالح من الصالحين يؤدي الصلاة في أوقاتها منذ العاشرة من عمره إلى آخر يوم في حياته وكان يحرص الحرص كله على صلاة الفجر في وقتها[1].ويقال أنه تعلم بعض العلوم في جامع الأزهر وأيضا إلى جانب هذا تعلم الكتابة والحساب في الكتاتيب، حيث تذكر بعض المصادر أنه حفظ القرآن الكريم في سن العاشرة، ويعود سر اهتمامه بالقرآن الكريم وامتلاكه لهذه الأخلاق إلى تربيته الحسنة والتي تحث على فعل الخيرات التي تربى عليها، حيث أن والدة مصطفى النحاس مثلا عرف عنها التدين والأخلاق الحميدة.[2]

ومن هنا نستنتج أن لذلك البيت الطاهر دور كبير في أخلاق مصطفى النحاس حيث أنه عندما سئل فيما بعد عن سر التمسك الصادق بشعائر الله ، فقال إنه حين أتى به أبوه إلى القاهرة ليدخله إلى المدرسة و توجها حينها إلى ضريح الحسين رضي الله عنه وعندما وصل إليه قال أبوه وهو واقف أمام الضريح :" **لقد سلمت إليك مصطفى فشعر الطفل أثناء تلك اللحظة بوحي خفي دب إلى نفسه واستفاض في مشاعره ، وظل يذكر تلك الوقفة الدينية طوال حياته ومنذ ذلك الحين لم يترك فرضا ولم يهمل ميقاتا للصلاة ، بل كانت هناك جوائز للصلاة في المدارس فأحرزها جميعا**" [3] .ومما يؤكد هذا القول أن صلاح الشاهد ذكر في مذ كراته أن مصطفى النحاس تكلم عن نشأته كيف كانت وكان هذا عام 1947 في الإسكندرية حيث قال له أنه يمتلك فضائل الإيمان والوطنية وحماية الحرم ولأنه يعلم جيدا معنى المساواة والحرية للأفراد والشعوب وأنه من خلال التعاليم والتربية الدينية التي تلقاها يعلم جيدا معنى الشورى والديمقراطية التي نمت في عقله وفكره [4].ولقد عاش مصطفى النحاس أعزب ووهب نفسه لبلده ولم تؤثر عليه العزوبية بل زادته إصرارا على خدمة وطنه أكثر فأكثر. [5]

---

[1]– علي سلامة، **المرجع السابق** ، ص 10 .

[2]– علاء الحديدي، دراسة في الزعامة السياسية المصرية، دار الهلال، سوريا،1992 ، ص 23 .

3– عباس حافظ ، مصطفى النحاس او الزعامة والزعيم درس وبحث وتحليل، شارع الدواوين، القاهرة، 1936، ص 129 .

4– صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، مصر، 1979 ، ص 22.

5– محمود متولي، **المرجع السابق**، ص 16 .

ويذكر الدكتور محمد الجوادي بأن مصطفى النحاس كان أعظم وأكبر مما يحتاج إليه عصره، فقد كان يتمتع بمثاليات وكفايات خلقية ومما ساعده على ذلك مواطنوه الذين لم يبخلوا عليه بكل ما يستحقه من حب وتأييد وإخلاص. [1]

ثانيا : تكوينه العلمي

لم يكن في سمنود تلك القرية التي ولد فيها مصطفى النحاس مدرسة أولية أو إلزامية أو ابتدائية ولكن هذي القرية كانت تعرف نظام الكتاتيب ومفرده كتاب وهو مكان يجتمع فيه الصبية من أبناء ذوي الشأن في البلاد، ولقد التحق مصطفى النحاس في طفولته بكتاب القرية فتعلم فيه ما تعلمه الآخرون من قراءة وكتابة وحفظ بعض من كتاب الله وتعلم مبادئ الحساب، ولكن والده لم يكتف بهذا الحد بل كلف أساتذة اللغة الفرنسية بتعليمه إياها حيث كانت هي اللغة الأصلية في المدارس، ولما بلغ مصطفى العاشرة من عمره ألحقه والده بكتب التلغراف محطة سكة حديد سمنود، ولم يمض أسبوع واحد على التحاقه بالمكتب المذكور إلا وقد أجاد النحاس طريقة الإرسال والاستقبال وترجمة البرقيات وعندما رآه محمد صالح باشا أحد كبار المستشارين في مصر اندهش به كثيرا واقترح على والد النحاس إلحاقه بالمدارس الابتدائية بالقاهرة وأخذ على عاتقه كل العقبات التي سوف تواجهه وبعد الإلحاح عليه ألحق مصطفى النحاس بمدرسة الناصرية الابتدائية التي كان يتولى نظارتها أمين باشا سامي صديق محمد صالح ثابت باشا،[2]عندما التحق النحاس بالمدرسة الناصرية كان في استقباله أمين سامي باشا وأجرى له اختبارا على الفور ونجح فيه مصطفى وتبين له إلمامه الكامل بالدروس ما عدا الفرنسية التي اشترط فيها على أبيه الاستعانة بأحد مدرسي اللغة الفرنسية، وأما السنة التي درسها مصطفى النحاس أثناء وصوله إلى المدرسة فقد شهدت اختلافا فهناك من يقول بأنها السنة الثالثة ولكن هناك من يقول بأنها السنة الثانية مثل علاء الحديدي الذي ذكر بأنه ألحق بالصف الثاني الابتدائي وتفوق على الجميع [3] .

[1] – محمد الجوادي، مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة وبناء الدولة الليبرالية ، دار الشروق ، مصر ، 2011 ، ص 17 .

[2] – علي سلامة، **المرجع السابق**، ص 11، 12 .

3– علاء الحديدي، **المرجع السابق**، ص 23، 24 .

بعد حصول مصطفى النحاس على الشهادة الابتدائية التحق مصطفى النحاس بالمدرسة الخديوية الثانوية سنة 1892 بالقاهرة وأمضى فيها 5 سنوات وكان موضع فخر أساتذته ومدرسيه وإعجاب زملائه ومخالطيه، وبينما الطالب مصطفى النحاس سعيد في مدرسته الثانوية كانت هناك زيارة قام بها اللورد كتشنر* إلى المدرسة الخديوية فأعجب بمصطفى النحاس واختاره للالتحاق بالمدرسة الحربية ولكن مصطفى النحاس رفض ذلك وواصل دراسته الثانوية وحصل على البكالوريا سنة 1896 وكان ترتيبه الأول في الشهادة مثل كل مراحل التعليم .[1]وفي عام 1896 التحق بمدرسة الحقوق وقد تخرج فيها بعد أربع سنوات من الدراسة الجادة في عام 1900، وكان الأول على جميع زملائه ، وقد جرت العادة في ذلك الوقت على تعيين جميع خريجي مدرسة الحقوق كتبة في المحاكم براتب شهري قدره خمسة جنيهات، ولكن النحاس حث جميع زملائه على رفض هذا التعيين ، وعندما تم استدعاؤه لشرح الأسباب كاملة طالب برفع راتبه إلى خمس عشر جنيها، وبأن يعينوا مساعدي نيابة لا كتبة حيث قال لهم :{ **لست أبغي شيئا لنفسي خاصة ، ومهما عرضتم على زملائي فإنني لن أقبل التوظف في النيابات ، وإنما الذي أطلبه لإخواني هو أن يعينوا في وظائف مساعدي نيابة بمرتب خمس عشر جنيها في الشهر** } ، وقد رضخت الحكومة لهذه المطالب، وتم تعيين خريجي مدرسة الحقوق مساعدي نيابة براتب عشرة جنيهات فقط، ولكن النحاس نفسه رفض أن يقبل الوظيفة الحكومية، وفضل أن يشتغل محاميا حتى يكون حرا.[2] اقتحم مصطفى النحاس ميدان المحاماة اقتحاما يعمل فيه مستقلا وينزله منفردا ، ولم يك مضى على نيله الشهادة في الحقوق إلا بضعة أشهر ، وكان أول ظهوره في المنصورة وكان عمره في ذلك الحين 21 سنة، ولم يبدأ مصطفى عمله محاميا ناشئا، ولكنه بدأه جديدا، وما لبث مصطفى النحاس في المنصورة قليلا حتى ذاع صيته حيث اشتهر بنزاهته وعرف بكفاءات، وراح موضع احترام القضاة والمتقاضين، وعجب الناس لهذا الشاب المحامي وبذلك نجح مصطفى النحاس في بداية حياته العملية محام ناجح، وكانت أول وظيفة للنحاس مع محمد فريد المحامي الذي خلف مصطفى كامل في زعامة الحزب الوطني المصري. [3]

---

[1] – علي سلامة، **المرجع السابق**، ص14.

*– اللورد كتشنر، وهو شخصية بريطانية احتلت عدة مناصب سياسية وعسكرية، حيث أنه كان له دورا سياسيا وعسكريا في مصر والسودان في الفترة مابين 189 إلى غاية 1914، أنظر إلى، وفاء وليد حسين العزاوي، اللورد كتشنر ودوره السياسي والعسكري في مصر والسودان (1896 – 1914)، مذكرة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2005 /2006، ص 1 .

2– علاء الحديدي، **المرجع السابق**، ص 24 ، 25 .

3– عباس حافظ، مصطفى النحاس او الزعامة والزعيم دراسة بحث وتحليل ،**مرجع سابق** ، ص 236 ، 237 .

وقد أصر النحاس منذ اليوم الأول أن يتولى عدة قضايا بنفسه، ويذهب بها إلى المحكمة حيث لم يكن يريد أن يعامل كمحام صغير مازال تحت التمرين، وقد ترك النحاس مكتب محمد فريد بعد وقت قصير ليصبح شريكا كاملا لمحام مشهور في المنصورة اسمه محمد بك بسيوني، وقد استمر النحاس في الاشتغال بالمحاماة حتى عام 1904، أي لمدة أربع سنوات فقط تحول بعدها إلى القضاء واستمر في منصبه قاض إلى غاية انضمامه إلى الوفد [1] ويروي صلاح الشاهد أنه وأثناء حديثه مع النحاس قال له بأنه كان قاضيا في طنطا وأنه تتبع آثار سعد زغلول عندما كان محاميا أو لما كان قاضيا حيث قال { **لقد فتنت بالزعيم الأوحد لهذا الشعب ووكيله المفوض من كل طبقاته وفئاته ، المرحوم خالد الذكر سعد زغلول** } [2] .

وكان النحاس قد ترك أجمل صفات تاريخ القضاء المصري واستقلاله، وضرب للناس الأمثلة على نزاهة القاضي واستقامته وحرية ضميره وقوة إرادته حتى ليتذاكروا إلى اليوم بأمثلة من أحكامه، وكان مصطفى النحاس قد أمضى ثلاث سنوات يدافع عن الحق والعدل وراء حرم القضاء، وكان النحاس مثالا للقاضي العادل إذا ما ذكرت الأحكام ، واستمر في سلك القضاء إلى غاية انضمامه إلى الوفد، ولم يكن يعرف سعد زغلول بك في تلك الفترة حتى عين النحاس قاضيا في ميت غمر وسعد في ذلك الحين كان وزيرا للمعارف [3] .

[1] – علاء الحديدي، **المرجع السابق**، ص 25 ، 26 .

2– صلاح الشاهد، **مصدر سابق** ، ص 21، 22 .

3– عباس حافظ ، مصطفى النحاس، **مرجع سابق**، ص– ص 342 – 346 .

ثالثا : تكوينه السياسي

ففي الوقت الذي كانت حياة مصطفى النحاس تمر بهذه التغيرات، كانت مصر في مرحلة احتلال وهذا الاحتلال اختلف كثيرا عن غيره من المستعمرات الأخرى ،حيث أنه عندما دخل جيش الاحتلال البريطاني القاهرة في سبتمبر 1882، وجدوا بها دولة تتكون من مجلس وزراء وبرلمان منتخب، ومن وزارات ومصالح وإدارات، ومن جيش نظامي حديث، بني في عهد محمد علي [1] ، حيث أن هذا الأخير اهتم بالجيش البري والبحري في نفس الوقت ونظام الشرطة؛ فالجيش المصري الذي شكله محمد علي كان له أثر كبير في تكوين مصر الحديثة وخاض معارك تاريخية في العشرينيات والثلاثينيات، ثم صفي في الأربعينيات، وفي عهد إسماعيل أعيد بناؤه، كما وجدوا بمصر أيضا تقسيمات إدارية ومديريات ومراكز وأقسام ونظم إدارة محلية ومجالس بلدية وإقليمي، وبيروقراطية حديثة تمسك أزمة الأمور ونظم تعليم وقضاء قديمة وحديثة، وهي دولة اكتمل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن ، فصارت موطدة الأركان مدعومة البنيان .[2]

ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد، تدور فيه دعوات النهوض والارتقاء من عشرات السنين السابقة، حيث تقوده نخب سياسية واجتماعية ذات خبرة وذات أفق واسع ونظر دقيق، كما وجدوا بها عناصر من الثورة العرابية التي جمعت جيشا وشعبا وخاضت حربا وثورة، وهي وإن كانت هزمت أمام جيش الإنجليز، فقد كان هزمها الاقتحام العسكري لجيش غاز لدولة من أقوى دول الأرض، والنصر العسكري للجيش الغازي هو أيسر الخطوات ،وبعده تبدأ المحنة وتبدأ المهمة الصعبة، مهمة التمكن من الحكم والسيطرة على المجتمع وتوطئ الأكناف، وكل ذلك لا تجدي فيه كثيرا قوة الجيش الغازي، وكل ذلك يجتمع فيه للمصريين عدد من العناصر والقدرات السابق ذكرها مما يصعب تجاهله على من يريد من حكومات الإنجليز استدامة سيطرته على هذا المجتمع . [3]

[1] – طارق البشرى، شخصيات تاريخية، ط1 ، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 63 .

[2] – محمد صبري، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، مطبعة ودار الكتب المصرية، القاهرة، 1926 ، ص 44 .

[3]– عباس محمود العقاد، سعد زغلول زعيم الثورة، دار الهلال، مصر، ب.ت ، ص 19 .

لم تدخل مصر الحرب العالمية بشكل رسمي، إلا أن الشعب المصري عانى من جرائها معاناة كبيرة،ذلك أن إعلان **الأحكام العرفية** *وتعطيل مجلس الشورى للقوانين واعتقال المواطنين من رجال الحزب الوطني قد ترك أثره في كل مكان على أرض مصر حتى وصلت مشاعر المصريين لكراهية الانجليز إلى حد تمني انتصار الألمان والأتراك عليهم، وكان النحاس مثله مثل بقية الشعب المصري بل إنه كان يحمل معه خريطة لأوروبا حتى يكون ملما بآخر التطورات كلما سمع شيئا جديدا.[1]ويذكر الدكتور هيكل في مذكراته أن مصطفى النحاس ومجموعة من المصريين سعدوا جدا لما سمعوا شائعة دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، وكان هذا الاحتمال متوقعا بسبب العلاقات التركية الألمانية قبل الحرب وكان الكثير من المصريين ينتظرون ذلك اليوم، وفي 18 ديسمبر 1914 أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وأنها أخذت بيدها وديعة للشعب المصري ما كان لتركيا من حقوق على مصر وفي اليوم نفسه أعلن ممثل انجلترا عزل الخديوي عباس لأنه انضم إلى أعداء إنجلترا وتنصيب حسين كامل سلطانا على مصر وبعدها رفعت وزارة رشدي باشا استقالتها إلى السلطان لأنها كانت سلطة تنفيذية تستمد وكالتها من الخديوي ، فلما عزل عزلت معه، وفي فيفري 1915، وصلت القوات التركية إلى ضفة قناة السويس الشرقية، وترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر إليها الصحف، وكان المتشيعون للألمان ولدولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم لن يستطيع الإنجليز صده، وكان أكبر رجاء المتشيعين أن تثور منهم النحاس مصر على الإنجليز ، فيهون ذلك على الجيش التركي أن يتخطى القناة فينضم إليه المصريون فتحل الكارثة بالإنجليز، ولكنه تبين أن ما وصل إلى القناة من الجيش التركي لم يكن إلا عددا قليلا يصاحبه عددا من المصريين الذين كانوا في الآستانة، وهذا العدد لم يثبت ضد الإنجليز ولم يستطع أن يتخطى قناة السويس بل اضطر أن يرتد على أعقابه . [2]وعند نهاية الحرب تأزمت على الحزب الوطني الأوضاع، فزعيمه محمد فريد نفي إلى أوروبا حيث مات هناك في عام 1919 ، وأصبح السلطان فؤاد الأول على عرش مصر ، وتم اعتراف جميع الدول الأوروبية بالحماية البريطانية على مصر.[3]

---

[1]– علاء الحديدي، **مرجع سابق**، ص 37 .

*الأحكام العرفية : ظهرت في عهد الاحتلال الإنجليزي وعقب الحرب العالمية الأولى ، وقد تغير اسمها بعد ثورة 1952 إلى قانون الطوارئ ، وحالة الطوارئ أو الأحكام العرفية هي نظام قانوني تلجأ إليه الدول في ظروف استثنائية عندما تكون البلاد مهددة في كيانها إما بسبب خطر الحرب أو اضطرابات داخلية ، أنظر إلى : سليمان صويص وآخرون ، انعكاس مفاهيم قوانين الطوارئ والأحكام العرفية على القوانين العادية مثال الأردن، محمود شريف بسيوني وآخرون، حقوق الانسان، مج 3 ، دراسات تطبيقية عان العالم العربي، دار العلم للنشر، بيرون ، 1989، ص 367 .

[2]– محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية،ج1، دار المعارف ، القاهرة ، 1951 ، ص – ص 61 – 63 .

[3]– علاء الحديدي، **المرجع السابق**، ص 38 .

فالنحاس كرجل سياسي كانت له أعصاب قوية تساهم بنصيب وافر في تكوين شخصيته ، فهو إذا لايتردد في الدفاع عما يؤمن به و يعتقده، فكان النحاس السياسي لا يعرف الكذب ولا يستعمل المكر ولا الخداع ولا يحب المغالطة ولا يطيق التآمر[1] ، وأما دخوله إلى الحياة السياسية كان مرتبطا بإعلان مبادئ الرئيس"**ويلسون**" الأربع عشر التي أذيعت على الملأ في نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث نادى الرئي الأمريكي بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولا شك في أن هذه كانت أمنية كل مصري، بما في ذلك مصطفى النحاس الذي كان قد درس القانون وتعلم منه مبادئ العدل والمساواة وحقوق الأمم والأفراد، وكان قد اشتغل بالمحاماة والقضاء وأصبحت قضية الديمقراطية هي جل اهتمامه، وكان النحاس شابا وطنيا ومتحمسا استهوته شخصيتان هما مصطفى كامل وسعد زغلول .[2]

ومعرفته بسعد زغلول حصلت عندما كان النحاس يشتغل بالمحاماة حيث كان يتبع الأحكام الصادرة عن المستشار سعد زغلول بك ، ويعنى بقراءتها، ويتوخى الاسترشاد بها ، لما كان يحسه من حسن التقدير لها والإعجاب بها ، وما كان يجد فيها من المبادئ الجديدة والمثل العالية، وبعد ما أصبح النحاس قاضيا ازداد النحاس إعجابا بسعد [3]، ومرت الأيام وتقلد سعد وزارة الحقانية حيث انتقل من وزارة المعارف إلى وزارة الحقانية في خطوة التشكيل الوزاري الجديد [4] ، وفي هذه الفترة قام سعد بعدة تعديلات في قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ومنها : تعديل المواد المختصة بمعاقبة التعدي على الخديوي وجعلها جناية لا جنحة، ووضع نص جديد لمعاقبة من يتعدى بالطعن أو بالشتم على الاحتلال،والنص الثالث يعاقب من يكتب كتابة في قضية مرفوعة للقضاء ، أو تكاد ترفع بقصد تأثير في القضاة ،كما تضمنت نصوصا أخرى بالاتفاقات الجنائية ومسؤولية أرباب الصحف من اختصاص محاكم الجنايات، وقال بأن { **القاضي الذي ينظر في قضايا الصحف قابل للعزل** } ومعناه أن سعد وافق على هذا التعديل بناءا على قناعة شخصية وليس أمام ضغط السلطة [5].

---

[1]– محمد متولي، **مرجع سابق** ، ص 22 .

*ويلسون (1856– 1924) : هو شخصية أمريكية اعتلت العديد من المناصب السياسية رئيسا ديمقراطيا للولايات المتحدة لمدتين متتاليتين ، أنظر إلى : رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، ط1 ، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر ، 2006 ، ص 178 .

[2] – علاء الحديدي، **مرجع سابق** ، ص 26–28.

[3] – عباس حافظ، مصطفى النحاس الزعامة أو الزعيم ، **مرجع سابق**، ص 246 .

[4] – عبد الخالق محمد لاشين، سعد زغلول دوره في السياسة المصرية حتى 1914 ، الهيئة المصرية للكتب ، القاهرة ، 2010 ، ص 145 .

[5] – سعد زغلول : مذكرات سعد زغلول ، تح :عبد العظيم رمضان ، ج1 ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ب.ت ، ص 48 .

وعندما كان سعد وزيرا للحقانية، القاضي مصطفى النحاس نقل إلى القاهرة، حيث أصبح عضوا في إحدى دوائر المحكمة الأهلية، فحدث له خلاف مع رئيس الدائرة علي ثاقب بك حول قضية أراد من خلالها رئيس الدائرة الحكم بالإدانة على شخص دون أخذ رأي مصطفى النحاس .وهذا ما رفضه مصطفى النحاس ووصل نبأ هذا الخلاف إلى سعد فأمر بملاقاة النحاس وأعجب به سعد إعجابا شديد، وقد ظل سعد يذكر ذلك اللقاء على مدار السنين، ومن المفارقة نجد أن هناك تقاربا شديدا بين سعد والنحاس حيث أن هذا الأخير نجح في المحاماة وفي سلك القضاة ولولا الثورة لبلغ النحاس مراتب عليا في القضاء أو في الوزارات على مر السنين . [1]وأما صلته بالحزب الوطني فكانت منذ 1905، ولكن من كتبوا عنه أثناء حياته لم يعنوا كثيرا بهذه الفترة ولا بصلته المبكرة بالحزب الوطني، نظرا للخصومة السياسية التي قامت من بعد بين الحزب الوطني وحزب الوفد ، والنحاس في العشرينيات إلى الأربعينيات من عمره ، قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها كان على اتصال بمجموعات من أهل جيله السياسيين للنظر في مستقبل مصر ،وبدؤوا بعد الحرب يتحركون ويتصلون بكبار الشخصيات أمثال سعد زغلول وهذا كله بهدف عرض قضية استقلال مصر في المحافل الدولية [2]

.وهنا يمكننا القول بأن مصطفى النحاس كان ينتمي سياسيا إلى الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل سنة 1908،وقال مصطفى كامل أثناء تأسيسه للحزب { **هل يسمح لي الزمان بأن أرى في مصر هذا الحزب الوطني الحر شريف المبادئ ، متحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقي النجاح والفلاح ؟ إني أعرف أن اليائسين سيقولون محال ولكني إذا كان لا يراودني اليأس من خلاص بلادي فمحال علي أن أيأس من تحقيق هذا الأمر الجليل** }[3] ، وكان النحاس من المعجبين بهذا الأخير وبأفكار حزبه التي كان يطالب من خلالها بجلاء الجيوش البريطانية من أرض مصر وظل النحاس متمسكا بأفكار الحزب الوطني إلى غاية لم شمل مختلف الأحزاب حيث في ذلك الحين اجتمع مع سعد زغلول وأصبح معه على صعيد واحد وهذا كله بهدف تحقيق الاستقلال والحرية لمصر [4].

[1] – عباس حافظ، مصطفى النحاس، **مرجع سابق**، ص 245 – 253 .

[2] – طارق البشرى، **مرجع سابق**، ص 62 –63 .

[3] – عبد الرحمان الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط5 ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 264 .

[4] – علي سلامة، **مرجع سابق** ، ص 50 – 51 .

الفصل الأول : مساهمة مصطفى النحاس في ثورة 1919 وإنشاء دستور 1923

أولا : انضمام النحاس لحزب للوفد

ثانيا : دوره في ثورة 1919 ونفيه إلى السيشل

ثالثا : إسهامات مصطفى النحاس في ظل دستور 1923

أولا : انضمام مصطفى النحاس للوفد :

لما انتهت الحرب العالمية الأولى بدأ السياسيون المصريون يفكرون في تكوين وفد يحقق آمال المصريين ويحافظ على حقوقهم، [1]ويذكر حسين هيكل في هذا الموضوع أي تشكيل الوفد أنه في يوم 13 نوفمبر تناقلت الأنباء أن وفدا مصريا تألف برئاسة سعد زغلول وزملائه، و أذيع في هذه الفترة أن أعضاء هذا الوفد قابلوا مندوب إنجلترا السامي وانتشر الخبر في البلاد بسرعة البرق، فبعثت في نفوس المصريين أملا في مستقبل خير مما هم فيه، [2] وفي الحقيقة هذا الوفد ضم سعد زغلول و13 عضوا آخرين ومن بين هؤلاء الأعضاء مصطفى النحاس، وفي 23 نوفمبر 1918 تمت المصادقة على قانون الوفد أي النظام الداخلي للوفد وضم مجموعة من المواد، ونصت المادة الثانية على أن مهمة هذا الوفد السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما، وأما المادة الثالثة نصت على أن يستمد الوفد المصري قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية، كما أن الوفد سلك طرقا عديدة وذلك بهدف المطالبة بالاستقلال منها الاحتجاج لدى السلطات الإنجليزية على استمرار الاحتلال والحماية وأيضا مخاطبة الرأي العام الإنجليزي والأوروبي والأمريكي للحصول على التأييد الشعبي لقضية الاستقلال[3] .

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن غالبية الأعضاء في حزب الوفد كانت دراستهم قانونية حيث أن حمد الباسل كان عضوا في الجمعية التشريعية 11 وإسماعيل صدقي حصل على درجة الحقوق في عام 1894 ثم عين وزيرا للزراعة في عام 1914 ثم وزيرا للأوقاف وكذلك محمود أبو النصر كان من الأعيان حيث تخرج من دار العلوم ، ثم حصل على درجة القانون من جامعة ليون بفرنسا كما أنه زاول أيضا مهنة المحاماة ، ثم أصبح نقيبا للمحامين ، وكان أيضا من أنصار الحزب الوطني 13، وكان عددهم الإجمالي 17 عضوا، تسعة منهم كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية عام 1914، وثمانية منهم تلقوا تعليما قانونيا ، وكانوا في الغالب من أعضاء حزب الأمة أو من طبقة ملاك الأراضي الزراعية.[4]

---

[1]– محمود أبو الفتح، المسألة الوطنية والوفد ، دار البستاني للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (ب ت) ، ص43 .

[2]– محمد حسين هيكل، **مصدر سابق** ، ص 68.

[3] – محمد فهيم أمين، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1992، ص 40

4– علاء الحديدي، **مرجع سابق** ، ص 41.

الذين يؤمنون بمشاركة بريطانيا في حكم مصر واقتسام السلطة فيما بينها وبين المصريين و هذا التعاون يكون بين بريطانيا و مصر على عكس أفكار الحزب الوطني الذي كان يدعو أنصاره دائما إلى الجلاء التام فورا، وعلى الجانب الآخر كانت هناك قوى اجتماعية جديدة صاعدة، ونقصد بها الطبقة الوسطى الحضرية أو الذين يسمون الأفندية من المحامين وموظفي الحكومة ، الذين تلقوا تعليما حديثا، وكان في الغالب قانونيا، هؤلاء كانوا عماد الوفد، أو بعبارة أخرى العمود الفقري له، حيث كانوا من أنشط العناصر التي اعتمد عليها الوفد في جمع التبرعات وحث الناس على كتابة التوكيلات والالتماسات، وقد تصدروا لقيادة الجماهير في المظاهرات والاعتصامات وإلقاء الخطب الحماسية، وحسب الرافعي أن النحاس هو الذي كان يمثل هذه الفئة من الوفد وكيف لا وهو الذي سار على نفس النهج الذي سار عليه سعد زغلول ، فالنحاس كان تلميذ سعد النجيب، الذي تشرب من أفكاره خاصة وأن كلا الرجلين كانت له من الصفات المشتركة الكثير من حيث تشابه النشأة الاجتماعية والثقافة والتعليم ، وعلى هذا فقد كانت أفكار كل من الرجلين تجد صداها في نفس الآخر، حتى صار النحاس بمثابة الساعد الأيمن لسعد زغلول الذي ركن إليه أثناء تنفيذ الكثير من المهام .[1]

وكان للنخبة السياسية التي تصدت للأمر كله سلامة الفطرة وحسن التفهم لأوضاع الواقع وشدة الالتصاق بالوجدان العام ، كان لها من ذلك ما أمكنها أن تحكم تصرفها الملائم ، فاختارت على قمة ممثليها من هم أعضاء في الجمعية التشريعية التي تشكلت بالانتخاب قبل الحرب وأوقفت سلطة الانتداب البريطاني عملها ، وفيهم وزراء سابقون وقوم من وجوه المجتمع ، ثم قاموا بحركة التوكيلات الشهيرة التي صارت بمثابة استفتاء شعبي يمنحهم الصفة التمثيلية ، وهكذا أحاطت بهم سمة الدولة وانصبغ عليهم طابع الشرعية، في التعبير عن الجماعة في عمومها ، وأنا لا أبتعد عن الحديث عن مصطفى النحاس، لأن كل ما ذكرته سابقا هو في ظني من صميم الموضوع ، لأني بما ذكرت آنفا اقتربت من الحديث عن الوفد المصري كما صاغته الأحداث وكما تصوره أصحابه ومؤسسوه ،[2] ويذكر صلاح الشاهد في مذكراته قصة انضمام النحاس للوفد وكان ذلك عام 1919 ، فقال : "**هذا شيء يطول شرحه ولكني سأحدثك بوجه عام وهذا الحديث كان في صيف عام 1947 في الإسكندرية**". [3]

[1]– علاء الحديدي، **المرجع السابق**، ص 40 –41 .

[2]– طارق البشرى، **مرجع سابق**، ص 77 – 78 .

[3]– صلاح الشاهد، **مصدر سابق**، ص 21 .

حيث قال رحمه الله : { **أنت تعلم قوة إيماني بالعلي القادر الذي أنشأنا من الأرض واستعمرنا فيها ليبلونا أينا أحسن عملا** } وذكر أيضا أنه من فضائل الإيمان والوطنية وحماية الحرم قد قام مصطفى النحاس باشا بدراسة القانون وقواعد العدل والمساواة والحرية للأفراد والشعوب وأنه في المحاماة وفي القضاء، وتمكنت الشورى والديمقراطية في عقله وفكره، وكذلك تعلمه من الجهاد المصري وذكر الشاهد أنه كذلك أنه لفت انتباه النحاس أي أثناء انضمامه للوفد رجلان كان مصطفى النحاس شديد التأثر بهما وهما سعد زغلول، [1]وهذا الأخير أي سعد زغلول الذي ولد في جويلية 1858 حيث ولد من أسرة صميمة وكان أبوه من أصحاب الثراء واستطاع سعد بفضل ما أتيح له من قيادة سليمة واعية أن يغير مسار الحركة الوطنية وذلك منذ تعيينه من طرف السلطات في سبتمبر 1882 حيث انتقل إلى العمل الحكومي بشكل رسمي[2]، وكان مصطفى النحاس شديد التأثر بشخصيته وبالإضافة إلى سعد تأثر مصطفى النحاس بمصطفى كامل باشا الذي ولد في14 سبتمبر عام 1874 هذا الأخير حسب عبد الرحمان الرافعي أنه كان من عظماء الرجال ومن زعماء الشعوب وقادتها الأبطال في ميادين الحرية والاستقلال ويذكر بأنه باعث الحركة الوطنية التي ظهرت في مصر عقب الاحتلال البريطاني [3]، ويذكر أيضا صلاح الشاهد أنه بالإضافة إلى تأثره بالشخصيتين المذكورتين سابقا أنه مما لفت انتباهه في مصطفى النحاس باشا أسلوبه حيث اعتمد على الخديوي عباس الثاني صاحب السلطة الشرعية على هذه الأمة، والذي حاول قدر ما استطاع التمكن من هذه السلطة بانتزاعها من معتمد الاحتلال الغاصب، ولذلك كنت أميل إلى مبادئ الحزب الوطني، وذكر كذلك أنه بعزل الخديوي عباس وفرض الحماية على مصر بالقوة كان حديث كل الوطنيين المصريين بعد أن تناست بريطانيا العظمى وعودها العديدة بالجلاء وترك السلطة الشرعية تمارس حكم المصريين، ومما يذكر في جانب كلام مصطفى النحاس قال :{ **ولقد فتنت بالزعيم الأوحد لهذا الشعب ووكيله المفوض من كل طبقاته وفئاته، المرحوم سعد زغلول باشا ، وتتبعت آثاره محاميا وقاضيا ووطنيا أمينا، وتمنيت مقامه، وأكرمني رب العزة فأصبحت خليفته في قيادة هذه الأمة الخالدة على الزمن** }؛ويقصد صلاح الشاهد بقوله هذا كله تأثر شخصية مصطفى النحاس بسعد زغلول باشا في مختلف الأشياء سواء تعلق الأمر بأفكاره ومبادئه وظروف نشأتهما في التكوين السياسي والعلمي[4].ومن

[1]– صلاح الشاهد، **المصدر السابق**، ص21.

2– سعد زغلول، مذكرات سعد زغلول، **مصدر سابق** ، ص ص 48– 56 .

3– عبد الرحمان الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط5، دار المعارف ،مصر، 1984 ،ص ص 31–417.

4–صلاح الشاهد، **المصدر السابق**، ص 21 – 22.

بين الأسباب جعلت ودعمت الوفد في طلب حقوقه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون ومبادئه الأربع عشر[1]، حيث من بين المطالب التي جاء بها حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما أكده ويلسون في خطابه يوم 5 يناير من سنة 1918 وهذا ما شجع الوفد المصري وجعله يطالب بالاستقلال[2].

وأما التحاق مصطفى النحاس بالوفد فسببه الرئيسي هو أيضا هذا الإعلان الذي نادى بحق الشعوب الصغيرة في تقرير مصيرها، ولاشك في أن هذه كانت أمنية كل مصري بما في ذلك مصطفى النحاس، الذي كان لديه شعورا عدائيا اتجاه سلطات الاحتلال البريطاني التي دفعت المصريين إلى التطوع الإجباري في فرق العمل سيئة السمعة، مما كان له أثر بالغ على شعور الأهالي بالاستياء الشديد اتجاه قوات الاحتلال وهذا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورة 1919، وكان النحاس في هذه الفترة قاضيا بمدينة طنطا، حيث اعتاد النزول إلى القاهرة لملاقاة أصدقائه في مكتب المحامي المعروف أحمد بك عبد اللطيف، وهذه المجموعة من الأصدقاء كانت من المؤيدين لأفكار الحزب الوطني، كمعظم شباب ومثقفي هذا الزمان ، وعند سماع هذه المجموعة من الشباب بمبادئ ويلسون الأربع عشر بدأ التفكير في السبيل الأمثل لكي يسمع صوت مصر في العالم أجمع أي تدويل القضية المصرية في المحافل الدولية، وتعددت الروايات حول كيفية دخول النحاس للوفد ، فهناك من يقول بأن أمين يوسف بك وهو الذي كان متزوجا من بنت أخت سعد زغلول، وكان عضوا في الحزب الوطني هو الذي أقنع سعد زغلول بضم النحاس للوفد، وأن النحاس وافق بعد أن وعده سعد زغلول بتوفير مساعدة مالية له حتى يتمكن من الاستمرار في إعالة شقيقته وأولادها بعد تركه وظيفته كقاض، ومن المعروف أن النحاس حين انضم إلى الوفد في باريس كان يأخذ راتبا شهريا نظير عمله سكرتير، وأما الرواية الأخرى تقول أن الذي قام بترشيحه هو عبد العزيز فهمي، ويضيف عباس محمود العقاد سببا آخر في انضمام النحاس إلى حزب الوفد هو رغبة سعد زغلول في أن يوازن بانضمام النحاس وحافظ عفيفي وهما من المعروفين في أوساط الشباب المثقف، لذا روعي ضمهما للاستفادة منهما في أعمال الدعاية وسط الشباب، وفي 20 نوفمبر 1918 انضم مصطفى النحاس وحافظ عفيفي إلى أعضاء الوفد السبعة عشر[3].

[1]– صلاح الشاهد، **المصدر السابق**، ص 22 .

[2] –Mahmud Y.Zayd ,Egypt straggle For Independence, beriut ,1965 p87.

[3]– علاء الحديدي، **مرجع السابق**، ص 27 –31 .

ومن أهمهم كالتالي :

-حمد لطفي السيد وكان من طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية، يعمل بالمحاماة حيث تخرج في مدرسة الحقوق العليا في عام 1894ثم أصبح رئيس تحرير مجلة الجريدة لسان حال حزب الأمة من عام 1907 حتى 1914 .

-عبد العزيز فهمي كان يعمل بالمحاماة هو الآخر ، وقد ترك منصبه كمستشار قانوني في إدارة الأوقاف، وانتخب عام 1913 في الجمعية التشريعية.

-علي شعراوي ويعد من الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية فقد كان نائب وكيل لرئيس حزب الأمة، انتخب في الجمعية التشريعية عام 1914.

-محمد محمود بن محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة ، تخرج من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة، وكان محافظا لمحافظة الجيزة

-حافظ عفيفي وقد كان يعمل طبيبا، متعاطفا مع الحزب الوطني.[1] الذي قام بإنشائه مصطفى كامل وكان يطلق على هذا الحزب في البداية حزب الجلاء والواقع بأن اسم الحزب الوطني أطلق منذ ظهور مصطفى كامل على جماعة الوطنيين الذين ينادون باستقلاله وجلائه، وكان يعتبر هذا الحزب على حسب مؤسسه أنه ليس حزبا سياسيا فقط بل هو حزب الأمة بأكملها، ومن أهدافه المعلنة الاستقلال للوطن بشكل عام وتقريب المسافة بين مصر والشعوب الأخرى بشكل خاص وكذلك من أبرز مطالبه التمسك بالنظام الدستوري ،ونهضة الفلاح المصري والاهتمام به، وهذا كله أيده حافظ عفيفي .[2]

-مصطفى النحاس وهو الذي كان محاميا ثم صار قاضيا ووصفه مكرم عبيد بقوله : {**إنه رجل مد إلى الأمام صدره كأنه يرى في عيني فكره عدوا يتحداه ولا يخشى خطره** } ، وهذه الصورة هي عين الانطباع الذي التقطه عنه السير "لامبسون" المندوب السامي البريطاني حيث أنه من خلال أول لقاء جمعه بمصطفى النحاس أثبت هذا الكلام [3].وكان لهذا الوفد بشكل عام دور كبير في ثورة 1919 التي ينسب زعامتها معظم المؤرخين لسعد زغلول ولكن هذا لا ينفي دور مصطفى النحاس الفعال في هذه الثورة .

[1]- علاء الحديدي، **المرجع السابق** ، ص،ص 39 - 40.

[2]- محمود متولي، مصر والحياة الحزبية قبل سنة 1956، دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة، 1980، ص 250 - 250 .

[3]- طارق البشرى، **مرجع سابق** ، ص 61 .

ثانيا : دوره في ثورة 1919 ونفيه إلى السيشل :

1: دور مصطفى النحاس في ثورة 1919

كان القبض على أقطاب الوفد الأربعة : سعد زغلول ، إسماعيل صدقي ،محمد محمود، وحمد الباسل ، ونفيهم إلى مالطة هو الشرارة التي فجرت طاقات الشعب المكبوتة ومشاعره المحبوسة ، وهكذا أدت السياسة البريطانية الظالمة إلى عكس النتيجة المرجوة منها وهي الثورة [1].

1/1 : دور الطلبة في ثورة 1919(النحاس منظم الطلبة) :

بسبب اعتقال الزعيم سعد زغلول وأصحابه وسخط الشعب على قيود الاحتلال وتطلعه إلى الحرية والاستقلال اشترك الشعب كله في الثورة رجالا ونساء وأطفالا وشبابا وشيوخا وعمالا وطلبة،[2] والحديث على مشاركة الطلبة في الثورة يقودنا للحديث على من كان يقودهم، يا ترى من هو هذا الشخص الذي كان ينظم الطلبة و يقودهم في الثورة ؟ مما لا شك فيه أن مصطفى النحاس هو الذي لعب دورا رئيسا في تحريك وتحريض الطلبة قبل الثورة، وهو الذي كان إحدى أدوات الحزب الوطني الهامة في الثورة، وهو ما يتفق مع مبادئ النحاس في ذلك الوقت، بجانب أن الطلبة كفئة اجتماعية كانت تشعر بالظلم الذي ينتظرها مثلها مثل بقية المهنيين وخاصة المحامين، حيث أضحى مصير الطلبة مثل مصير الخريجين وخير تعبير عن ذلك الشعور هو اعتراف أحد الفدائيين المتهمين باغتيال موظف بريطاني يعمل في خدمة الحكومة المصرية بأن ما دفعه إلى ذلك الفعل هو الرغبة في إفساح الطريق أمام الشباب للالتحاق بالوظائف الحكومية لذا نرى أن الطلبة كانوا يشكلون واحدة من أهم القوى الضاربة في الحركة الوطنية بعد المحامين، وقد ذكرت إحدى الدراسات أن النحاس قد نجح في تحويل الطلبة من مجرد قوى ضاغطة إلى جعلهم أحد الأدوات الرئيسة للوفد، وقد سئل الكاتب إبراهيم فرج باشا عن اشتراك النحاس في تنظيم الطلبة في ثورة 1919 ، فأكد ذلك، وهو ما يتفق مع كونه وكيلا لنادي المدارس العليا[3].ويؤكد عبد الرحمان فهمي في مذكراته أن الشرطة قبضوا في إحدى المظاهرات عددا من الطلبة وسجنوهم ، [4]وبدلا

[1]– رمزي ميخائيل، الوحدة الوطنية في ثورة 1919 ، دار العرب للبستاني ، القاهرة ، 1968، ص 39.

[2]– محمد فهيم أمين، **مرجع سابق** ، ص 43.

[3]– علاء الحديدي، **مرجع سابق** ، ص 50 – 51.

4 – عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة في ثورة 1919 (1919–1966) ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990 ، ص26.

من أن يفر باقي الطلبة خشية إلقاء القبض عليهم ، تقدمت جموعهم طالبة أن يقبض عليهم كلهم لأنهم مشتركون مع زملائهم في الجريمة ؛ فإن كانت هناك جريمة فإنهم يتحملونها كلهم مع بعض دون أن يختص بعضهم بشرف التضحية والألم في سبيل الوطن دون البعض الآخر،[1] وما كان أروع من رؤية الطلبة يقابلون الرصاص بصدورهم أنه إذا سقط رافع العلم في مقدمة الموكب جريحا أو قتيلا تقدم غيره ويرفع العلم بدلا منه مناديا بحياة الوطن ، فيردد وراءه الجميع النداء بقوة وحماس.[2] وبوجه عام كان الطلبة هم قادة الثورة بحق، ليس بخطاباتهم التي ألهبت الثائرين فقط، بل كانوا حملة الأعلام وقادة المظاهرات، وانفتحت أمامهم أبواب السجون والمعتقلات ومن بينهم كان كثير من الضحايا الذين استبسلوا واستشهدوا، ولقد جذب هذا العمل الكبير الذي قام به الطلبة أثناء الثورة أنظار قيادة الوفد، وكان لهذا الدور الكبير الممتد للطلبة في أثناء ثورة 1919 الصدى الواسع لانتشار الثورة بين جماهير الشعب، ويمكن بذلك أن نستخلص عدة حقائق: أن شمول الحركة التي فجرها الطلاب لكل طبقات الشعب قد أصاب السلطة العسكرية للاحتلال بالذعر، الأمر الذي جعلهم يتدخلون بعنف لقمع الحركة، ويصدرون الأوامر والتهديدات لمن يحاول مخالفة دعوتهم بمنع التظاهر والتجمع، ومن هنا يمكن الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين هما، الملاحظة الأولى: أنه إذا كنا نشير إلى الطلبة بصفة عامة فإن هذا لا يعني أن الطلبة هنا طلبة المدارس العليا والثانوية والابتدائية فقط بل إنما يشمل هذا المعنى حتى طلبة الأزهر والمعاهد الإسلامية،[3] ففي جانب مشاركة طلبة الأزهر والمعاهد الإسلامية في الثورة تذكر العديد من الدراسات الأوروبية أن الثوار كانوا يتخذون من الأزهر مقرا للاجتماعات ، والذين يثيرون الثوار هم مشايخ الأزهر، أو غيرهم ممن يتخذون منابر المساجد ، وحتى الخطباء من الأقباط يخطبون في الأزهر[4] ، وكذلك مشايخ الأزهر كانوا يخطبون في الكنائس لتأكيد الدفاع عن هذا الوطن وهذا أكبر دلالة على انصهار الأقليات وخاصة الأقباط في المجتمع الإسلامي ؛ حيث أدركوا أن القبطي المصري هو من رأسه إلى قدمه مسلم، والمرأة القبطية مثل المسلمة معزولة، وحتى في عادات الزواج ومراسم الجنائز متشابهة بينهم والخلاف في مكان تأدية العبادة فقط.[5]

---

[1]– عاصم محروس عبد المطلب، **المرجع السابق** ، ص 26

[2]–عبد الرحمان الرافعي، مذكراتي (1889–1951) ،**مرجع سابق** ، ص 32 .

[3]– عاصم محروس عبد المطلب، **المرجع السابق** ، ص 27 .

[4]– عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية(1918–1936)،الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة ،1998 ، ص 135.

5–Gromer ,The Earl of , modem Egypt ,Third Edd .London ,1911 ,p617–622.

والأزهريون هم طلبة جامعة الأزهر وكانوا قبل الحرب حوالي 20 ألف طالب من أقطار العالم الإسلامي، ولكن انخفض هذا العدد إلى 8 أو 10 آلاف سنة 1919 وذلك لصعوبة السفر من الأماكن البعيدة كالهند وأصبح في معظمه من المصريين ومن مظاهر مقاومة الأزهريين للاحتلال،[1] ما أكده عبد الرحمان فهمي بقوله: " **لقد كان طلبة الأزهر على الدوام في مقدمة الصفوف في المظاهرات وكانوا من أكثر الطلبة جرأة وحماسة، وكانوا من أكبر العاملين على بث الروح الوطنية وحركة الإضراب في طبقات الشعب المختلفة، وقد كانوا كذلك من أكثر الطبقات تضحية في سبيل القضية المصرية، ولم يكن عمل الأزهر مقصورا على الدور الذي اضطلع به طلابه ، بل أنه احتفظ بتقاليده القديمة وهو المتمثل دائما في الخطب النارية والقصائد الحماسية التي تلقى من فوق منابره ويستمع إليها طلابه**".[2]

2/1: دور مصطفى النحاس في إضراب المحامين والموظفين :

لم يقتصر دور النحاس على إضراب الطلبة فقط بل امتد إلى الاشتراك في تنظيم إضراب المحامين والموظفين ، وهو ما يتفق أيضا مع مهنته في كلتا الحالتين ، سواء حين كان محاميا أو وضعه في ذلك الوقت كقاض [3]، وقد وصف " البهلوي"[4] تنظيم مصطفى النحاس وعبد العزيز فهمي لإضراب المحامين ، حيث اتفقا على أن يرفض المحامون كل القضايا المنوطة بهم ، على أن يدخل في كل قضية أحد الزملاء المحامين إلى قاعة المحكمة ليطلب التأجيل إلى حين أن يجد العملاء محامين آخرين ، وأما دور النحاس في إضراب الموظفين فقد كان النحاس هو الوسيط بين لجنة الموظفين في القاهرة والمحامين من جانب ، ولجنة الموظفين في القاهرة وطنطا من جانب آخر حيث كان يعمل قاضيا[5]. كما كان يبعث بالكثير منها إلى لجنة المحامين التي كانت تظم عبد السلام فهمي جمعة ونجيب الغرابلي لتقوم اللجنة بتوزيعها على الناس في الريف وفي القرى [6]، وقد وصف شاهد عيان النحاس في ذلك الوقت بأنه كان

---

[1]–عاصم محروس، **مرجع السابق** ، ص 29.

[2]– عبد الرحمان فهمي، مذكرات عبد الرحمان فهمي (يوميات مصر السياسية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ج1، 1988، ص 143 .

[3]– علاء الحديدي، **مرجع سابق** ، ص 51.

[4]– إبراهيم الهلباوي : (1858– 1940) وهو شخصية عظيمة سواء في عالم السياسة أو في عالم المحاماة ، وهو ظاهرة فريدة تستحق الوقوف عندها لأنه شارك في القيادات والزعامات منذ فجر الحركة الوطنية وإن قدر له أن لا يكون قائدا ، أنظر إلى ، مذكرات إبراهيم الهلباوي (تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي) ، تح: عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر، 1995، ص 9 .

5– علاء الحديدي، **المرجع السابق**، ص 51.

[6]–محمود متولي، **مرجع سابق**، ص 38.

متحمسا للغاية، ينظر للأمر على أنه تحد ويرحب به، لا على أنه مواجهة يجب تفاديها وقد استغل سعد زغلول اسم النحاس كرمز يهدف من خلاله إلى ارتفاع الروح المعنوية في مصر أثناء نفيه للمرة الثانية، بسبب ما عرف من حماس النحاس في الثورة[1].ويتضح اشتراك المحامين في الثورة من خلال إضرابهم ومسيراتهم وبدأ إضراب المحامين والأهليين يوم 11مارس 1919، وأعلن مجلس نقابة المحامين الإضراب في ذات اليوم ووافق معظم القضاة على الإضراب في محاضر الجلسات، كما أضرب المحامون الشرعيون يوم 19 مارس 1919 وأغلقت المحاكم الشرعية أبوابها، كما اشترك الموظفون بالحكومة في الثورة آخر الأمر وشكلوا لجنة مندوبي الوزارات الحكومية ومصالحها من 22 عضوا ثم من 57 عضوا وأعلنوا الإضراب في 2 أفريل 1919 ثم في 16أفريل 1919، وأيضا من الذين اشتركوا في الثورة مئات العمال من العمال والفلاحين وكان منهم مجهولون على أكتافهم قامت الثورة سقط منهم ثلاثة آلاف شهيد وحكم على آلاف منهم بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن، وكان عمال القطار وسائقوا سيارات الأجرة والنقل أول المضربين فأضربوا يوم 11 مارس 1919 واستمر إضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن الزعماء المعتقلين كما أضرب عمال العنابر يوم 15مارس 1919 وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل ولم يعودوا إلى عملهم إلا في أواخر سنة 1919 وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان سكة الحديد ثم قطعوا الخط الحديدي فتعطلت القطارات، كما أضرب عمال المطبعة الأميرية ببولاق يوم 18مارس 1919، وأضرب عمال محطة جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكك الحديدية يوم 30 مارس 1919، وأضرب عمال شركة الغاز والنور يوم30 مارس 1919، وقد حفظ التاريخ للعمال تضحياتهم الغالية وسجل لهم إيثار الأمة على أنفسهم وروحهم الوطنية [2]، وفي صدر هذه المظاهرات التي شملت مختلف الأطياف تبين لنا دور مصطفى النحاس حيث كان مضحيا بروحه وحياته فداءا لهذا الوطن [3].

[1]– علاء الحديدي، **المرجع السابق** ،ص 52.

[2]– محمد أمين فهيم، **مرجع سابق** ، ص44 – 45.

[3]– عباس حافظ، مصطفى النحاس، **مرجع سابق**، ص 274.

3/1: نشاط مصطفى النحاس من نفي الوفد إلى مالطا حتى الانقسام عام 1921:

لم تقم السلطات البريطانية كما هو معلوم بنفي جميع أعضاء الوفد إلى جزيرة مالطا بل قامت بنفي مجموعة من أعضاء الوفد فقط ، [1]وكان هناك تساؤل لماذا أقرت الحكومة البريطانية بالضبط اعتقال أصحاب سعد زغلول ولماذا هم من بين أصدقائهم ؟ والإجابة على هذا السؤال سهلة لأنهم كانو ايمثلون كبار الوفد فإسماعيل صدقي باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل رئيس قبيلة ، وجميعهم يحمل لقب الباشا ؛ فاختيارهم يعتبر هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة نظر السلطات الرسمية ، ويذكر عبد الرحمان الرافعي أنه أثناء اعتقال الزعماء عندما وصلوا بهم إلى بور سعيد وجدوا هناك ضابطا بريطانيا في الانتظار ، فأركبهم معه في سيارة إلى الميناء وأصعدهم إلى نقالة بريطانية كانت تنقل ألفين من الجنود الإنجليز إلى بلادهم ، ومن ثم علموا أنهم منقولون إلى جزيرة مالطا ليس من الضابط وإنما بعد الخروج من الميناء حيث قيل لهم في عرض البحر أنهم ذاهبون إلى تلك الجزيرة .[2]وأما أعمال مصطفى النحاس بعد نفي أعضاء الوفد فإنه لم يتخلف عن مواصلة النضال، حيث بدأ يرسل الاحتجاجات بهدف تسميع العالم كله احتجاجا على نفي إخوانهم وكانت تلك الأيام أيام نشاط حيث نسي فيها الناس الخوف، ولما حاولت السلطات الانجليزية في 16 مارس 1919 الاجتماع بأعضاء الوفد الذين لم ينفوا مع سعد كان الرد عليهم أن سبب الثورة أمران أولهما منع الوفد من السفر وثانيهما القبض على سعد ورفاقه، واضطرت السلطات الانجليزية في 7 أفريل 1919 إلى الإعلان عن الإفراج عن سعد وأصحابه الثلاثة وأباحت لوفد مصر السفر إلى الخارج[3]. فسافر الوفد إلى مرسيليا مدعمين بقرارات ويلسون ومتحججين بقراراته إذ بهم أثناء وصولهم يتفاجؤون بموقفه المفاجئ ألا وهو اعتراف الدكتور ويلسون بالحماية البريطانية على مصر، فقلل ذلك من عزمهم، لكنهم ألفوا أنفسهم بين شعب ثائر في مصر، ومؤتمر ظالم للصلح في باريس ينظر إلى الشرق نظرة الغربيين القديمة، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليس من شأن هذا الشرق؛ فماذا عسى أن يصنعوا ؟ [4]

[1]– محمود متولي، المرجع السابق، ص 37.

[2]– عباس محمود العقاد، سعد زغلول زعيم الثورة، دار الهلال، القاهرة ، 1988، ص 17 .

[3]– محمود متولي، المرجع السابق، ص 37.

[4]– محمد حسين هيكل، مرجع سابق، ص 82.

لم يكن لهم بدل من أن يتابعوا سفرهم إلى باريس [1]،وكان مصطفى النحاس بين الذين سافرو ا مع الوفد إلى باريس وطلب من وزارة الحقانية أن تمنحه إجازة، وكانت الحكومة تنبهت إلى انشغاله بالسياسة وأصرت على أن يعود لعمله ولكنه عاد يطلب الإجازة فرفضت طلبه وأحالته إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء في شهر جويلية 1919 دون أن تصدر مرسوما سلطانيا بهذه الإحالة كما يقضي القانون في عزل القضاة مما كان يعني فصله من الخدمة، وترتب على ذلك أنه بعد فصله من خدمة الحكومة أن عمل بالمحاماة مرة أخرى لسفره إلى باريس[2] ، لما وصل الوفد المصري إلى باريس، وجد أبواب مؤتمر فرساي (الصلح) مغلقة في وجهه وأن كل مسعى من جانبه لدى ممثل دول الحلفاء لا يلقى أقل عناية ، فلم يجد أمامه إلا أن يوجه جهوده للدعاية لمصر في الصحف الفرنسية والانجليزية بالمقالات بنشرها والردود على ما ينشر فيها؛ إذ كانت السياسة الإنجليزية قد أوعزت إلى بعض الكتاب بنشر ما يشوه حركة مصر باختلاق الأكاذيب والمفتريات عليها، وقد عمد الوفد أيضا، إلى الاتصال برجال الفكر والقلم في العواصم الأوروبية ، لكسب عطفهم وتأييدهم لقضية البلاد ، كالكاتب الفرنسي أناتول "فرانس "صاحب المبادئ المعروفة في الحرية والديمقراطية و"السير فالنتين شيرول "وغيرهما ، وأيضا اتصلوا بالعديد من المحافل والجمعيات الدولية وفي مقدمتها جمعية حقوق الإنسان التي كان مقرها باريس لعقد اجتماعات عامة وإلقاء محاضرات سياسية ، الغرض منها تنبيه الرأي العام وإظهار مدى الخطأ الذي ارتكبه ساسة الحلفاء حينما قرروا إغلاق الباب أمام ممثلي مصر وعدم الاستماع إلى صوتها في مؤتمر السلام، وفي نفس الوقت قرر الوفد إرسال محمود باشا إلى أمريكا للدعاية فيها فسافر إليها في شهر أكتوبر 1919 وقام بنشاط واسع في محافلها السياسية حيث اتصل بالمستر فولك، وقام بدعاية واسعة النطاق للمسألة المصرية، وجعل بعض أعضاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها في الاستقلال ورغم كل المحاولات سواء في أوروبا (انجلترا وفرنسا) أو أمريكا تبين للوفد أن الشعارات التي كان الحلفاء يعلنونها لم تكن سوى مناورة سياسية كانت تقوم بها بريطانيا وفرنسا هدفها تخدير عقول الشعوب المستعمرة [3].

[1]– محمد حسين هيكل ، **المرجع السابق** ، ص82 .

[2]– محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 38 .

3– عبد النور فخري ، مذكرات فخري عبد النور ثورة 1919 ، تح : يونان لبيب رزق ، دار الشروق ، مصر ، 1992 ، ص 72– 73 .

وفي ذلك الوقت حضرت إلى القاهرة لجنة ملنر؛ وهي لجنة بريطانية جاءت لكي تتحرى أسباب ثورة 1919، وتم إجراء مناقشة وإعداد ورقة مشروع الوفد وعاد مصطفى النحاس من باريس لعرض المشروع على الأمة ولكن لم يمهد له بشكل كاف مما جعل الوفد ينقسم حوله وأدى هذا الانقسام إلى فشل المشروع، [1]وذكر في هذه المسألة محمد علي علوبة أن سعدا كتب إلى مصطفى النحاس خطابا سريا هذا الخطاب يتضمن رفض المشروع نهائيا لأن سعد يعتبر المشروع المعروض عليه حماية [2]، وكيف لا وهو الذي ينص على رفع الأحكام العرفية وإلغاء الحماية البريطانية ثم الدخول في مفاوضات ثنائية بين مصر وبريطانيا ... وهو ما لم توافق عليه أطراف الوفد الأخرى التي كانت تطمع في جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وعند عودة سعد إلى القاهرة استقبل استقبالا رائعا وبذلك أرسلت مصر وفدا إلى لندن على رأسه عدلي باشا رئيس وزراء مصر آنذاك ولكن المفاوضات فشلت مما أدى إلى استقالة عدلي باشا فيشهر ديسمبر 1921 ، وبذلك انقسم الوفد إلى فريقين فريق يتزعمه سعد وآخر يتزعمه عدلي(المعتدلون) وسبب الخلاف هو أن سعد لم يعد يثق في أعضاء الوفد الآخرين ،[3] وقد فسر كل من ذلك عبد العظيم رمضان وعبد الخالق لاشين على أن موقف سعد زغلول هذا يتفق مع عقليته القانونية التي رأت أنه أبرم عقدا مع الشعب على تمثيله، لذا فلا يحق لأحد سواه أن يمثل الشعب ولكن من الممكن أيضا القول بأن الثورة قد غيرت من موقف سعد، فالثورة أي الشعب هم أصحاب الفضل الأول في إطلاق سراحه، لذا فقد آمن سعد بقوة الشعب إيمانا كاملا، وبين النحاس أن قضية الخلاف هي أن سعد كتب في يومياته في 14 نوفمبر 1920، أنه قدم مشروعا إلى الوفد ينص على أن أي عضو يثبت أنه يعارض رئيس الوفد بشكل أساسي يتم فصله لأن وجوده سيعوق عمل رئيس الوفد[4] ، ومع كل هذا أحداث الثورة لم تهدأ مما غضب البريطانيين بذلك فبعثوا بإنذار إلى سعد زغلول في 18 ديسمبر 1921 من خلاله يقوم سعد بمخاطبة الناس أو يشهد اجتماعا عموميا وهذا ما رفضه سعد ومصطفى النحاس[5] .

---

[1]– لجنة ملنر: وهي لجنة بريطانية جاءت لكي تتحرى أسباب ثورة 1919 ، متجاهلة أعضاء الوفد في باريس ولكنها لم تجد استجابة لها ، يرجع إلى، محمود متولي، **المرجع السابق** ، ص 39.

[2]– محمد علي علوبة، ذكريات اجتماعية وسياسية ، تح : أحمد نجيب أحمد حمدي ، جمال الدين أمين مهنا ، ناهد مصطفى مرزوق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1988 ، ص 145.

[3]– محمود متولي، **المرجع السابق** ، ص 39.

[4]– علاء الحديدي، **مرجع سابق**، ص 66 – 67 .

5–محمود متولي، **المرجع السابق** ، ص 39 .

1/ نفي مصطفى النحاس وبقية أعضاء الوفد إلى السيشل وأهم ردود الأفعال :

1/2 : نفي مصطفى النحاس وبقية أعضاء الوفد إلى السيشل :

في مساء يوم 23 ديسمبر سنة 1921 اعتقل مصطفى النحاس وسعد زغلول ومعهما بعض عناصر الوفد ونفوا إلى جزيرة السيشل، [1]ويذكر عبد القادر حمزة أنه في ظهر يوم الخميس 22 ديسمبر سنة 1921 لازم الوفد في الساعات الأخيرة قبل اعتقاله ثم ساعة اعتقاله فرأيت منهم بطولة يستحق أن يسجلها التاريخ وينبغي أن يعرفها المصريون ليتيقنوا كيف كان أبطالهم والقوة الانجليزية تحاول أن تبطش بهم ؛ ومما ذكره على مصطفى النحاس أنه في الساعات القليلة قبل الاعتقال وبينما هم جلوس دخل عليهم مصطفى النحاس مبتسما وفي يده كتب، ويعرف كل الذين عاشروا النحاس بك أن له ساعات هي ساعات الحوادث الجسام تظهر فيها على وجهه وفي عينيه وفي كل حركات جسمه دلائل الحماسة بالغة حدها الأقصى، فذكر أنه دخل علينا وفي يده تلك الكتب فشعرنا بأن هناك أمرا، ثم وقف وألقى علينا تلك الكتب وأعطاها لأصحابها وهم فتح الله باشا وعاطف بك والأستاذ عز العرب، فسألنا : فقال النحاس بك : "**أوامر من السلطة العسكرية**"، وأما عن قضية اعتقال الوفد يذكر أنه بعد العودة إلى بيته مر بشوارع كان يعرفها وما مضت دقيقتان أو ثلاث حتى ضج فجأة كل الذين حولي فنظرت فإذا بسعد مقبل وأمامه ضابطان وخلفه حاجبه وخادمه، وهم جميعا يمشون في نطاق من الجنود، ومن ثم أدرك بأن مصير سعد سوف يتلقاه معظم الوفد ، حيث يذكر صلاح الشاهد أنه قبل اعتقالهم كانوا يتساءلون حول المكان الذي نقل إليه سعد حيث يذكر أنه هناك من كان يقول نقل إلى قصر النيل، وهناك من يقول إلى المحطة، وأما بقية أعضاء الوفد مثل مصطفى النحاس فيذكر الشاهد أنه التقى به يوم 23 ديسمبر 1921 في ثكنة قصر النيل، وبعدها تم نقلهم إلى السويس وبقوا هناك 5 أيام ثم نقلوا إلى عدن يوم 28 ديسمبر على متن باخرة وأما نقلهم إلى السيشل فقال أنه كان تقريبا يوم 8 مارس [2]، وأما مدة النفي فقد ذكرها معظم الباحثون بأنها لشهور عديدة بتلك الجزيرة النائية – سيشل– في مكان من المحيط الهندي التي لم يكن أحد يسمع بها والتي أضفى عليها نفي الوفد نوعا من الشهرة فأصبح الناس يعرفون هذه الجزيرة [3].

---

[1]– محمود متولي، **المرجع السابق**، ص 39 .

[2]–عبد القادر حمزة، أذكروا سعد وصحبه المعتقلين (رسالة تاريخية سياسية) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1922 ، ص 3 – 31 .

3– عبد النور فخري، **مرجع سابق**، ص 338 .

2/2 : أهم ردود الأفعال :

من أبرز ردود الأفعال التي شهدتها مصر أثناء اعتقال الوفد ونفيه إلى السيشل أن الناس تناسوا الخصومات السياسية التي أنشأت تأليف البعثة الرسمية للمفاوضة، و كان بيت الأمة يمتلئ كل يوم بالوفود العديدة معربة عن سخطها من هذا النفي، منذرة بأن لا مفاوضة تجرى ولا تؤلف إلا بعد مسح الإهانة التي لحقت مصر بعد نفي زعيمها الناطق بلسانها [1]، حيث أيقن اللورد اللنبي آنذاك أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها من أثر إلا أن تزيد الموقف بين مصر وإنجلترا حرجا،[2] كما كان من آثار النفي عودة أعضاء الوفد السابقين الذين كانوا قد انسحبوا منه في شهر أفريل 1921 مناصرين الوزارة العدلية وكان من بينهم الأستاذ عبد العزيز فهمي، كما أن حمد الباسل قد أذاع على إثر عودة أعضاء الوفد السابقين والمختلفين مع سعد قال: { **الحمد لله، لم يخب أملي في إخوان عرفتهم في الشدائد، وخبرت وطنيتهم الصادقة ومروءتهم الكبيرة لأنهم ما لبثوا حتى لبوا دعاء الوطن** ...} [3].كما عرفت القاهرة أثناء نفي زعمائها مظاهرات كبيرة حيث أغلقت المحلات التجارية والمصانع وشملت المظاهرات كافة أنحاء القاهرة، حيث قرر الموظفون الإضراب العام ، وتم اعتقال المئات من المتظاهرين، كما أن هذا النفي كان له صدى عميق حتى خارج القطر المصري، حيث اعتبر تجمعيات مثل جمعية لندن وايرلندا وروما إلى جانب الصحف المصرية أنه لا يمكن تشكيل أي وزارة قبل عودة المسجونين، وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وسحب اقتراحات اللورد أكيرزن ومذكرة اللنبي [4] ، ولم تنطفئ حماسة الأمة ولم تهدأ الثورة وتبين فشل كل الأساليب التي اتخذتها لوقف الاحتجاجات اضطرت إلى الإفراج عن مصطفى النحاس وأعضاء الوفد المعتقلين، وفي ذلك الوقت اضطرت بريطانيا إلى إصدار تصريح 28 فيفري 1922؛ الذي أقر أن الحماية قد انتهت ومصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، ولكن ليس كاملة لأن المواصلات والامتيازات الأجنبية ومسألة السودان وقناة السويس تبقى تابعة لبريطانيا ولكنه رغم هذا كانت خطوة أفضل مما كان الوضع عليه [5].

[1]– عبد النور فخري، **المرجع السابق**، ص 341.

[2]– محمد حسين هيكل، **مرجع سابق**، ص 106 .

[3]– عبد النور فخري، **المرجع السابق** ، ص 343.

[4]– عاصم محروس عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص 211.

[5]– محمود متولي،**المرجع السابق** ، ص 40.

ثالثا : إسهامات مصطفى النحاس في ظل دستور 1923:

في الثاني من جانفي سنة 1924 تولى سعد رئاسة الوزارة بعد أن أجريت في مصر لأول مرة انتخابات مباشرة لانتخاب أول مجلس نيابي نزولا على أحكام دستور 1923 الصادر في 19 أفريل 1923، وهو الذي كان ثمرة من ثمار ثورة 1919 ، فاز فيها الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على ما يقارب 195مقعدا من مجموع المقاعد البالغ عددها 214 مقعدا أي بنسبة 90 % ، وحصل حزب الأحرار الدستوريين على مقعدين، كما حصل الحزب الوطني على مقعدين اثنين فقط .[1]وأما ظروف إجراء هذه الانتخابات وإعلان الدستور، فقد ذكرت الصحافة الوفدية أن عبد الخالق ثروت ألف وزارة في أول مارس حيث قام بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب، ورأس هذه اللجنة حسين رشدي باشا وسميت (لجنة الثلاثين)؛ إذ كان قوامها ثلاثين عضوا من رجال القانون والدين والأعيان، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطني، إذ كان الوفد يصر على أن تكلف جمعية تأسيسية جديدة منتخبة بوضع الدستور، وسماها سعد زغلول أي هذه اللجنة بلجنة الأشقياء وتضافرت عدة عوامل ضد وزارة ثروت والمشروع ،[2] وتمثلت هذه العوامل في مجموعة من الصعوبات وهذه الصعوبات كان من الطبيعي أن تحدث لأنه كان يلقى معارضة شديدة من سعد وأنصاره ، حيث أنه كان من المتوقع أن يلقى ثروت إعراضا منهم، بل هجوما من تلك القاعدة الشعبية العريضة من الجماهير المصرية التي كانت تقف وراء زعيمها ووراء الوفد، حيث أن هذا الأخير كانت حتى هناك محاولات لاغتياله وهي ما يعرف بقضية الاغتيالات السياسية،[3] ولكن مع السماح لسعد بمغادرة منفاه عادت البلاد إلى حالتها الطبيعية وبذلك تتاح الفرصة للمصريين لممارسة حقوقهم السياسية في ظل أحكام الدستور الذي أعلن عنه في 19 أبريل 1923، وإبداء الرأي العام دون كبت أو قهر.[4]

[1]– علي سلامة، **مرجع سابق**، ص 59 .

[2]– نجوى كامل، الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (1919 – 1936) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ج2 ،2001 ، ص 10 .

[3]– مشرفة محمد أحمد المليجي،عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية (1873 – 1968) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ص 57.

[4]– عبد النور فخري، **المرجع السابق**، ص 412.

وبهذا فاز النحاس بالانتخابات، وأصبح مصطفى النحاس بذلك أول نائب وفدي ينتخب لدائرة سمنود /غربية ، وشكل سعد أول وزارة برلمانية في مصر واختار مصطفى النحاس وزيرا لوزارة المواصلات وعمت البلاد فرحة كبرى اعتقادا منها أنها قادمة على حياة أفضل حياة الاستقرار والبناء والرخاء من أجل جماهير الشعب كل الشعب، [1]ووزارة المواصلات ترأسها في 1924 ، حيث أنه من قاض إلى وزير تعتبر مسافة طويلة، وشوط لم يكن أحد ليقطعه في النظام القديم، ولكنها كانت أقصر من غيرها في النظام الجديد، واستحقاقا تاما لرجل لم يكن يوم غادر وظيفته مضحيا بها ، ماذا سيحل به غدا ،وكذلك دوما هي الديمقراطية تطلب رجالا مخلصين؛ فقدر لمصطفى النحاس أن يكون من الأكفاء المستحقين؛ لأنها كانت معتدة ومحتفظة به لحراسة هذه الديمقراطية نفسها التي عرفت قيمته، وشهدت له بكفاءته، فإن حياة مصطفى النحاس السياسية ظلت كلها دفاعا مستمرا عن الدستور، وكفاحا مستطيلا عن النظام الديمقراطي؛ حيث أن سعدا في هذا الدستور بنى للأمة المصرية ديمقراطيتها، ورغم ما عرفته من مصاعب، ورغم قصر مدة البناء إلا أن النحاس دائما ظل الحارس الثقة الأمين، ونجحت الديمقراطية منذ بدايتها، حيث صحب قيام البرلمان توفيق كبير في سنة 1924، وأثمرت الحياة النيابية ثمرات طيبة، كان من بينها إصدار قانون الانتخاب المباشر[2]، وراح سعد يعد العدة للمفاوضات مع الوزير البريطاني " رامزي ماكدونالد" ، [3] ولكن حدثت أمور عرقلت المفاوضات أبرزها أنه عندما وصل النحاس وسعد في 23 سبتمبر 1924، لم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات، وكانت المباحثات بين الطرفين قد فشلت حيث رفضت بريطانيا قرار سحب كل قواتها من مصر وسحب المستشارين الإنجليز والوزارة، لحماية الأجانب، ورفع يد إنجلترا عن السودان، وهذا ما تم رفضه فعلا وعاد الوفد في أكتوبر 1924 المتكون من ثلاثة أشخاص وهم مصطفى النحاس وزير المواصلات، وسعد زغلول رئيس الوزراء ومحمود فخري وزير مصر المفوض في باريس ، وانتهت المفاوضات على إثر ذلك ليقول سعد مقولته الشهيرة " **دعونا للانتحار فلم ننتحر** " ؛ أي بمعنى أن السير قام بدعوتهم للانتحار فرفض الوفد ذلك ، وكيف لا حيث أن ماكدونالد كان يهدف من هذه المفاوضات إلى عودة الحماية البريطانية لمصر.[4]

---

[1]– علي سلامة، **المرجع السابق** ، ص 59.

[2]–عباس حافظ، مصطفى النحاس ، **المرجع السابق** ، ص 201– 202.

[3]– السير ماكدونالد : وهو شخصية سياسية تقمصت عدة أدوار في الوزارة البريطانية ، منها رتبة الوزير و اشتهر بمفاوضات التي جرت في لندن مع سعد زغلول باشا، أنظر إلى : محسن محمد ، **مرجع سابق**، ص 197 .

[4]–خالد عزب، الاغتيالات السياسية في مصر (1910 – 1981) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2011، ص 96 –97 .

وبعد فشل المفاوضات رجع الوفد وفيما بينهم مصطفى النحاس فاستقبلوا استقبال الظافرين بالهتافات والمظاهرات، وكان جديرا عن الوفد أنه بعد فشلهم في المفاوضات سوف يستقيل زعيمهم سعد زغلول ليعطي الفرصة لحكومة أخرى، ولو من حزبه ؛ حاول الاتفاق مع الإنجليز ولكنه فشل ولما أحس بضعفه أراد الاستقالة، [1]وهنا دوما مصطفى النحاس كان ناصحا له حيث كان يقول له :" **يجب أن يصان الدستور قبل كل شيء، وينبغي الحرص على قدسية النظام النيابي قبل كل اعتبار، وأنه إذا لم تجب المطالب التي تتقدم الوزارة الدستورية بها إلى الملك (الملك فؤاد الأول)، فلا ينبغي البقاء في الحكم لحظة واحدة** "، ورفعت المطالب إلى الملك وهذا ما أدى إلى عدول سعد عن الاستقالة ،[2] وهذه الشروط تمثلت في :

- أن تنظر الإدارة في مسائل الأزهر لتكون مسؤولة حقا عن الإصلاح .
- ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين السراي بغير موافقة .
- أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعية حقيقية للوزارة الخارجية.
- ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها.وهذا ما وافق عليه الملك فعلا وبذلك عاد سعد والوفد إلى نشاطه [3]، واستمر النحاس بذلك في وزارة المواصلات وكان مسلكه في هذه الوزارة مسلك نزاهة رفيعة ؛ إذ كان المعتاد قبل قيام وزارة الشعب الأولى أن يتقاضى كل وزير أربعين جنيها، فلما جاءت الوزارة السعدية وقف النحاس بين زملائه يقول : "**إنني أقلكم مالا، ولكني متنازل عن مبلغ الأربعين جنيه التي تدفع لنا** "، فلم يكن من الوزراء إلا أن استجابوا له، فألغي المبلغ من الميزانية إلى أن جاءت بعده وزارة أخرى وهي الزيورية فاستعادته، ومما حدث في وزارته للمواصلات أنه ذات يوم قد قرأ وهو وزير تلغراف خاص بالأهرام قرأ في مقال أو تصريح منسوب للمستر" **فرسكويل**" ومضمون المقال أن السكة الحديدية اختلت اختلالا شديدا في عهد الوزارة النيابية فاستدعاه، وقال له أن تختار أحد الأمرين، إما أن تكتب اعتذارا في كتاب قبل السَّاعة الواحدة ، أو أحيلك على مجلس التأديب،

[1]– محمد علي علوبة، **مرجع سابق** ، ص 258

2–عباس حافظ، مصطفى النحاس، **المرجع السابق**، ص 302.

[3]–خالد عزب، **المرجع السابق**، ص 96 – 97.

وكان له ذلك فعلا قبل السَّاعة الواحدة.[1]وبعد يومين على صلح سعد وعدوله عن الاستقالة حدث أمر أثر على الحركة الوطنية بشكل عام ووزارة سعد بشكل خاص، الأمر تمثل في مقتل أو اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري في 19 نوفمبر 1924، وهو في سيارته عائد من وزارة الحربية إلى منزله في الزمالك ، وبعدها أعلن سعد بأن هذه الجريمة أصابت مصر بشكل عام وشيعت جنازة السردار في صباح يوم 22 نوفمبر 1924،[2]وكانت هذه أول جنازة تشيع بشكل رسمي في القاهرة ، وبعد هذا المقتل قدمت بريطانيا إنذارا إلى الحكومة المصرية في 22 نوفمبر 1924، ونذكر منه ما يلي :

-اعتذار الحكومة المصرية عن قتل السردار

-منع وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية

-تلتزم الحكومة المصرية بالبحث عن الجناة

-أن تدفع مصر للحكومة البريطانية تعويضا قدره نصف مليون جنيه.

ورد الحكومة المصرية تمثل في قبول هذه المطالب ورفض المطالب الأخرى مثل سحب الجيش المصري من السودان وغيرها ، وبهذا الحادث قامت وزارة سعد بتقديم اسقالتها . [3] وبعد استقالة سعد أجريت انتخابات جديدة سنة 1925، على يد زيور ولم تستمر وزارة زيور طويلا ،حيث أجريت انتخابات فيما بعد في مايو سنة 1926، في ظل الائتلاف مابين الأحزاب فاز بها الوفد حيث حصل على 165 مقعدا، وحدث أيضا إنذار بريطاني، ولكن عرف سعد التعامل معه، والنحاس بذلك أصبح بفضل هذه الانتخابات وكيلا أول للمجلس الوزاري بعد تخلي سعد عنه بسبب المضايقة، وهذا ما رفضه النحاس وظلت مصر بلا وزارة حتى موت سعد في 23 أوت 1927 يعني بقيت 6 أيام بلوزارة.[4]وخير ما قيل في وزارة سعد في معلقات الكاظمي : **أَنْتَ لَا جَرَمَ بَدْرُنَا الْأَتَمُّ * بَدْرُنَا الَّذِي بَدَّدَ الظُّلَمَ** .[5]

---

[1]- للمستر فرسكويل: وهو شخصية بريطانية اعتلت عدة مناصب منها المدير العام للسكك الحديدية ينظر إلى ،عباس حافظ، مصطفى النحاس ، **المرجع السابق** ، ص 303 - 304.

[2]- محمد علي علوبة، **المرجع السابق**، ص 259 .

[3]- خالد عزب ، **المرجع السابق** ، ص 99-101 .

[4]-علي سلامة ، **مرجع سابق**، ص 60-63.

5- عبد المحس الكاظمي ، معلقات الكاظمي ، المطبعة العربية ، مصر ، (ب ت) ، ص 36.

الفصل الثاني : زعامة مصطفى النحاس (1927 - 1936)

أولا :تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزراء وأعماله في الوزارة الأولى

ثانيا : مصطفى النحاس وأهم أعماله في الوزارة الثانية

ثالثا : مفاوضات النحاس و هندرسون والاستقالة من الوزارة

أولا : تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزراء وأعماله في الوزارة الأولى :

1/ : تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزراء :

جاء تعيين مصطفى النحاس بعد مرض سعد زغلول ووفاته، فيذكر محمد حسين هيكل أن سعدا سافر في شهر سبتمبر إلى الرّيف ، وبعد ذلك أذيع إلى صحبه أن سعدا أصيب بمرض ولزم الفراش ، وكان هذا النبأ مفاجئا، فقد كان الرجل مع تقدم سنه إلى السبعين إلا أنّه مازال قوي البنية، ومع مرور الزمن اشتد عليه المرض وتوفي رحمه الله يوم 23 سبتمبر1927 على الساعة التاسعة مساءا.وبعد وفاة سعد كان النحاس في الخارج، وقد تم ترشيحه لخلافة سعد في رئاسة حزب الوفد في 23 سبتمبر 1927، وتم اختيار النحاس رئيسا لحزب الوفد يوم 27 سبتمبر من نفس السنة المذكورة، ومع بيعته وهو في الخارج إلا أنه مع قدومه لأرض الوطن رفض رئاسة الوفد رفضا شديدا وقال لأعضاء الوفد:" **هاتوا رئيسا من بينكم وأنا أخدم القضية بجانبه كما خدمت سعدا من قبل ودعوني في موضعي كما أنا سكرتيرا للوفد**"[1]،

ومن الأسباب التي جعلت مصطفى النحاس يرفض تولي الوزارة هو أن بريطانيا ومندوبها السامي اللورد كيلرن لا يريدونه بسبب أن مصطفى النحاس حسبهم كان قد أبدى عداءا شديدا للموظفين والمصالح البريطانية عندما كان وزيرا للمواصلات، وأيضا إلى جانب هذا رفض النحاس رئاسة الوزارة لأسباب شخصية، [2] وأما اختياره لرئاسة الوزراء فإنه لم يكن مرشحا في البداية وذلك لوجود شخصيات بارزة أكثر منه مثل فتح الله بركات وثروت باشا ، ورغم أن فتح الله بركات كان سياسيا أكثر قدرة وذكاء من النحاس إلا أنه لم يفز بالانتخابات لأنه ليس له شعبية كبيرة وسط المثقّفين، وهو غير محبوب في البرلمان، وليس له علاقة حسنة مع أغلبية الناس ، وإلى جانب هذا كان هناك من هو أكثر استحقاقا من فتح الله بركات وثروت باشا في تولي الزعامة ألا وهي صفية زغلول التي كانت لها طموحاتها الخاصة، وهذا ما لم يجعل النحاس أحد المرشحين في البداية ، ولكن مع استيلاء فتح الله بركات سعد والظهور بمظهر الخليفة قد أوقفها عند حدها أي صفية زغلول .[3]وقد تم نشر مقال حول ترشيح صفية زغلول

[1]– محمود متولي، **مرجع سابق** ، ص 41 .

[2]– محمد فهيم أمين، **مرجع سابق** ، ص 113 .

[3]– علاء الحديدي، **مرجع سابق** ، ص 85 – 86 .

كرئيسة شرفية للحزب، وكيف أنها كانت تولت مكان زوجها أثناء نفيه عام 1921، وكان لموقف بركات السابق ذكره من صفية زغلول وموقف النحاس الذي تعاون معها، بالإضافة إلى تنازل على الشمسي عن ترشحه لصالح النحاس أثر خاص على علاقة صفية زغلول بالنحاس حيث وقفت معه وأيدته.[1]وحتى الجرائد التي تكلمت عن وفاة سعد كانت دوما تقوم بترشيحات، ولم يتصوروا النحاس، فالديلي تلغراف البريطانية رشحت فتح الله بركات، وأما جريدة وست" منستر جازيت" فقد تنبأت بانهيار حزب الوفد، وأما الديلي اكسبريس فقد نشرت تقول : " **إن دوائر الوفد تميل ميلا صريحا إلى المعارضة** "، وهذا هو الوقت الذي كانت تنشر فيه المعارضة برقيات من لندن . [2] وأما اختيار النحاس وما الذي جرى بعد رفضه للرئاسة هذا ما سنعرفه الآن؛ حيث يذكر السيد محمد حسين هيكل في هذه القضية أنه تم اختيار مصطفى النحاس لرئاسة الوفد في هذه الفترة ورغم أنه كان هناك من هو أحق منه كما ذكرنا سابقا فتح الله بركات الذي كان الساعد الأيمن لسعد وفضلا عن ذلك أن سعد خاله ، لكن الذين رشحوا مصطفى النحاس وانتخبوه رئيسا احتجوا بأنه أي فتح الله بركات لا يعرف اللغات الأجنبية على عكس مصطفى النحاس الذي كان يتقنها، وأن رئيس الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلي الدول الأجنبية، كما أنه هو الذي يتولى إنجلترا في هذه الفترة وهذا ما فشل فيه أيضا ثروت باشا ، كما تناقل الناس أن عبد النور فخري ومكرم عبيد كان لهما، ولطائفة من أعضاء الوفد المقربين منهما أكبر الأثر في اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد، وقد أذعن الكل لهذا القرار ، وإن بقيت طائفة قليلة ظهرت آثارها من بعيد فقط[3] . وأما عن رفض النحاس للوزارة في البداية فقد ذكرنا الأسباب التي من بينها رفض سلطات البريطانية النحاس، ولم نذكر الأمر الذي أقنعه للعودة، وفي هذا الشأن بالضبط تكلم محمود متولي أن الشيء الذي جعل مصطفى النحاس يتراجع عن الر فض هو السيدة صفية زغلول حيث ألحت عليه في قبول رئاسة الوفد وراحت تذكره بالمرحوم والثقة التي كانت فيه.[4]وحسب هذه الرواية فإن السيدة غلبها الدمع فبكت، وبكى مصطفى النحاس من شدة التأثر ولم يجد سبيلا غير القبول. [5]وفي 19 سبتمبر عام 1927 اجتمع الوفد المصري بكامل هيئته لانتخاب رئيس له

[1]– علاء الحديدي، **المرجع السابق** ، ص 86 .

[2]– رفعت السعيد، مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل ، دار القضايا ، بيروت ، 2001 ، ص 51 – 52 .

[3]– محمود حسين هيكل، **المصدر السابق** ، ص 232 .

[4]– محمود متولي، **المرجع السابق** ، ص 41 .

[5]– محمود متولي، **المرجع السابق** ، ص 41 .

وكان فتح الله بركات عضوا بالوفد ، ومع ذلك لم يفز برئاسة الوفد لأسباب ذكرناها في ما سبق، وأسفر الاجتماع عن انتخاب الزعيم مصطفى النحاس رئيسا للوفد المصري بالإجماع و **مكرم عبيد*** سكرتيرا عاما للوفد؛ وكان اختيار مكرم عبيد القبطي سكرتيرا عاما رمزا لفكرة الوحدة الوطنية التي كانت أساس الحركة الوطنية والتي تبناها الوفد منذ تشكيله ، وفي 29 سبتمبر 1927 وافقت الهيئة الوفدية على هذا القرار وقالت في هذا الشأن مجلة روز اليوسف عنه: "**أنه ليس هناك من بين الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم غيرهم من هو أنقى منه صفحة وأطهر منه ذيلا وأنه رجل نزيه جدا وصعب؛ أي النحاس وأنه فيما يراه حق صريح جدا** ".[1]فقد كان الزعيم مصطفى النحاس عملاقا في وطنيته وفي قوة احتماله وتوافرت فيه كل صفات وتصرفات الزعامة الوطنية ووصفه الزعيم سعد زغلول بأن" **مصطفى النحاس خير الناس وأخلصهم وطنية وأصفاهم قلبا** "، وقد قطع الزعيم مصطفى النحاس على نفسه عهدا أمام الأمة يوم أقرت مبايعته بخلافة الزعيم سعد زغلول ورئاسة الوفد بقوله: " **وإني أعاهد أمامكم روح سعد في رفيع عالمها كما عاهدتها أمام هيكلها أن أكون للوطن خادما أمينا وأعمل مع زملائي ومعكم مستوحيا الحكمة والحزم من روح سعد ما وجدنا إلى ذلك سبيلا، وأن نحرص على الدستور بكل ما فينا من قوة .. وأن نسير في طريقنا المرسوم حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة، فقد علّمنا سعد معنى الوطنية، فنحن نعرف مالنا من حقوق وما علينا من واجبات ولكنا نقدس عزتنا القومية ونحمي كرامتنا المصرية وكذلك إلى جانب هذا كله ننادي مواطنيها في قلوب الأمم والشعوب.**"[2]وقام الزعيم مصطفى النحاس يقود الأمة بعد الزعيم سعد زغلول.. وكان شأنه شأن الزعيم سعد زغلول إذ توحدت في زعامته الطوائف والأديان وتركزت فيها شؤون الأمة وآمالها فكانت له صلابة الزعيم سعد زغلول ووطنيته، وكأن العناية الإلهية قد ادخرته ليقود هذه الأمة ويحقق لها أمانيها واستقلالها وحريتها، وفي 17 نوفمبر 1927 وبعد افتتاح أول دورة برلمانية بعد وفاة الزعيم سعد انتخب خلفا له الزعيم مصطفى النحاس رئيسا لمجلس النواب فاكتملت له رئاسته إلى جانب زعامة الأمة وقيادة الجهاد والنضال ومن خلفه الأمة تؤيده لا تخشى شيئا مادام هو قائدها .[3]وفي هذه الفترة كان عبد الخالق ثروت

[1]– محمد فهيم أمين ، **مرجع سباق** ، ص 117.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص 117 ، 118 .

* مكرم عبيد: وهو المولود في عام 1889 وهو الذي كان الفارس الذهبي للحركة الوطنية خاصة في المرحلة التي بين الثورة وزعامة النحاس باشا وتوفي في عام 1971 ، انظر إلى : منى مكرم عبيد، مكرم عبيد كلمات ومواقف (1889 – 1989)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990 ، ص 17 .

[3]– محمد أمين فهيم، **المرجع السابق** ، ص 118 .

في بريطانيا وذلك من أجل إجراء مفاوضات مع" أوستن تشامبرلين "بتصريح من الوفد ، ولكن بسبب نتيجة هذه المحادثات لم تلق قبول من طرف مصطفى النحاس رآه_ هذا المشروع _ قد بني على أساس لا يتفق مع الاستقلال، بل أقر مشروعية الاحتلال.[1]

ومما يذكر أن هذه المفاوضات استمرت قرابة شهرين وكان يرجو ثروت على الأقل أنه على الوزارة توجيه ملاحظاتها للمشروع وليس رفضه مطلقا، ولكن كما ذكرنا سابقا قامت الوزارة بقيادة مصطفى النحاس برفض المشروع جملة وتفصيلا، وهذا ما أدى إلى استقالة عبد الخالق ثروت من الوزارة بشكل رسمي [2].

وكان ذلك في مارس 1928 ولكن ثروت أراد أن يتحجج بأن استقالته من الوزارة كانت بسبب حالته الصحية وليس بسبب فشله في المفاوضات التي عرفت بمشروع ثروت – "تشامبرلن"، وبذلك بدأت المظاهرات الشعبية تجتاح البلاد وهي المظاهرات المؤيدة للدستور وتهتف بحياة الزعيم مصطفى النحاس وانزعج بذلك المندوب السامي فأبرق لحكومته يبدي مخاوفه من اتساعها، وحقق الضغط الشعبي أهدافه وحال دون محاولة الملك فؤاد وسلطات الاحتلال حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب، وبعد ذلك أمر الملك بتشكيل الوزارة في 16 مارس 1928، فكيف كانت هذه الوزارة ومن قام بتأليفها ؟ وماذا حققت هذه الوزارة ؟ ؛هذا ما سنعرفه لاحقا .[3]

[1]– مشرفة محمد أحمد المليجي، **مرجع سابق** ، ص 154 .

[2]– محمد حسين هيكل ، **المصدر السابق** ، ص 232 – 236 .

[3]– اوستن تشامبرلين(1863 – 1934) وهو شخصية بريطانية تولى عدة مناصب أبرزها رئاسة الوزارة البريطانية وهو الذي أجرى مفاوضات مع عبد الخالق ثروت وما يعرف بمشروع ثروت – تشامبرلين ، انظر إلى ، محمد فهيم أمين ،**المرجع السابق** ، ص 118 – 119 .

2/أعمال مصطفى النحاس في ظل الوزارة الأولى :

قبل تأليف مصطفى النحاس باشا لأول وزارة كانت له أحداث قبلها أبرزها الصدام مع الملك أحمد فؤاد الأول حيث أن الملك أحمد فؤاد أراد الاحتفال بعيد جلوسه حول الملك وذلك في 9 سبتمبر 1928، وهذا ما رفضه مصطفى النحاس حيث أنه لم يمر سوى أسبوع على وفاة سعد زغلول، ولكن القصر أراد احتفال البلاد بشكل كامل وبالتالي حدث صدام بين رأي النحاس والقصر، ووقف النحاس موقفا جريئا سوف يبقى خالدا في تاريخ مصر الحديث حيث طلب بمنع هذا الاحتفال احتراما لأحزان الأمة على سعد، وتنفيذا لذلك راحت الصحف الوفدية تشن حملة عنيفة على الحكومة التي حاولت المضي في إقامة الاحتفال ومن بين ما ذكروه قولهم: " **يجب أن نعلم جميعا أن جلالة الملك مدين للحركة الوطنية التي كان سعد على رأسها ولولا قيام تلك الحركة التي أسسها سعد بحكمته واقتداره لما كانت مصر اليوم مملكة وكانت مجرد سلطنة تخضع للحماية البريطانية** " وهذا ما تحقق حيث تم منع إقامة هذا الاحتفال وكان هذا قبل افتتاح الدورة البرلمانية ولكن أهميته وعلاقته بالوزارة أرادت إدراجه قبل التشكيل مباشرة[1] .و أما تأليف الوزارة بشكل رسمي كان في 16 مارس 1928 من الوفد والأحرار الدستوريين برئاسة الزعيم مصطفى النحاس،[2] وكانت متشكلة من مصطفى النحاس رئيسا ووزيرا للداخلية حيث أنه يتمتع بالأغلبية البرلمانية، وأما وزارة الحربية والبحرية فكانت لجعفر والي، بينما واصف غالي كان وزيرا للخارجية، ومحمد نجيب الغربلي وزيرا للوقف، وعلي الشمسي للتعليم، وأحمد محمد محمد خشبة للمالية، إبراهيم فهمي بك للأشغال ، محمد صفوت للزراعة، مكرم عبيد أفندي للمواصلات، وتحت إصرار محمد محمود تم استبعاد ثلاثة وزراء سابقين من الوزارة السابقة وهم : فتح الله بركات، مرقص حنّا، وعثمان محرم، كما تم استبعاد زكي أبو السعيد أيضا بناءا على رغبة الملك، بينما حل محله خشبة وحل مكرم محل خشبة .[3]وبعد تأليف الوزارة قابل الشعب هذا بفرحة كبيرة واعتبرها مبادرة دستورية طيبة في مسارها الصحيح حيث سوف يكون حكم الشعب للشعب بالشعب حقيقة واقعة وهذه هي الديمقراطية، وانتعشت الآمال في تكوين الاتحاد العام للعمال وبدأ العمل على إقامة إتحاد عام للنقابات ،حيث في أفريل 1928 قامت محاولة يتزعمها عزيز ميرهم وأحمد محمود آغا الذي كان رئيسا للنقابة العامة لنقابات العمال بمؤازرة المحامين الوفديين

[1]– علي سلامة ، **مرجع السابق** ، ص 68 .

[2]– محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 119 .

[3]–علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 103 .

المستشارين للنقابات من تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري واختير أحمد محمد آغا رئيسا له وأحمد إسماعيل سكرتيرا عاما.[1]ورغم أن هذه الوزارة لم تستمر طويلا حيث لم يتجاوز عمرها ثلاثة شهور وتسعة أيام إلا أنها حققت نجاحات معتبرة على سبيل الذكر نذكر مثلا في مجال التعليم؛ فهذه الوزارة اهتمت بالتعليم بوجه خاص وحرصت على سرعة إصدار قوانين التعليم وتنظيم مراحله، ففي 26 أفريل 1928 أصدرت قانونا بشأن تنظيم التعليم برياض الأطفال، وهو أول قانون يصدر بشأنهم حدد سن القبول والمدة ومواد الدراسة ونظام الامتحان والنقل ..الخ، ومنع العقوبات البدنية منعا باتا على أن يكون تهذيب أطفال هذه المدارس بالقدوة الحسنة والإرشاد، وفي 21 ماي 1928 أصدرت قانونا بشأن تنظيم التعليم في المدارس الابتدائيّة حيث حدد سن القبول بهذه الدروس والمواد ونظام الامتحان والتنقل من سنة إلى أخرى في الطور الابتدائي والحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وكان يسمح بدور ثان للتلاميذ الذين يرسبون في الدور الأول سواء في امتحانات الانتقال من سنة إلى أخرى في المدرسة الابتدائية أو في السنة النهائية ...، وأجاز لوزير المعارف أن يقبل كل عام بالمجان أو يعفي من المصروفات المدرسية عددا من التلاميذ ممن لا تسمح الحالة المالية لهم أو لوالديهم بدفع المصروفات، وهكذا وضع القانون اللبنة الأولى لمجانية التعليم الابتدائي بعد ذلك ، وفي 7جوان من العام نفسه أصدرت قانونا بشأن تنظيم المدارس الثانوية وكان يخضع لنفس المعايير التي تخضع لها المدارس الابتدائية.[2]ولكن مصطفى النحاس في هذه الوزارة حرص على تطبيق قانون عرف بقانون الاجتماعات وهو الذي يتضمّن في إحدى مواده منع الشرطة من تفريق المظاهرات وهذا القانون شهدا جدلا كبيرا سنتطرق إليه لاحقا .[3]وقبل التفصيل في قانون الاجتماعات نذكر أهم إنجازات الوزارة على غرار التعليم، فالوزارة الأولى اهتمّت بجانب التعليم اهتماما بالغا بالتربية الدينية وتدريس علم الأخلاق والتربية الوطنية في مختلف مراحل التّعليم، كما اهتم بالألعاب الرياضية أثناء الدراسة، وكان لذلك أثرا بالغا في نشأة الشباب دينيا ورياضيا نشأة سليمة، والتمسك بالقيم وبالمثل العليا والمبادئ الوطنية والأخلاق الكريمة، المخالف بالحبس والغرامة والفصل من الدراسة، وفي 14 أفريل 1928 أصدرت الوزارة الوفدية قانونا لانتخاب أعضاء مجالس المديريات أي المجالس المحلية ويقضي بانتخاب عضوين لمجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية من دوائر مجلس النواب وذلك لمدة خمس سنوات، كما أصدرت قانونا لحماية الفلاحين

[1]– محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 119.

[2]– المرجع نفسه ، ص 119 – 120.

[3]–جهاد عودة : السياسة الخارجية المصرية أصول وتطور ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، 2015 ، ص 147 .

وتخفيف الأعباء عنهم بإلغاء الثلاثة أوامر وهي القانون الأول الصادر في 7 سبتمبر 1884 بتوقيع حجز الامتياز لأصحاب الأطيان على محاصيل المستأجرين لحصولهم على الإيجارات المستحقة ، وثانيها الصادر في 26 أوت 1885 ببعض الأحكام التي تتعلق بمشايخ البلدان بشأن الحجوزات ، وثالثها الصادر في24 أفريل 1888 بأخذ رسوم نسبية على الصافي من أثمان ما يباع من المحاصيل والأثمار المحجوز عليها .[1]وكل هذه القوانين لقيت ترحيبا عكس القانون الوحيد الذي تم رفضه هو قانون الاجتماعات حيث أن النحاس عندما قابل الملك فؤاد الأول، قال له الملك إن قانون الاجتماعات لن يقدم، وكان القانون في وجهة نظر الملك والإنجليز، مصدرا محتملا للمتاعب حيث كما ذكرنا سابقا إحدى مواده تمنع الشرطة بتفريق المظاهرات، وهذا يعتبر في نظرهم تقييدا ، وكان من المحال على الملك والإنجليز قبوله، وبذلك أصبح مصير حكومة النحاس الأولى معلقا عليه، وهذا ما عجل بضرورة استقالة مصطفى النحاس، [2] ولكن قبل استقالته إلى جانب عامل ضرورة إلغاء قانون الاجتماعات كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في استقالة النحاس نذر منها مثلا :– تصدي الانجليز لوزارة النحاس ووضع عراقيل لها بعد أن اتضح صلابة حزب الوفد من أي مفاوضة تجرى مع الإنجليز[3].

–ضيق الملك من هذه الوزارة خاصة من ممارسة الديمقراطية التي كانت تسعى إلى تطبيقها .

–العراقيل التي كان يضعها الوزراء الدستوريون أمام الكثير من القرارات التي كان يراها الوزراء من الوفديين مما جعل حزب الوفد يشمئز من فكرة الوزارات الائتلافية. [4]

[1]– محمد أمين فهيم ، **المرجع السابق** ، ص 120 – 121 .

[2]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 103 –104 .

[3]– محمود متولي ، **مرجع سابق** ، ص 44.

[4] – محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 45 .

ولكن العامل الرئيس الذي عجل باستقالة مصطفى النحاس باشا من الوزارة الأولى هو الأمير سيف الدين وشقيقته الأميرة شويكار الزوجة السابقة للملك فؤاد، حيث قام بإطلاق الرصاص على الملك فؤاد لأنه كان يسيء معاملة أخته ويريد الاستيلاء على ممتلكاتها فقبض عليه واتهموه بالجنون وتم وضعه في إحدى مستشفيات الأمراض العقلية، وكان النحاس هو الوصي على أمواله في هذه القضية كاملة، ومن هنا اتهمت بعض الصحف النحاس بأنه تقاضى أتعاب باهظة نظير ترافعه في هذه القضية، مما اعتبرته بعض الصحف استغلالا للنفوذ، وهذا ما دفع احد المسؤولين في الحكومة البريطانية إلى استغلال الفرصة ومطالبة النحاس بسحب قانون الاجتماعات من البرلمان وإلا سيطرد من الوزارة .[1]وقد توالت الأحداث سريعا حيث تقدم وزراء الأحرار الدستوريون بالاستقالة وكان أولهم محمد محمود باشا وزير المالية، ثم جعفر ولي باشا وزير الحربية، ثم أحمد باشا وزير الحقانية وبعده إبراهيم فهمي كريم بك وزير الأشغال، وبذلك نجحت المؤامرة التي كانت بين الوزراء والملك الذي بدوره لم يتأخر عن توجيه كتاب الإقالة الآتي إلى النحاس وفيه: " **عزيزي مصطفى النحاس باشا ... لما كان الائتلاف الذي قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرة زملائكم ما أديتم من عمل في خدمة البلاد** "...[2].

وفي 25 جوان 1928 أي بعد هذا الكتاب مباشرة يقيل الملك بشكل رسمي الزعيم مصطفى النحاس ووزارته رغم الأغلبية الوفدية بمجلس النواب ويكلف محمد محمود برئاسة الحزب، وكانت إقالة النحاس إيذانا بضرب الحكم الدستوري وضرب الحريات وضرب الاتحاد العام لنقابات العمال أيضا حيث عمل الذي أتى بعد النحاس على تهديم ما بناه أثناء وزارته الأولى، وذلك من خلال حل مجلس النواب وتأجيل الانتخابات وقمع المظاهرات وكل أشكال الاحتجاج باستخدام الجيش، واستمر ذلك إلى غاية ظهور النحاس وعودته إلى الرئاسة.[3]

[1]– جهاد عودة ، **مرجع سابق** ، ص 147 .

[2]– علي سلامة ، **مرجع سابق** ، 470.

3 – محمد أمين فهيم، **المرجع السابق** ، ص 122 – 123 .

ثانيا : مصطفى النحاس وأهم أعماله في الوزارة الثانية :

في 1جانفي 1930 تولى الزعيم مصطفى النحاس باشا تأليف الوزارة للمرة الثانية باعتباره زعيما للأغلبية على النحو التالي :

الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة والداخلية، وحسن حسيب للحربية والبحرية، وواصف بطرس غالي للخارجية، ونجيب الغربلي للحقانية، وعثمان محرم للأشغال، ومحمد صفوت للزراعة، ومكرم عبيد للمالية ومحمود فهمي النقراشي للمواصلات وبهاء الدين بركات للمعارف، ومحمد بيسيوني للأوقاف وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهاء الدين بركات فكان مستشارا بمحكمة الاستئناف،[1] وتم استبعاد كل من علي الشمسي وفتح الله بركات من هذه الحكومة، وقد اشتكى بركات في مذكراته من أن النقراشي أصبح رجل الوفد الأقوى، وأيضا قال أن النحاس ومكرم عبيد والنقراشي وأحمد ماهر هم الذين كانوا يشكلون الوفد الحقيقي، [2] وأما تأليف الوزارة فقد قوبل بالابتهاج والفرح لأنها كانت وليدة إرادة الأمة ونتيجة انتخابات حرة .

وعند بداية عهد الوزارة قررت إلغاء بدل التمثيل الذي كان يصرف للوزراء بواقع 500 ج في السنة من ميزانية مجلس الوزراء و 300 ج من ميزانية كل وزارة، وللمرة الثانية أثبت الزعيم مصطفى النحاس أنه مثال يقتدى به في التضحية في سبيل المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة، كما رفعت بداية تعيين خريجي الجامعة ليكون 15 جنيها مع صرف مكافأة شهرية إضافية قدرها 5 جنيهات لخرجي كلية الطب في حالة عدم فتح عيادات لهم، وكان أهم أعمالها رغم مدتها القصيرة إصدار قانون التعريفة الجمركية (2 لسنة 1930) لحماية المنتجات المحلية من منافسة الصناعات الأجنبية بأن فرضت ضرائب عالية نسبيا على المصنوعات الأجنبية فضلا عن زيادة إيرادات الجمارك، ويرجع تاريخ معظم الصناعات الوطنية الهامة إلى ما بعد هذه الزيادة ، كما أنشأت الوزارة الوفدية مصلحة التجارة والصناعة وألحقتها بوزارة المالية، كما وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض ومشروع قانون بإنشاء بنك .[3]

[1]– محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 129 .

[2]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 115 .

[3]– محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 129 .

وكان قدوم حزب الوفد قد أنعش الآمال في صفوف العمال وبدا للجميع أن الفرصة مواتية لتنشيط التنظيم النقابي وإصدار التشريعات العمالية، وكان ذلك رد فعل لسنوات القهر في ظل حكومة محمد محمود وتعبيرا عن الأمل والثقة في قدرة وزارة الوفد على تحقيق مطالب العمال، واشتد ساعد النقابات خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها الوفد الحكم عام 1930 فنشطت حركة العمال والشكاوي الجماعية بين قطاعات واسعة أهمها عمال شركة النور في الإسكندرية وعمال السكة الحديدية وعمال النقل ... ، وتعكس هذه الظاهرة تطلع العمال إلى وزارة الوفد لتحقيق آمالهم .[1]

وبذلك يكون الوفد بزعامة النحاس ورغم قصر فترة حكمه أي فترة حكم النحاس رغم أنها كانت قصيرة إلا أنها كانت فترة السخاء والرخاء، وسنوات الأمن والأمان، وسنوات الحرية في كل مكان ،[2] حيث يكون بذلك حكم الوفد قد خلق مناخا من الحرية أتاحت للعمال القدرة على إعادة الحياة للتنظيمات النقابية ونشط المحامون الوفديون المشتغلون بالعمل النقابي مثل عزيز ميرهم وحسن نافع وأحمد محمد آغا وزهير صبري فقاموا بإحياء النقابات العمالية، وأما عزيز ميرهم فيعتبر هو الذي طرح فكرة إنشاء مكتب لتنظيم حركة نقابات العمال في أفريل 1930 ونجح في استصدار قرار بهذه الفكرة في المؤتمر النقابي الذي عقد في نقابة عمال ترام القاهرة في ماي 1930، كما تزعم هذا الأخير أي عزيز ميرهم أيضا فكرة إيجاد كتلة برلمانية للعمال، وعقد مؤتمر في مقر نقابة عمال الترام حث فيه عن تكوين إتحاد عام للنقابات أسندت رئاسته إلى أحمد محمد آغا وحسني الشنتاوي مستشارا عاما للإتحاد، وأصبحت جريدة العامل المصري التي أسسها حسني الشنتاوي ناطقة باسم الإتحاد، وأما الجماعات المناوئة لحزب الوفد مثل الأحرار الدستوريين منهم مثلا إسماعيل الطاهر محجوب ثابت وأحمد إسماعيل حيث قاموا بتشكيل إتحاد عام برئاسة داوود راتب وهذا سنة 30 أفريل 1930، وكان يتضمن ثلاثة نقابات الأولى نقابة النقل الميكانيكي، وأما الثانية نقابة عمال التنظيم، والثالثة نقابة عمال الحلاقين، ولكن لم تعمر هذه النقابات طويلا، لأن الإتحاد العام للنقابات برئاسة أحمد آغا كان أقوى منها، وفي ظل نشاط هذا الإتحاد أي الذي بقيادة أحمد آغا بدأت النقابات العمالية تؤدي دورها وتنشط خدمة أعضائها .[3]

[1] – محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 130 .

[2] – علي سلامة ، **مرجع سابق** ، ص 79 .

[3] – محمد فهيم أمين، **المرجع السابق** ، ص 130 – 131 .

ثالثا : مفاوضات االنحاس وهندرسون والإستقالة من الوزارة :

1/ مفاوضات النحاس وهندرسون :

قدمت الحكومة البريطانية في مقترحها للوصول إلى اتفاق بين الطرفين ولما كان الإنجليز لا يستطيعون إبرام معاهدة مع مصر، ولا خيار لهم سوى مفاوضة الوفد فقد رحبوا بالمفاوضة التي قرر مجلس النواب والشيوخ إجراءها في 6 فيفري 1930،[1] وبذلك سافر النحاس في 31 مارس 1930 إلى لندن لمفاوضة هندرسون، وكان توديع الأمة للزعيم مصطفى النحاس يوم سفره يوما مشهودا بالحماس والحب وهتاف القلب نسى الناس فيه أنفسهم لتعلقهم بالزعيم وحبه الأصيل في النفوس،[2] وافتتحت المفاوضات في 31 مارس في العام المذكور سابقا بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية لبريطانية، وفي الجلسة الافتتاحية للمحادثات كانت المناقشات عامة بين وفدي المفاوضات أوضح خلالها النحاس أن مصر متمسكة بحرياتها الدستورية وأنه موفد من قبل الشعب المصري لإقامة علاقات بين البلدين، وعقد معاهدة بين دولتين ذواتي سيادة، وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية دارت المفاوضات التي اتفق على عدم تسريب أي أخبار عنها، [3] ومما يذكر أن هندرسون وزير الخارجية عند بدأ المفاوضات ألقى كلمة قال فيها أنهم اجتمعوا لتحقيق هدف كبير يتمثل في : العمل على إنجاز مهم وهو تقوية المنظمة التي يتم إنشاؤها من مختلف الأمم لتحقيق السلام بين شعوب الأرض المختلفة (عصبة الأمم) .

وقد رد النحاس قائلا عليه بالفرنسية أن مصر التي تتمسك بحقوقها الديمقراطية، قد أعربت عن رغبتها في إبرام معاهدة مع بريطانيا، وأما ما حدث في الجلسة الأولى التي قلنا أنها كانت سرية وترتبت حول النقاط التالية منها :

-إنهاء الاحتلال البريطاني

-التحالف ؛ وقد تم قبوله من حيث المبدأ، حيث أن مصر على استعداد للسماح لبريطانيا من أجل

---

[1]– كامل مرسي ، أسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصري الحديث ، مصر ، 1985 ، ص 226 .

[2]– هندرسون ، شخصية سياسية بريطانية تولى عدة مناصب سياسية أبرزها منصب رئاسة الوزراء الخارجية وقام بمفاوضة الزعيم المصري مصطفى النحاس عام 1930 ، أنظر إلى : محمد أمين فهيم ، **المرجع السابق** ، ص 131 .

[3]– كامل مرسي ، **المرجع السابق** ، ص 231 .

مساعدتها في حماية القناة .[1]

وإلى جانب العناصر السابقة أيضا هناك جانب آخر تم التطرق إليه في الجلسة الأولى، وهو أن حماية الأجانب حق مصري، ولكنها محدودة فقط بنظام الامتيازات حيث أن الامتيازات بإمكانها الزوال .

–تستمر إدارة السودان كما هي إدارة ثنائية إلى أن يتم النظر في هذه المسألة باتفاق نهائي في المستقبل. ثم قام هندرسون بتلخيص النقاط التي تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين وهي انتهاء الاحتلال البريطاني ،ومبدأ المحالفة بين البلدين، ثم مساعدة بريطانيا لمصر كي تصبح عضوا في الأمم المتحدة، وأضاف النحاس قائلا : "**أنه في جميع المفاوضات السابقة قد تم الاتفاق على أن تساعد مصر بريطانيا كحليفة في أي حرب مقبلة لكن داخل حدود مصر فقط** " [2].وأما أثناء الجلسة الثانية من المفاوضات تم التعقيب من قبل هندرسون على المقترحات المصرية قائلا:" **إن هناك نقاطا فيها مختلفة تماما عن المقترحات البريطانية ، وأن خمسا من هذه النقاط ذات طبيعة خطرة مثل تلك النقطة المتعلقة بأمر السودان**"، وهذا ما تم رفضه من طرف النحاس، وأما الجلسة الثالثة فرفض فيها النحاس المادة 6 من المقترحات البريطانية والتي كانت تتضمن مسألة حماية الأجانبمن طرف المصريين حيث بمقتضاها مصر مسؤولة أمام بريطانيا في هذه المسألة، ولكن تم الوصول إلى وسط مفاده اعتراف بريطانيا بأن حماية الأجانب من اختصاص الحكومة المصرية فقط، بينما في الجلسة الرابعة فقد طالب النحاس بحذف المادة الثامنة والتي تنص على الآتي :

تقوم الحكومة البريطانية بتبادل الوثائق الخاصة بطلب وجود بعثة عسكرية بريطانية لمدة محددة وتكون مسؤولة عن تدريب وإرشاد الجيش المصري ، وطالب بتعديلها في الملحقات بإضافة أنها ذات طبيعة مؤقتة، لأن الاحتفاظ بالمادة في صلب المعاهدة يحمل معنى تبعية الجيش المصري والدولة المصرية البريطانية، [3] ومن الملاحظ أن الجلسات الأولى من المفاوضات كانت تدل على نجاح هذه المفاوضة،ولكن حدث العكس وكان ذلك بسبب السودان حيث كان يقول النحاس في هذا الشأن :" **تقطع يدي ولا أمضي وثيقة يفصل فيها السودان عن مصر** "؛ ويعني بذلك أنه كان يستعد التضحية بكل شيء

[1]–علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 117 ، 118 .

[2]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 119 .

[3]– المرجع نفسه ، ص120–122 .

حتى بالوزارة من أجل السودان، وفكرة التخلي عن السودان أراد البريطانيون إقناع النحاس بها خاصة في الجلسات الأخيرة من المفاوضات، وهذا ما سنتطرق إليه .[1]

وبينما في الجلسة الرابعة عشرة بدأ مصطفى النحاس الجلسة قائلا إن الوفد المصري قدم تنازلات ما كان يوافق عليها حزبه مشيرا بذلك إلى الموافقة على وجود قوات بريطانية على الجانب الغربي من القناة،كل ما كان يطلبه فقط هو الاتفاق على عقد مباحثات حول تطبيق نصوص الاتفاق الخاص بالسودان بعد عام، واختتم النحاس كلمته بأن مصر قد قدمت تنازلات لبريطانيا بخصوص القناة التي هي أقل أهمية من السودان لها ، وأنهم لن يستطيعوا مواجهة الرأي العام في مصر إذا ترك موضوع السودان على ما هو عليه .[2]

وبعد الجلسة الخامسة عشرة التي عقدت في السابع عشر من أفريل 1930، قام النحاس باستشارة زملائه، وكانت مجلة "روز اليوسف"الأسبوعية قد نشرت قبل ذلك بأسبوع خبرا مفاده أن محمداصلاح الدين، عضو سكرتارية الوفد ، قد عاد إلى القاهرة قادما من لندن لاستشارة الرأي العام في مصر حول ما يجري في لندن، ووافق الجميع رأي النحاس أي لا يمكن التنازل عن السودان وهذه المسألة كما ذكرنا سابقا أنها هي السبب الرئيس الذي أدى إلى فشل المفاوضات ، [3]حيث كان النحاسدائما يقول في هذه المسألة " **تقطع يدي ولا أوقع معاهدة تقر فصل مصر عن السودان** "؛ أي أنه مستعد بالتضحية بكل شيء من أجل السودان، [4] ولم تستمر بعد ذلك أكثر من أربع جلسات أخرى، وبعدها تم الاتفاق على إنهاء المفاوضات و كان النحاس باشا قد ألقى بيانا في البرلمان بهذا المعنى يوم 20 ماي 1936، حيث وضح النحاس فيه أن فشل المفاوضات بينه وبين هندرسون كان لموضوع خاص بالمسألة السودانية، ولكنه أعرب عن أمله في استئناف المفاوضات قريبا، ويبدو واضحا أن هذه كانت آخر محاولات النحاس لإنقاذ المفاوضات من الانهيار، ويبدو أن ذلك لم يكن كافيا للبريطانيين الذين أصروا على موقفهم الخاص بمسألة السودان إصرارا عنيدا مما كان يعني الخيار الصعب للنحاس، ويبدوا أن الإنجليز لأول مرة نفد

[1]– يونان لبيب رزق ، مفاوضات النحاس – هندرسون 1930 ، الهيئة العامة للكتاب ، 1989 ، ص 67.

[2]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 125 .

[3]– المرجع نفسه ، ص 125 126 .

[4]–محمد فهيم أمين ، **مرجع سابق** ، ص 131 .

4– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 127 ،128 .

صبرهم ويتجلى ذلك في حديثهم الشديد اللهجة الذي من خلاله تم رفض التوقيع على المعاهدة مع محمد محمود وإصرارهم على مفاوضة الحكومة الدستورية الممثلة بحزب الوفد .[4]

ويذكر علاء الحديدي أنه كان لفشل المفاوضات عدة أسباب ، كما أنه كان لهذا الفشل أثرا لا يستهان به على الوفد كحزب ، وعلى النحاس كزعيم له ، وأما أسباب الفشل فقد قرر الإنجليز بعد ذلك أنهم ارتكبوا خطأ بعد تبليغ المصريين مقدما بأنهم كانوا ينظرون للسودان مشروع دولة مستقلة في المستقبل ، وأما عن الجانب المصري فقد ذكر بركات أن آمال المصريين في حكومة العمال البريطانية كان مبالغا فيها، حيث من المفروض أن تختلف في توجيهاتها السياسية عن حكومة المحافظين، وقد ذهب النحاس إلى أبعد حد ممكن دون أن يفقد قاعدته الجماهيرية، وكان قد لعب أوراقه بمهارة شديدة، و يعلم تماما أين يقف، ولا يقدم مزيدا من التنازلات، حتى لا تهتز صورته كزعيم وطني متشدد حيث كان يقول مقولته الشهيرة " **تقطع يدي ولا تفصل السودان عن مصر**"[1]، وفي مسألة التنازل عن السودان فقد وصف الدكتور محمد حسين هيكل كيف كانوا ينتظرون نهاية المفاوضات،وقال بهذا الشأن أنه تواترت الأخبار في آخر ليلة من المفاوضات بأن المفاوضات انتهت، وبأن توقيع المفاوضات بين المصرين قد حدد موعده في منتصف تلك الليلة، وإننا لفي انتظار الأنباء البرقية التي تصف حفلة التوقيع عليها،والقلم التاريخي الذي تم التوقيع به؛ إذ جاءتنا الأنباء في اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت، وأن مسألة السودان كانت سبب قطعها، وقد تولتنا لذلك دهشة أيما دهشة ، ففي الأمر لا ريب سر خفي علينا، ويقول أنه أكبر ظني أن المفاوضين المصريين يعرفونه، أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالاستعداد لحفلة التوقيع سابقة لأوانها، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان لا تزال قائمة، لم يعرف يومئذ أحد شيئا إلا أن المفاوضات قطعت، وأن المفاوضين المصريين قرروا الرحيل من لندن إلى مصر، يا ترى كيف سيكون استقبالهم ؟[2] ويذكر في هذا الشأن علاء الحديدي أنه بسبب موقف النحاس بشأن السودان وقوله الشهير اتجاهها ، ذلك آثار إعجاب الشعب حيث أن الجماهير كانت قد استقبلته بحفاوة بالغة بعد رجوعه إلى القاهرة، ورغم ما كانمن آثار بالغة لفشل هذه المفاوضات حيث كانت سببا في تكالب الأعداء على

[1]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 129 .

[2]– محمد حسين هيكل ، **مرجع سابق** ، ص 258 ، 259 .

النحاس، إلا أنها في وجهة نظر النحاس قد تهمد لمحاولة أخرى حيث قال " **خسرنا المعاهدة وكسبنا الإنجليز** ".[1]

2/ استقالة النحاس من الوزارة :

وبعد عودة الوفد إلى مصر اجتمع الأحرار الدستوريون وأخذوا يهاجمون الزعيم مصطفى النحاس بحجة فشله في المفاوضات وكتبوا عريضة إلى الملك طلبوا فيها أن يتدارك الأمر بحكمته إذا استنفدت هذه الوزارة الغرض من تشكيلها وهو المفاوضات.[2]ثم بعد ذلك نشب خلاف بين الملك والوزارة وذلك بسبب إصرار الوزارة على تقديم قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الحياة الدستورية إلى البرلمان بهدف حماية النظام الدستوري من العبث حيث يعاقب الوزراء الذين يعملون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله أو مخالفة حكم من أحكامه،[3] وهذا ما رفضه القصر؛ حيث رفض التوقيع على هذا المشروع، وبذلك قامت مشكلة جديدة بين الوزارة والقصر حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين انتهت مدة عضويتهم، وأصر الملك على تعيينهم دون الرجوع إلى الوزارة،[4] واستمرت الأزمة أسبوعين وإلى جانب ذلك عطل الملك مشروع هذا القانون بإنشاء محكمة النقض وبنك التسليف الزراعي،[5] وفكر مصطفى النحاس في الاستقالة بشكل رسمي عندما أرسل النحاس قائمته بأسماء الأعضاء الذين يتم بمقتضى القانون تعيينهم في مجلس الشيوخ إلى الملك، فرفضها واستبدلها بقائمة أخرى أرسلها إلى النحاس واعترض عليها، [6] وعلى الرغم من تجديد البرلمان لثقته في النحاس، ومظاهرات الجماهير بحياة النحاس والدستور ومطالبة الملك بعدم قبول استقالة النحاس، ولكن الملك وافق على قبولها رسميا في 19 جوان 1930، وعهد إلى إسماعيل صدقي بتأليف الوزارة الجديدة التي لم تنعم معها البلاد بالاستقرار و حل مجلس النواب وألغى دستور 1923 واستبدله بدستور 1930، وأصدر قانونا جديدا للانتخابات، فقد حث الوفد والمشايخ على مقاطعة هذه الانتخابات موضحا أن الحياة النيابية لن تدوم بمقتضى هذا

[1]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 131 .
[2]– محمد فهيم أمين، **مرجع سابق** ، ص 131 .
[3]– يونان لبيب ، **مرجع سابق** ، ص 68 .
[4]– محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 132 .
[5]– محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 46 .
[6] – يونان لبيب ، **المرجع السابق** ، ص 68 .

القانون. [1]وذكر إسماعيل صدقي في مذكراته أنه قام باستبدال دستور 1923، بسبب أن هذا الدستور كان منقطع الصلة بالماضي، وهو على وجه العموم ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية، أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب ، ووضع هذا الدستور على نظام الدستور البلجيكي،[2] وهذا ما رفضته الجماهير و أدى إلى سخط الطلاب وجعلهم يتظاهرون ضد حكومة صدقي مما زعزع الثقة في هذه الوزارة وأدى في النهاية إلى إسقاط الدستور الجديد الذي أتى به.[3]وخلال ذلك صدر الأمر الملكي إلى توفيق نسيم باشا الذي كان يتمتع بتأييد الوفد ، فقام هذا الأخير بتشكيل الوزارة في 15 نوفمبر 1934 كما تمت إعادة دستور 1923 تحت ضغط من النحاس وبعودة هذا الدستور كان من المتوقع إجراء انتخابات التي ستعود بحكومة الوفد إلى الحكم مع أغلبية ساحقة، كما بدأ إنشاء تنظيم جديد من داخل الوفد وبتشجيع من النحاس، [4] ومع زواج النحاس من زينب الوكيل في 1934 حيث أن النحاس قرر الزواج قبل 15 جوان لأنه في ذلك اليوم كان سيبلغ السن الخامسة والخمسين من عمره، وقانون المعاشات لموظفي الحكومة يحرم الأرملة من نصيبها، [5]وكان لهذه الزوجة تأثير مهم على مستقبل الحياة السياسية، وقد شهد هذا العام نهاية عهد إسماعيل صدقي الذي تكلمنا عليه سابقا، وتولي توفيق نسيم الذي شهد ضغوطا عديدة من أجل إلغاء دستور 1930، و أصبح بذلك قضية وطنية .[6] حيث أن توفيق نسيم حاول إقناع مصطفى النحاس بقبول حل وسط بين دستور 1923 و 1930 ، وهذا ما رفضه النحاس تماما، وقامت مظاهرات صاخبة ، وفي أيام 10/9 جانفي 1935 عقد أول مؤتمر عام للوفد حضره حوالي 25 ألف وفدي ونوقش فيه الموقف السياسي والدستوري للزعيم النحاس، والوفد المصري، وأصدر هذا المؤتمر قراراته التي منها الثقة التامة بالوفد وبرئيسه النحاس، ووجوب عودة دستور 1923، وهذه من بين أبرز الممهدات التي كانت تعجل بعودة النحاس مرة أخر للحكم بعد استقالته .[6]

---

[1]– حسن يوسف ، القصر ودوره في الحركة السياسية المصرية (1922 – 1952) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1982، ص 65 .

[2]– إسماعيل صدقي ، مذكراتي ، مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012 ، ص 73 – 74 .

[3]– كامل مرسي ، **مرجع سابق** ، ص 243 .

[4]– علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 156 .

[5]– كريم ثابت ، مذكرات كريم ثابت (عشر سنوات مع الفاروق 1942 – 1952) ، ط 1 ، دار الشروق ، مصر ، 2000، ص 331 .

[6]– علي شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر (1923 – 1936) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1981 ، ص 157 .

[6] – محمد أمين فهيم ، **المرجع السابق** ، ص 149 – 150 .

الفصل الثالث : مصطفى النحاس وموقفه من القضايا المختلفة(1936 – 1942)

أولا : النحاس وموقفه من السودان

ثانيا : مصطفى النحاس والقضية الفلسطينية

ثالثا : مصطفى النحاس والإخوان المسلمون

أولا : النحاس وموقفه من القضية السودانية :

1/ أعمال مصطفى النحاس في ظل الوزارة الثالثة(قبل معاهدة السودان 1936):

يمكن اعتبار وزارة النحاس الثالثة من أهم وأخطر الوزارات الوفدية في تاريخ الوفد المصري، وذلك نظرا لخطورة الأحداث التي وقعت خلال فترة حكم تلك الوزارة ، حيث في هذه الفترة أصيب الوفد بانشقاقات كبيرة [1].

وفي 12 فيفري 1936 صدر مرسوم بتعيين أعضاء وفد الأمة برئاسة الزعيم مصطفى النحاس وتخويله السلطة التي ستبرم فيما بعد معاهدة 1936 ، وكان الوفد الذي كون هذه الوزارة ممثلا بسبعة من الوفد المصري ، وواحد لكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين ، وكانت الوزارة مكونة على النحو التالي :الزعيم مصطفى النحاس رئيسا ، ومحمد محمود من الأحرار الدستوريين وإسماعيل صدقي من الحزب المستقل وعبد الفتاح يحيى من حزب الشعب، وواصف بطرس غالي من حزب الوفد هو وأحمد ماهر، وعلي الشمسي من الحزب المستقل وعثمان محرم من حزب الوفد وحلمي عيسى من الاتحاد ومكرم عبيد من الوفد وحافظ عفيفي من حزب مستقل ومحمود فهمي النقراشي من حزب الوفد وأحمد حمدي سيف النصر من حزب الوفد، وعلى ذلك تكونت جبهة المفاوضات برئاسة الزعيم مصطفى النحاس بعد إصراره على إعادة الحياة الدستورية والنيابية إلى البلاد وبعد كفاح مرير أذعنت له قوات بريطانيا وتراجعت وأقرت أن الدستور من حق الأمة دون تدخل منها في شؤون مصر وكان هذا مكسبا كبيرا للأمة باعتبارها مصدر السلطات في مواجهة الحكم المطلق الذي يريده الملك ومن هم حوله من أحزاب الأقلية .[2] ولكن ممن كان ضد عقد المفاوضة مع بريطانيا التي سيعقدها حزب الوفد هو الحزب الوطني الذي رفض المشاركة بحجة أنها تتناقض مع شعار الحزب الذي هو " **لا مفاوضة إلا بعد الجلاء** "، [3] وكان سبب تغير سياسة الحكومة البريطانية اتجاه مصر هو أنه بعد شعور بريطانيا بضرورة الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، تزامن هذا الموقف بحدث مهم جدا وهو موت الملك فؤاد في 28 أفريل 1936 ، ومجيء الملك فاروق خلفا له .[4]

---

[1]– صبري أبو المجد ، سنوات الغضب (مقدمات ثورة 23 جوان 1952) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ج2 ، 1989 ، ص 176 .

[2]– محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 157 ، 158 .

[3]– محمد عبد المحسن حسين ، نضال شعب مصر (1898 – 1956) ، دار المعارف ، الاسكندرية ، د ت ، ص 119 .

[4]– عبد الرحمان الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، **مرجع سابق** ، ص 18 .

والملك فاروق هو ابن الملك فؤاد وتولى الحكم في أفريل 1936 عقب وفاة أبيه، وكان ذلك بعد عودته من الأكاديمية العسكرية، وكانت هناك شائعات تقول بأن البريطانيين سوف يضعون الأمير محمد على العرش بدلا من الفاروق، [1]حيث أنه عقب تصريح 28 فيفري 1922،أصدر الملك فؤاد أمرا في13أفريل من نفس العام بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية، ونص على أن تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه وهكذا طبقت بعد موت الملك فؤاد وخلافة الملك فاروق له،[2] وفي يوم 28 أفريل 1937 اعتلى الملك فاروق العرش، وفي الأيام من 2 إلى 7 ماي 1936 أجريت الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ وأسفرت النتيجة عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة حيث تحصل على 166 مقعدا بينما باقي الأحزاب تحصلوا على 66 مقعدا في الدوائر التي تركها لهم الوفد لا ينافسهم فيها الوفديون كما حصل الوفد على 62 مقعدا في مجلس الشيوخ بينما باقي الأحزاب على 15 مقعدا، أما حزب الشعب فقد انتهى، ونجح الزعيم فؤاد سراج الدين بالتزكية في أول انتخابات يخوضها وأصبح عضوا في مجلس النواب والهيئة الوفدية، وفي 8 ماي اجتمع البرلمان وفتح وصية الملك فؤاد وتاريخها 28 جوان 1922، تضمنت اختيار ثلاثة أوصياء على العرش في حالة وفاته وهم محمد توفيق وعدلي يكز وكان قد توفي محمود فخري، ولم يأخذ البرلمان بالوصية وقرر تأليف مجلس وصاية على العرش من الأمير علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري إلى أن بلغ فاروق سن الرشد واستقالت وزارة علي ماهر في ماي 1936، وهكذا صمدت قوة الوفد والزعيم مصطفى النحاس أمام قوة الحكومة وانتصرت عليها وأثبتت الأيام أن الوفد لا يمكن أن يتحطم وأنه في قلب الأمة،[3] وبعد كل الأزمات التي مرت به سواء في فترة إسماعيل صدقي، أو في فترة توفيق نسيم ورغم المظاهرة القائمة من الطلبة والعمال بقي الوفد صامدا . وما يؤكد هذا قول الزعيم مصطفى النحاس: " **نحن مبسوطون من هذه الوزارة** "؛ ويقصد بذلك الوزارة الثالثة حيث أنه رغم ما مر من ظروف على حزب الوفد ، ولكن الوفد بقي صامدا وسيظل صامدا في وجه الأعداء له من الداخل والخارج أي المعارضين له من الأحزاب الأخرى، والاحتلال البريطاني من جهة أخرى.[4]وكان الزعيم مصطفى النحاس من أكبر المخلصين والمجاهدين في سبيل الدستور وإرساء نصوصه، وقد مجدت الأمة كفاحه وبلاءه في سبيله، حتى إنه تحمل الكثير في عهد زعامته للأمة من أجل الدستور وقاوم في سبيله مقاومة لا تقهر وقد أثبتت الأحداث كيف كان يقود الأمة نحو حياة دستورية

[1] – عادل ثابت ، الملك الذي غدر به الزمن ، ط3 ، دار الكتب والمكتبات ، مصر ، 1989 ، ص 36 .

[2] – طاهر أحمد الطناحي ، فاروق الأول ، دار الهلال ، مصر ، 1936 ، ص 47 ، 48 .

[3] – محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 157 .

[4]– صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا ، ج1 ، www.kotobarabia.com، د ت ، ص 27.

ونيابية سليمة وعن الشعب واستقلاله وحرياته.[1]وكان للنحاس في قضية السودان علاقات متباينة مع الإنجليز ، ولكن تحكمت في هذه العلاقات الأحداث الدولية وكان لها الأثر البالغ حيث أن هذه الأحداث هددت مصر والسودان معا، وكان مصدرها تنامي القوات الإيطالية في ليبيا ما شكل خطرا أصبح يهدد مصر من جهة الغرب، والسودان من جهة الشرق لاسيما بعد الاحتلال الايطالي للحبشة. [2]

وفرضت هذه التطورات ضرورة الاهتمام بالسودان والدفاع عنه من التهديدات الخارجية وهذا يعني السماح للقوات المصرية بالتواجد في السودان وأيضا ضرورة المشاركة في إدارة شؤونه. [3]

ومما ذكره النحاس محذرا بريطانيا قائلا أن مصر لن تقبل تكرار ما حدث في عام 1914، حيث أن مصر الآن في وضع مختلف عما كنت عليه، سواء من الناحية القانونية أو الاستعداد النفسي للشعب المصري، وكان النحاس محقا في ذلك خاصة وأن الشائعات قد انتشرت بأن بريطانيا قد نقلت مقر قيادة أسطولها البحري،[4] وأسطول بريطانيا يعتبر الأسطول الأول الذي حمل المجرمين المحكوم عليهم بالسجن، من بريطانيا إلى أستراليا، واستغرقت هذه الرحلة ثمانية أشهر حيث أن هذا أول أسطول بحري بريطاني عرفه البريطانيون.[5]

قلنا بأن الشائعات قالت بأن بريطانيا قد نقلت قيادة أسطولها من مالطة إلى الإسكندرية، وكانت نذر الحرب بين بريطانيا وإيطاليا ليست بعيدة، وذكريات الحرب العالمية الأولى مازالت عالقة في الأذهان، وأما جريدة الجاد الوفدية فكانت قد نشرت مقالا تذكر فيه أنه ما لم يتم التوصل إلى التسوية قريبا، فإن مصر لن تعامل كدولة مستقلة ذات سيادة تتعاون مع بريطانيا في ظل التحالف، بل أن بريطانيا ستستغل الحرب الأثيوبية الإيطالية لتعزيز وضعها في مصر .[6]

[1] – محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 158 .

[2]– إبراهيم أحمد العدوى ، يقظة السودان ، ط2 ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1979 ، ص 79 .

[3]– يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية (1930 – 1936) ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، 1984 ، 195 .

[4]– علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 159 .

[5]– سعد بن عبد الرحمان البازغي ، الموسوعة العربية العالمية ، ط2 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض، ص 1999 .

[6]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 159 .

وأما العامل الآخر هو خوف مصر التقليدي على مصالحها الخاصة بنصيبها من مياه النيل في السودان، خاصة أن معظم مصادر المياه تأتي من أثيوبيا، وسيطرة إيطاليا على الأخيرة ليس في صالح مصر،وإذا وضعنا في الاعتبار أيضا الوجود الايطالي في ليبيا، فيمكننا أن نتفهم حجم مخاوف مصر من أن تقع بين فكي كماشة ايطالية .ثم ذكر النحاس قرارات الوفد والتي تتمثل في :

1-عدم التعاون مع بريطانيا .

2-استقالة حكومة توفيق نسيم.

3-عدم تأييد الحكومة الحالية في حالة عدم تقديم استقالتها .

4-اعتبار أي حكومة تتعاون مع بريطانيا أو تشكل خارج إطار دستور 1923خارجة عن اجتماع الأمة.[1]

وفي 10 ماي 1936 عهد مجلس الوصاية إلى زعيم مصطفى النحاس بتأليف وزارته الثالثة تولى فيها الرئاسة فقط ، بينما في 16 جوان 1936قامت الوزارة الوفدية بنقل رفات المغفور له الزعيم سعد زغلول إلى ضريحه، وكان الضريح الذي بني للزعيم سعد قد خصصه إسماعيل صدقي ليدفن فيه عددا من ملوك مصر الفراعنة نكاية في الزعيم سعد وهو ميت، ولكن النحاس أعاد الزعيم إلى ضريحه، وفي10 أوت أصدرت الوزارة الوفدية قانونا بالعفو الشامل عن الجرائم التي وقعت في المدة من 19 جوان 1930 إلى 8 ماي 1936، بينما هذه الوزارة كانت قد أصدرت قانونا للعمال بشأن إصابات العمل، وبدأ الزعيم مصطفى النحاس في تنفيذ السياسة العمالية التي أقرها المؤتمر الوطني الذي عقد في أيام 9-10 جانفي 1935. [2]

وأما الاحتكاكات التي كانت بين الملك الشاب ومصطفى النحاس فصلاح الشاهد يذكر أن هذه الاحتكاكات بدأت منذ عام تولي الملك سلطاته الدستورية، وهو العام نفسه الذي حدث فيه انقسام الوفد، وهذا الانقسام يعتبر الثاني من نوعه بعد الانقسام الأول الذي حدث في عام 1932، وهذا سنتعرف عليه لاحقا، ولكن قبل ذلك يجب التعرف على معاهدة 1936 بشكل أكبر وبالتفصيل.[3]

[1]- علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 159،160 .

[2]- محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 159 – 162 .

[3]- صلاح الشاهد ، **مصدر ساق** ، 31 .

2/ معاهدة السودان 1936 :

بعد تغير موقف البريطانيين اتجاه مصر اتفقت هذه الأخيرة مع مصر على إجراء مفاوضات، وكانت في2 مارس 1936 وقد مثل الجانب البريطاني" لامبسون "ومعاونيه، بينما مثل الحكومة المصرية لجنة مؤلفة من ممثلي الأحزاب السياسية، [1]ماعدا الحزب الوطني الذي رفض ذلك؛ حيث أن شعاره كما ذكرنا سابقا ينادي بأنه " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"[2].وتوصلت المفاوضات إلى اتفاق حول قضية السودان الذي يقضي بتنظيم علاقة الجانبين مع السودان خلال عام 1936،[3] وبعد الاتفاق على نص المعاهدة عقد الوفدان اجتماعا في "**قصر الزعفران**" * في 25 جوان تم خلاله التوقيع على ما اتفق عليه، وبعد ترتيب نصوص المعاهدة في شكلها النهائي تم التوقيع عليها في 26 سبتمبر 1936 بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية، والمعاهدة تنهي احتلال مصر عسكريا، وتنص على تعيين سفراء معتمدين لدى البلدين، وفيها قبلت بريطانيا التخلي على فكرة حماية الأقليات والأجانب التي كانت ضمن نقاط تصريح 28 فيفري الأربع وقبلت صيغة الاتفاق على مصر على أساس مبدأ المساواة، والند للند، وأن تتنازل على أن يكون لممثلها في مصر مركزا ممتازا ليصير سفيرا كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية، وأن تساعد مصر في التخلص من الامتيازات الأجنبية ، وإلى جانب ذلك وافقت بريطانيا على دخول مصر عصبة الأمم ، وأن يتعاون البلدان معا في حالة اشتراك أحدهما في حرب بصفته حليفا بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات ، وأن تواجد القوات البريطانية بمنطقة قناة السويس لحمايتها، على أن يبحث الطرفان بعد انقضاء عشرين عاما على تنفيذ المعاهدة فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا إذا أصبح الجيش المصري في حالة يستطيع معها بمفرده الدفاع عن حرية الملاحة وسلامتها في قناة السويس، [4] وبعد عودة النحاس إلى مصر استقبل استقبالا حافلا ، وكان قد ألقى بيانا في مجلس النواب في 2 نوفمبر 1936.[5]وذكر في هذا الخطاب أن خطة الوفد كوكيل للأمة كانت منذ اليوم الأول لتأليفه حماية مصالح الأمة والمحافظة على حقوقها، بالاتفاق مع

---

[1]– علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 169.

[2]– محمد عبد الرحمان محسن ، **مرجع سابق** ، ص 119 .

[3]– يونان لبيب رزق ، **مرجع سابق** ، ص 159 .

[4]–عفاف لطفي السيد ، تجربة مصر الليبرالية(1922 – 1936) ت : عبد الحميد سليم ،المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، 1981، ص 68 .

[5]– عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1985 ، ص 54 .

* قصر الزعفران : وهو قصر يقع الآن في داخل مباني جامعة عين شمس حيث توجد به إدارة الجامعة ، انظر إلى : تريفور إيفانز ، مذكرات اللورد كلين (1934 – 1936) ت : عبد الرؤوف أحمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ج1 ، 1994 ، ص 114 .

بريطانيا اتفاقا يحقق استقلال البلاد التام ويحمي المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع الاستقلال، وهي خطة أملتها الحكمة والوطنية الصادقة، و كان هناك إجماع من الشعب المصري على تأييدها، كما أوضح أن آمال مصر منذ بداية حركتها الاستقلالية هي زوال الاحتلال والتمتع بالحرية والاستقلال [1].وذكر علاء الحديدي أنه في الجلسة الافتتاحية أن النحاس ركز على نقطتين في هذه المفاوضة مع "لامبسون "، وتمثلت النقطتين في المواد الخاصة بمنح التسهيلات الكاملة في حالة الحرب كما نص عليها مشروع معاهدة 1930 وهي التي أرضت تماما الجانب البريطاني، والنقطة الثانية هي أنه لن يتم التساهل في مسألة سيادة مصر وبينما في اجتماع يوم 17 مارس بين النحاس وماينز لامبسون ،حاول النحاس حث هذا الأخير على إعادة النظر في مواد مشروع معاهدة 1930 ولكنه فشل، ثم ركز النحاس على أن قوات بريطانيا تحدد أماكن وجودها بمنطقة قناة السويس فقط ، حيث يمكنها من هناك الوصول إلى أي منطقة خلال بضع ساعات فقط، وإذا كانت بريطانيا غير راضية على أماكن خطوط المواصلات الموجودة، فإن الحكومة المصرية ستقوم بإنشاء طرق برية ملائمة، ومد خطوط السكك الحديدية اللازمة، ويمكن لبريطانيا أن تزيد من عدد قواتها في القتال، وقد وافق النحاس على بقاء القوات البريطانية في القناة ، في حين رفض وجود تلك القوات في كل من القاهرة والإسكندرية، ثم رفض الفقرة الثانية التي تقول بإرضاء الطرفين الخاصة بقدرة الجيش المصري على الدفاع عن قناة السويس، ومما وافق عليه أيضا زيادة عدد القوات البريطانية من 8.000 إلى 10.000من القوات البرية مع 400 طيار من الفنيين والإداريين اللازمين[2]، وأما "اللورد كيلرن"* فقد وصف المفاوضات بأنها جرت في جو ساده التقارب في وجهات النظر ، ولاشك أن كل الدلائل تؤكد بأن الجانب المصري متفهم لحقيقة الموقف الدولي ، ومما قاله أيضا أن المصريين متفهمون تماما لحقيقة الشؤون الدولية.[3]ويقول اللورد كيلرن * في مذكراته أنه تم استئناف المفاوضات من جديد ، و أنه جرت محادثات بينه وبين النحاس أثناء تناول الشاي في الجلسة الثانية في الأسبوع القادم ، والذي آمل فيه أن تسير الأمور على خير ما يرام .[4] ورغم كل التنازلات التي تنازل عنها النحاس مثل التسهيلات الضخمة لتدريب القوات البريطانية في منطقة السويس جنوب

---

[1]– عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، **مرجع سابق** ، ص 54 .

[2]– علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 169–171 .

2– عبد الرءوف أحمد عمرو ، **مصدر سابق** ، ص 113 .

*الورد كيلرن : وهو السفير البريطاني في مصر هو نفسه (السير مايلز لامبسون)، وهو من أشهر ممثلي بريطانيا في مصر منذ احتلال مصر،وارتبط اسمه بحادثة 4 فيفري ، واسمه اسم كبير مثل اللورد كتشنر وغيرهم ، انظر إلى : عبد الرءوف أحمد عمرو ، **مصدر سابق** ، ص 5.

[4]– عبد الرءوف أحمد عمرو ، **مصدر سابق** ، ص 115 .

الإسماعيلية وإعطاء القوات البريطانية حق المرور عبر الدلتا لإجراء المناورات في الصحراء الغربية كلما لزم الأمر، ومنح الطائرات البريطانية حق الهبوط في أي مكان عندما تطلب ذلك، ورغم كل هذا فإن البريطانيين لم يكونوا راضين تماما ، ولكن بريطانيا وافقت على إضافة كلمة " دولي " إلى جانب "حالة طوارئ " حيث أنها لا تؤثر،وطمأنت الجانب المصري إلى عدم التدخل في الأمور الداخلية، كما وافقت بريطانيا أيضا على استشارة مصر في حالة خطر الحرب فقط بعد أن أكد لهم النحاس أن هذه المشاورات ستكون شكلية، ورغم كل هذا فقد استقبل النحاس استقبالا حافلا عند عودته إلى مصر بعد أن وقع على المعاهدة في 27 أوت1936 بلندن، وقدر عدد المصريين الذين استقبلوه في شوارع القاهرة ب 600 ألف، وقد سمى النحاس المعاهدة "بمعاهدة الشرف والاستقلال " [1].

وكان هذا كله في اجتماع غير عادي في 20 نوفمبر 1936، وحققت المعاهدة كسبا كبيرا لمصر، وتم سحب جميع الموظفين الإنجليز من الجيش المصري ، وألغيت وظيفة المفتش العام وسحب الموظفين التابعين له، وتضمنت إلغاء إدارة الأمن العام الأوربي وخروج الأجانب من البوليس المصري في مدة خمسة سنوات وأطلقت حرية الحكومة المصرية في الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالي، كما اعترفت مسؤولية أرواح الأجانب في مصر من شان الحكومة المصرية وحدها ،[2] وإنشاء صندوق الدين الذي أنشئ لسداد ديون مصر منذ عهد الخديوي إسماعيل ،[3] ولكن بعد معاهدة 1936 ، حدث العكس حيث أن بريطانيا حرصت على عدم السماح للجيش المصري بالاتصال بالقادة السودانيين الذي حصل على السماح بموجب المعاهدة، ولكن بريطانيا خافت من حصول الاتفاق بينهما لأنه قد يهدد وجودها.[4]

3/ : القضية السودانية بعد معاهدة 1936 :

صحيح أنه كان لمعاهدة 1936 العديد من الأمور الإيجابية خاصة في مجال العلاقات بين مصر والسودان، ولكن هذا لا يعني غياب السلبيات، فمن مساوئها أن بها نقاطا تتنافى مع الاستقلال منها:أنها توجب على مصر تقديم المعاونة اللازمة لإنجلترا في حالتي الحرب وخطرها من تسهيل استعمال

[1]– علاء الحديدي ، **المرجع السابق** ، ص 172 – 174 .
[2]– محمد فهيم أمين ، **مرجع سابق** ، ص 167 .
[3]– عبد الله عزياوي ، **مرجع سابق** ، ص 35 .
[4]–ابراهيم أحمد العدوي ، **مصدر سابق** ، ص 79 .

موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية، كما أنها تبيح سماء مصر للطيران الحربي البريطاني، وتفرض على مصر إنشاء طرق حربية للقوات الانجليزية كلما لزم الأمر.[1]

وأيضا معاهدة 1936 لم تكن حسب الكثيرين إلا حماية مقنعة، أعطت للوجود البريطاني صفة الشرعية في مصر، فتمجيد الوفد للمعاهدة وإطلاقه عليها اسم معاهدة الشرف والفخر، كان قد أغضب طبقة المثقفين الذين هم الطبقة الوسطى التي ضمت الرأسمالية الوطنية، وقد بدأ المثقفون يظهرون بشكل أكبر خاصة بعد توقيع الوفد معاهدة 1936 .[2]

ولكن مما لاشك فيه أن النحاس من خلال هذه المعاهدة نجح في شيء مهم هو التخلص من الامتيازات الأجنبية، وهذا مكسب وطني بلا أدنى شك ، ومن الممكن القول أن معاهدة 1936 ، كانت السبب الأول في ثورة 23 جويلية 1952،[3] وكان إبرام المعاهدة من أهم العوامل في نشأة مؤتمر سمي بالخريجين* في فيفري 1937 ، وقد أبدى المؤتمر عدم رضاه على تلك المعاهدة و ما دار من حوار حول مستقبل السودان السياسي في مجلس العموم البريطاني، وهذا الأمر دعا النخبة المثقفة في السودان للتحرك بهدف إيجاد مؤسسة رسمية تعبر عن مصالح بلادهم، [4] وهذا ما أيدته الحكومة البريطانية حيث شجعت السودانيين لفكرة قيام مؤتمر يمثل الشعب السوداني ، ولكنه حذر من أن يكون هيئة سياسية لها قاعدة جماهيرية واسعة .[5] لكن مصير المؤتمر كان الرفض وتم الانشقاق بين أعضاء المؤتمر، وتحول فريق من أعضائه نحو مصر، ورفعوا شعار وحدة وادي النيل.[6]

---

[1]– مصطفى النحاس ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية (1914 – 1936) ، **مصدر ساق** ، ص 145 .

[2]– محمد محمود السروجي ، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، كلية الآداب – جامعة الاسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 200.

[3] علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 175 – 177.

*مؤتمر الخريجين : سمي بهذا الاسم لأن أعضائه من خرجي كلية غوردن (الخرطوم حاليا) ، والمدارس المتوسطة ومن أبرزهم إسماعيل الأزهري وغيرهم ن أنظر إلى : خضر محمد :مذكرات محمد خضر (الحركة الوطنية السودانية – الاستقلال وما بعده) ، مطبعة صوت الخليج ، الشارقة ، 1980 ، ص 88 – 89.

[4]– عامر العقاد ، دراسة لكفاح الوطني السوداني ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1972 ، ص 21 .

[5]– جمال عبد الجواد ، مصر في السياسة السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 79 ، السنة الثامنة ن بيروت ، 18 سبتمبر 1985 ، ص 77 .

[6] –Taisier Mohamed Ali ,cultvation of hunger state and agiculture in sudan , khartum university press , 1989 , p.p. 75 –76 .

1/3: الصراع بين النحاس والقصر ونهاية الوزارة :

بعد إبرام معاهدة 1936 سقطت كل العلاقات السياسية القديمة، التي كانت قائمة بين أطراف الصراع على السلطة في مصر، وهي الإنجليز والقصر، وأحزاب الأقلية، والوفد ، وظهرت علاقات جديدة وتغير الوضع السياسي في مصر القائم على تصريح 28 فيفري 1922، الذي كان يبيح لبريطانيا التدخل في شؤون مصر الداخلية، وكذلك تغيرت العلاقات بين القوى المتصارعة على السلطة حيث أن المغتصب الثاني لحقوق الشعب هو القصر بعد بريطانيا ، ومن بين من ساعد القصر والتف حوله القوى السياسية الرجعية التي كانت تتمثل في أحزاب الأقلية وبعض كبار المستقلين، وأيضا إلى جانب هذا انضمام بعض القوى السياسية الأخرى التي تضم العناصر الفاشية والإسلامية .[1]

وأصبح الصدام بين النحاس والملك بشكل أكبر خاصة عندما انتهز النحاس فرصة عهد الوصاية على العرش فاصدر القانون رقم 76 سنة 1937 الخاص بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى، وفي هذا القانون جرد الملك من كل سلطاته الإشرافية على الجيش ومنحها لرئيس الوزراء، وألغى صراحة منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة وهذا ما رفضه الملك فاروق، لأنه صدر بعد توليه بيومين فقط، وبالتالي النحاس تعجل بعض الشيء، وبعد مدة من الزمن تصاعد الصدام حتى وجه الملك خطاب إقالة مهينا للنحاس، وخرجت بذلك الجماهير مطالبة "**النحاس أو الثورة**"، "**لا استقالة ولا إقالة**"، و"**الدستور فوق الجميع**".[2]

وكانت استقالة النحاس من هذه الوزارة في 31 جويلية 1937، وبذلك الوزارة الثالثة تكون استمرت سنة وثلاثة أشهر وثلاثة أسابيع، وبعد ذلك كلفه الملك بتشكيل الوزارة الرابعة في 1 أوت 1937 وظلت حتى ديسمبر من نفس السنة، ومن عوامل إقالة الوزارة الرابعة الاختلاف بين القصر والوزارة حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وإصرار القصر على موقفه، وأيضا التفسخ الذي كان داخل حزبالوفد حيث انسحب منه كل من محمود النقراشي وأحمد عمر وشكلا حزبا منفصلا اسمه الحزب السعدي، وأيضا من الأسباب تناقض شخصية النحاس في التمسك بالديمقراطية .[3]

---

[1]– عبد العضيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، **مرجع سابق** ، ص 12.

[2]– رفعت السعيد ، **مرجع سابق** ، ص 75 – 78 .

[3]– محمود متولي ، **مرجع سابق** ، ص 46 –47 .

ثانيا : النحاس والقضية الفلسطينية :

1/ النحاس والدفاع عن القضية الفلسطينية :

لاشك أن الحكومة المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1936 لم تبد اهتماما رسميا وجادا بما يجري في فلسطين من أحداث، فلم تساير الحكومة المصرية خلال تلك الفترة تصاعد مشاعر العروبة لدى فئات الشعب المصري، ولم تظهر أي تصريحات رسمية أو إجراءات وقائية ضد الخطر الصهيوني المتزايد على حدود مصر الشرقية، [1]ولكن هناك من يؤكد العكس ويعتبر بأن مصر اهتمت بالقضية الفلسطينية في فترة الثلاثينيات، ويتمثل ذلك الاهتمام في حزب الوفد، حيث كان له دور كبير سواء في المحافظة على السودان من التمزق، أو الدفاع عن القضية الفلسطينية حيث شعر بالمخاطر الصهيونية على مصر وذلك بسبب موقع مصر الجغرافي وقربها من فلسطين، وقد أكد النحاس باشا على أنه يبدي الاهتمام بفلسطين منذ سنوات ولا يزال، وكما انه ناقش هذا الموضوع مع البريطانيين في الخارجية البريطانية، وأكد النحاس برفضه مشروع تقسيم فلسطين مشددا على أن مصر لا يمكن أن تبقى صامتة تجاه ما يجري على أرض فلسطين، وأنها تؤيد وبشكل مطلق حق الشعب الفلسطيني وتقف إلى جانبه .[2]

وأيضا إلى جانب هذا اشتراك الصحف المصرية في الاهتمام بالقضية الفلسطينية وإبرازها لدى الرأي العالمي، ولكن برؤية مختلفة أي كل صحيفة تنظر إلى القضية الفلسطينية برؤيا تختلف عن الأخرى، وتعتبر "البلاغ "أكثر الصحف المصرية اهتماما بهذا الجانب في فترة العشرينيات، وقد كانت تركز على فشل الصهيونية في فلسطين والتشكيك في نجاحها والتنبيه إلى كذب دعايتها، كما اهتمت بإبراز نشاط الوكالة اليهودية، والنشاط الصهيوني في الميادين الاقتصادية، وقد عالجت صحيفة البلاغ الانقسامات داخل الحركة الصهيونية، وحرضت على إبراز آثارها على فلسطين، وكذلك أشارت إلى قضية تسليح اليهود ومصادر هذه الأسلحة ووسائل تهريبها إلى فلسطين ، ودور الحركة الوطنية في مراقبة وضبط هذه الأسلحة، وأيضا إلى جانب هذا كانت الصحف دوما تساند القضية الفلسطينية . [3]

---

[1]– مصطفى طيبة ، مذكرات كمال الدين رفعت ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ن 1968 ، ص 30 .

[2]– طارق البشرى ، مصر في إطار الحركة الوطنية العربية (1945 – 1952) ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (د ت) ، ص 15– 16.

[3]– عواطف عبد الرحمان ، مصر وفلسطين ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1980 ، ص 151 – 152 .

وأما موقف بريطانيا اتجاه التقارب المصري الفلسطيني، فقد عارضت بريطانيا هذا التقارب، ولوحظ أن حكومات الأقلية كانت أكبر منفذ لتلك السياسة، لكن على الرغم من ذلك ظهر أن الفكر السياسي ونظرة رئيس الحكومة المصرية للصراع الدائر في فلسطين هو الأمر الذي صاغ في النهاية موقف مصر الرسمي اتجاه قضية فلسطين قبل عام 1936، [1] حيث أن مصر قبل هذه السنةكانت تلتزم الحياد اتجاه القضية الفلسطينية، ولكن ما يؤكد عكس ذلك هو تصريح مصطفى النحاس حيث أكد إلى جريدة فتى العرب الفلسطينية في 11 نوفمبر 1931 بأن فلسطين أصبحت اليوم تتصل بمصر بروابط وثيقة، وشكر النحاس جميع الصحف العربية والفلسطينية التي وقفت بجوار الوفد والوطنية المصرية، على الرغم ما تكبدته هذه الصحف من شتى أنواع المطاردة نظير هذا الموقف،[2]وما يؤكد كل هذا اشتراك حزب الوفد في المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد لمناقشة القضية الفلسطينية في القدس عام 1931، حيث أكد الحزب في هذا المؤتمر على توحيد البلاد العربية ورفضه القاطع لتجزئة فلسطين،[3]وفي عام 1944 وبمناسبة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة 1936 ألقى مصطفى النحاس خطابا عبر فيه عن موقف حزب الوفد من قضية فلسطين والأحداث الجارية فيها من خلال دعوته للعرب إلى تحقيق التضامن العربي فيما بينهم من أجل رد حقوق أهل فلسطين الضائعة، وإلى عام 1952 كان الوفد يطالب دائما بالتمسك بعروبة فلسطين والسعي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى موطنهم واسترداد أملاكهم ن ومن هنا يتبين لنا أن القضية الفلسطينية في نظر حزب الوفد قضية قومية يجب التعامل معها على أساس حقوق الشعب العربي الفلسطيني والوقوف مع هذا الشعب الذي يناضل من أجل حريته حيث موقفه دائما يؤكد على وحدة الشعب العربي الفلسطيني ورفضه تقسيم فلسطين وتأكيده لكفاحه ضد الصهيونية ليس كدولة بل كاحتلال .[4]

[1] – أحمد حامد السيد ، الوفد والقضية المصرية (دراسة وثائقية لسياسة حزب الأغلبية تجاه قضية فلسطين) ، المكتبة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2002 ، ص 7 .

[2] – أحمد صادق الدجاني ، الفلسطينيون العرب في مصر العربية ، مركز بحوث ودراسات دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 55.

[3] – طارق البشرى ، مذكرات أحمد رفعت ، **المصدر السابق** ، ص 214 .

[4] – عبد القادر ياسين ، السياسية المصرية وقضية فلسطين ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9 ، ماي 1988 ، ص 10 .

2/ دعم النحاس للقضية الفلسطينية في إطار جامعة الدول العربية :

اهتمت مصر بمشروع الجامعة العربية الذي ساهم في ارتفاع رصيد الوفد الجماهيري بعد أن تعرض للهبوط قليلا بعد انشقاق مكرم عبيد عن الوفد عام 1942 وإنشاء كتلة وفدية أخرى منافسة لحزب الوفد،وكان للوفد الدور القيادي إلى جانب العراق في المفاوضات التي أدت إلى بروتوكول الإسكندرية عام 1944، والذي مهد لقيام الجامعة العربية في مصر حيث ساعدت الظروف المصرية والعربية الداخلية والدولية حكومة مصطفى النحاس في أوائل عام 1943 لأن تتحرك بصورة جيدة لمحاولة التوصل إلى صيغة جدية ومناسبة للوحدة العربية، [1]فدعا في جوان عام 1943 كلا من جميل مردم رئيس الوزراء في سوريا وبشار الخوري زعيم الكتلة الوطنية في لبنان والذي أصبح رئيسا للجمهورية وأعلن أن الغرض من هذه الدعوات هو معرفة الرأي في بعض الشؤون العربية وقد تباحث الزعماء الثلاثة بشأن إقامة الجامعة العربية، [2] وبين صبري أبو علم – وهو من أقطاب حزب الوفد – نيابة عن النحاس في بيان القادة في مجلس الشيوخ يوم 20 مارس 1943، حيث قال " إنني معني (ويقصد النحاس) من قديم بأحوال الأمة العربية في تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال سواء في ذلك أكانت في الحكم أو خارج الحكم ".[3]ساهم حزب الوفد عام 1950 في جمع بعض الدول العربية والتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 جوان 1950 ، وآخر من وقع عليه الأردن في 16 فيفري 1952، وقد كان الهدف من وراء هذا المشروع وضع حد لقلق سوريا من التهديدات الصهيونية.[4]وكل هذا يؤكد أن دور الجامعة العربية تمثل في تعزيز الروابط بين مصر وجميع الأقطار العربية،وذلك استنادا للروابط القومية التي تجمع مصر بتلك الأقطار العربية الأخرى، كما أنها تعتبرها الملجأ الوحيد الذي تلجأ إليه، وأيضا لا ننسى دور حزب الوفد المصري الذي كان دائما يسعى إلى دعم التعاون العربي بشكل فعال، ولم يكن هو الحزب الوحيد الذي يدعم هذا التفاعل بل كان هناك العديد من الوطنيين السياسيين .[5]

---

[1]– سامي حكيم ، ميثاق الجامعة العربية والوحدة العربية ،ط1، المطبعة الفنية ، القاهرة ، 1966، ص18.

[2]– ياسين السيد ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (دت) ، ص151.

[3]– عاصم الدسوقي ، مصر في الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، 1976، ص281–283 .

[4]– عبد الحميد المراقي ، ابعاد الدور المصري في جامعة الدول العربية ، حملة السياسة الدولية ، العدد 61 ، جويلية 1981 ، ص88.

[5]–أحمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية (1945–1985) دراسة تاريخية سياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987، ص22.

ومن ابرز أهداف الجامعة العربية الموجودة في ديباجة الميثاق وفي المواد من (2-5) من الميثاق التي تسعى إلى تحقيقه الجامعة ما يلي [1] :

1-تحقيق التعاون في المسائل السياسية: فالقصد من الجامعة العربية بصريح نص المادة الثانية من ميثاقها هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، فعلى الجامعة العربية أن تسهر على تأمين مستقبل الدول العربية وتحقيق أمانيها وآمالها، وعلى توجيه جهود هذه الدول إلى ما فيه خير للوطن العربي، أما الدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى فيما بينها، فلها أن تعقد من الاتفاقيات ما تشاء، لتحقيق هذه الأغراض خارج نطاق الجامعة .[2]

2-صيانة استقلال الدول الأعضاء: ويقصد به تنسيق المواقف السياسية العربية أمام المشكلات الدولية،وتعاونها وتضامنها داخل الجامعة العربية وخارجها حتى يؤدي هذا التضامن إلى دعمها واستقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية.

3- المحافظة على السلام والأمن العربيين: حيث تهدف جامعة الدول العربية إلى صيانة السلم والأمن العربي، ويتم بوسيلتي حل النزاعات بالطرق السلمية وقمع العدوان الواقع على إحدى الدول الأعضاء.

4 -تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من الميثاق التي تدعو إلى ضرورة تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاونا وثيقا بحسب نظم وأحوال كل منها سواء في الجانب المالي والاقتصادي ، وفي شؤون المواصلات، والشؤون الثقافية، وشؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات، وفي الشؤون الاجتماعية والصحية .

5- النظر في مصالح البلاد: رغم أن ميثاق الجامعة ينص على أن هذه الأخيرة لا تضم إلا الدول المستقلة، ولكن لوجود دول عربية أخرى خارج نطاقها كانت في ذلك الوقت لا تزال تخضع للاحتلال الأجنبي، سمحت الجامعة بالتعاون معها رغم أنها لا تتمتع بالاستقلالية، حيث ورد في الميثاق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة أن يراعي أماني هذه البلدان وأن يعمل على

[1]- فيسح نصيرة ، جامعة الدول االعربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية (1945 – 1974) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 -2006 ، ص 22 .

[2]- محمد عزيز شكري ، مجاهد حمودة ، الوسيط في المنظمات الدولية : ط5 ، دار الكتاب ن دمشق ، 2007 ، ص 242 .

تحقيقها.[1] وأما دور الجامعة في الدفاع على القضية الفلسطينية، فقد تمثل في اعتراض الجامعة على تقرير لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية ، وهي لجنة بريطانية قامت بزيارة فلسطين عام 1946 بهدف التحقق من الهجرة وبيع الأراضي الفلسطينية، كما أوصت اللجنة في تقريرها بدخول مليون يهودي من ضحايا الاضطهاد النازي إلى فلسطين وإلغاء نظام الأراضي لسنة 1940، فدعت بذلك جامعة الدول العربية مجلسها للانعقاد على مستوى الملوك والرؤساء العرب بمصر في مارس 1946، [2]حيث أكد المؤتمر في بيانه الختامي أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعا، وضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني،[3] وان الصهيونية خطر داهم ليس على فلسطين وحدها بل على بقية الدول العربية والشعوب الإسلامية وإن اقل المطالب في سبيل حماية عروبة فلسطين هي :

-إيقاف الهجرة الصهيونية.

-منع تسرب الأراضي العربية إلى أيدي الصهيونية مطلقا.

-العمل على استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر أو مذهب، وإن أي سياسة تأخذ بها أية حكومة أجنبية تناقض هذه المطالب تعتبر سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين والدول العربية كافة.[4]

وفي الأخير يمكننا القول بأن دفاع النحاس عن القضية الفلسطينية الذي كان باسم حزب الوفد كان دفاعا مستمرا وقويا، حيث أن هذه القضية في نظر الحزب كانت قضية قومية يجب التعامل معها على أساس حقوق الشعب العربي الفلسطيني والوقوف مع هذا الشعب مطلب ضروري لأي شخص يحمل صفة عربية، لأن هذه القضية تخص وحدة الشعب العربي الفلسطيني، وتقسيم فلسطين يعني تقسيم الشعب العربي، وبالتالي الشيء المطلوب هو المكافحة من أجل رفض هذا التقسيم، ومواصلة الكفاح المستمر ضد الصهاينة، من أجل إهداء الحرية للشعب الفلسطيني.[5]

---

[1]- فيسح نصيرة ، **المرجع السابق** ، ص 19- 22.

[2]- فيسح نصيرة ، **المرجع السابق** ، ص 44 .

[3]- طه الفرنواني ، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير مصري دبلوماسي ، دار المستقبل العربي ، بيروت ، 1994 ، ص 15 .

[4]- فيسح نصيرة ، **المرجع السابق** ، ص 44 - 45 .

[5] - عبد القادر ياسين ، **مرجع السابق** ، ص 10 .

ثالثا / النحاس والإخوان المسلمون :

1/ ظهور الإخوان المسلمين :

بدأ الإخوان المسلمون بجمعية دينية لا دخل لها بالسياسة منذ سنة 1927 بالإسماعيلية برئاسة المرحوم الأستاذ حسن البنا *حيث كان يعمل مدرسا هناك ، وبدأ بنشر الدعوة الدينية خلال الثلاثينيات وقد جذبت الدعوة الدينية الكثيرين، [1]وأما نشأتها فهي امتداد لعدة حركات مثل السنوسية في ليبيا ، والمهدية في السودان، وهي أيضا امتداد لطائفة من الدعاة على غرار البنا زعيمها مثل جمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، وعبد الرحمان الكواكبي ...[2]

واقتحام هذه الجماعة ميدان السياسة كان في أوائل الأربعينيات حيث رشح المرشد العام للإخوان حسن البنا نفسه عن الإسماعيلية لعضوية مجلس النواب سنة 1942، وأما علاقة الإخوان بحزب الوفد فقد كانت ودية في البداية حيث أن النحاس استدعى الأستاذ البنا وقال له أن السياسة لا تتعارض مع الدين، ولكن العلاقة تدهورت فيما بعد مع حزب الوفد فكانت تتميز بالتوتر حيث أن حزب الوفد ضل يعيش نشوة أنه الحزب الأقوى، وأنه زعيم الأغلبية، لفترات كبيرة بالرغم من الانشقاقات التي حدثت فيه، وفقده للكثير من التأييد الشعبي له بسبب مواقفه تجاه مصر، ولذا لم يقبل حزب الوفد بأن يظهر حزب أو هيئة أو جماعة تنافسه على أهم شيء كان يركن إليه ألا وهو الشعب، ولهذا كان أكثر الأحزاب اصطداما مع الإخوان ، ويقول البنا "**إننا لا زلنا نجهل الدافع الذي أدى إلى خصومة الوفد للإخوان، اختلاط الدين بالسياسة، كما يقال، وما ضرر هذا على الوفد أو على الوطن ؟** ويضيف قائلا :" **ليس من دافع لهذه الخصومة فيما نعتقد إلا التنافس الحزبي، وهو ما نأسف له ونحزن، فنحن لسنا حزبًا ينافس الأحزاب ولكنها دعوة حق، ويزيدنا أسفًا وألما أن نحارب بهذه الأسلحة العجيبة، سلاح الكذب والافتراء بالإشاعة الكاذبة والكتابة المفتراة ، التي لا تتفق مع آداب المجتمع ولا تعاليم الإخوان** " .[3]

---

[1]– صلاح الشاهد ، **مصدر سابق** ، ص 46.

[2]– عامر شماخ ، الاخوان المسلمون من نحن ؟ .. وماذا نريد ؟ ، ط1 ، الصحوة للنشر والتوزيع ، مصر ، 2011 ، ص 6.

[3]– الاخوان المسلمون وحكومة النحاس باشا ، الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الاخوان المسلمين ، www.ikhwanwiki.com، 9/03/2017، 16/32 .

* الإمام حسن البنا (1906–1949) : ولد بالحمودية في محافظة البحيرة ، كان ابن الشيخ احمد عبد الرحمان بدأ دراسته في القرءان والثقافة

3/ علاقة النحاس بجماعة الإخوان المسلمين :

ولم يحتدم الخلاف بين الوفد والإخوان المسلمين إلا بعد أن تولى المرحوم إسماعيل صدقي كرسي الوزارة سنة 1946 حيث أراد أن يواجه الوفد بالإخوان المسلمين، ويروي فؤاد باشا سراج الدين أن علاقة الإخوان بالوفد كانت طيبة وأنه خطب ذات يوم بالمركز العام "بالحلمية"، وشجع الجمعية بوصفه وزيرا للشؤون الاجتماعية، ثم قال انه يأسف لتدهور العلاقات بين الوفد والإخوان فيما بين عامي 1945 ، و1950 حيث تغيرت الصورة تغيرا كبيرا إذ حاولت الحكومات أن تتخذ من الإخوان قاعدة شعبية لمحاربة الوفد، وقد مهد لهم حسنين باشا وغيره الذي كان يتصل بزعمائهم، كما اتصل بهم إسماعيل صدقي باشا لاستغلالهم في المجال السياسي، [1]حيث أن صدقي أراد استغلال الإخوان في المفاوضات مع بيفن، وكان ذلك بعد وصول البنا من لندن بساعتين ؛ حيث أطلعه على مشروع الاتفاقية، وهنا أحس المرشد العام انه أصبح زعيما فوق الأحزاب لدرجة أن عرض عليه مقابلة النحاس باشا فطلب أن يذهب النحاس باشا إليه، ولما اشتدت المظاهرات الشعبية رفض الإخوان تلك المعاهدة ويتضح هذا الرفض بما جاء في جريدة الإخوان: **(قامت مصر تطالب بحقها وهو واضح جلي، ينحصر في الجلاء ووحدة وادي النيل.. وليس في حق مساومة ...)**، وقامت جماعة الإخوان بالدعوة إلى ضرورة قطع المفاوضات،[2] ولما شعر المرشد العام بهذا الاهتمام تبين له أنه أصبح زعيما حيث يتودد إليه القصر، وكذلك الحكومات والأحزاب، وكان الوفد يساعده ولكن في حزم، إذ أنه في عام 1944 تلقى وزير الداخلية تقريرا بأن الأحزاب يستقبلون المرشد العام بمظاهرات في الشوارع وموسيقى وهم في ملابس المليشيا، فاستدعى المرشد العام وخيره بأن تظل الجماعة جمعية دينية أو تتحول إلى حزب سياسي يمكن أن تعامله الحكومة كما تعامل باقي الأحزاب، ولكن المرشد العام قال انه لا يستطيع أن يستعيض بالدعوة إلى الله أي دعوة أخرى وأعلن أنه سيوقف كافة هذه الإجراءات [3].وبذلك تم تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة الخامسة من طرف الملك فاروق، ويجب على الملك أن يتحمل نتائج هذه الوزارة [4].

الإسلامية ودرس بمدرسة الرشاد بالحمودية ، ثم المدرسة الإعدادية ثم مدرسة العلمين ، وهو مؤسس جماعة الإخوان في عام 1928 . انظر إلى: عامر شماخ ، **مرجع سابق** ، ص 8.

[1]– الحلمية : وهي عبارة عن حي يوجد بالقاهرة فيه مركز عام قام الإخوان المسلمون بأداء خطبتهم هناك ، أنظر إلى :صلاح الشاهد، **المصدر السابق** ، ص46.

[2]– نوال عبد العزيز مهدي راضي ، صدقي والإخوان ووفد السودان عام 1946 ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة ، 1988 ، ص 100– 102 .

[3]– صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 74 .

[4]–عبد الرحمان الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة 1919، **مصدر سابق** ، ص 108.

وهذا ما تحقق فعلا في 6 فيفري 1942 حيث ألف الزعيم مصطفى النحاس وزارته الخامسة محتفظا بالداخلية والخارجية وتضم عثمان محرم للأشغال ومكرم عبيد للمالية واحمد نجيب الهلالي للمعارف، وأحمد حمدي سيف النصر للحربية وعبد السلام فهمي جمعة للزراعة وعلى زكي العرابي للمواصلات، ومحمد صبري أبو علم للعدل، وعبد الفتاح الطويل للصحة، وعلى حسين للأوقاف، وكامل صدقي للتجارة والصناعة، وقوبلت عودة الزعيم مصطفى النحاس لتولي الوزارة بالفرح والابتهاج، والتأييد من طوائف الشعب المختلفة، وخرجت المظاهرات من العمال والفلاحين والطلبة والموظفين في كل مكان تهتف بحياة الوفد والزعيم مصطفى النحاس فكان هذا ابلغ رد تعبيرا عن حب الشعب لزعيمه، والتفافه حوله، وهم بذلك متفائلين ببداية عهد سعيد يتمثل في الحرية والحياة الكريمة ، [1] واستمرت هذه الوزارة من 6 فيفري 1942 إلى 25 ماي 1942، وفي هذه المرحلة– أي في مدة حكم النحاس للوزارة الخامسة– شهدت عدة أحداث أبرزها حادثة 4 فيفري التي سنتكلم عليها لاحقا لاعتبارها حادثة مؤثرة في فترة زعامة النحاس،[2] وفي هذه الوزارة بدأ النحاس وزارته بالإفراج عن جميع المعتقلين،فأفرج عن عزيز المصري وحسن ذو الفقار صبري، وعبد المنعم عبد الرءوف في 5 مارس 1942، وأمر بحفظ القضية الخاصة بهم ، كما أطلق سراح محمد علي الطاهر ، وأيضا أفرج عن جميع أعضاء حزب مصر الفتاة، [3] وأما فيما يخص مصر ورفضهم لمعاهدة صدقي و" **بيفن**"*، فقام الإخوان بتوجيه نداء للشعب ووادي النيل، وهذا كله بهدف رفض المعاهدة، حيث قام الإخوان بعقد اجتماع مع مندوبي شباب الجبهة الوطنية السودانية، والوفد والكتلة، وحزب مصر الفتاة والشبان، والمسلمون والجبهة،وقرروا توجيه نداء إلى شعب النيل أهم ما جاء فيه، عدم الاعتراف بالمعاهدة، واستنكار موقف ومقاومة كل هيئة تؤيد مشروع هذه المعاهدة أو تدعو إليه، والمطالبة بحل مجلس النواب الحالي، واستفتاء الشعب مادام حزب الأغلبية في داخله يؤيدان هذه المعاهدة التي يرفضها الشعب في مصر والسودان، وأيضا إلى جانب هذا مطالبة مجلس الشيوخ بعدم إقرار هذه المعاهدة، وهذا ما تحقق فعلا، وأخيرا يمكننا القول إن علاقة النحاس في الفترة الأخيرة تميزت بالعداء كما ذكرنا سابقا .[4]

---

[1]– محمد فهيم أمين : **مرجع سابق** ، ص 195 .

[2]– محمود متولي : **مرجع سابق** ، ص 49 .

[3]– محمد فهيم أمين : **المرجع السابق** ، ص 195.

[4]–نوال عبد العزيز مهدي راضي : **المرجع السابق** ، ص 114 ، 115 .

*بيفن : وهو ارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا ، وهو أحد كبار زعماء النقابات المهنية البريطانة ، ولم يكن دبلوماسيا متمرسا ، وأهم ما قام به بيفن المعاهدة مع إسماعيل صدقي .ينظر إلى : ناحوم غولدمان : مذكرات ، ط3 ، دار الجليل للنشر، عمان ، 2015 ، ص 248 .

الفصل الرابع : الثورة المصرية ونهاية زعامة مصطفى النحاس

أولا : ظهور حادثة 4 فبراير (فيفري) 1942وانشقاقات حزب الوفد

ثانيا : إلغاء معاهدة 1936 وقيام ثورة 1952

ثالثا : اعتزال النحاس الحياة السياسية ووفاته

أولا : ظهور حادثة 4 فبراير 1942 وانشقاقات حزب الوفد :

1/ حادثة 4 فيفري 1942 :

وقعت حادثة 4 فيفري خلال أحداث مريرة كانت تمر بها بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التي نشبت سنة 1939 بين قوات المحور المتمثلة في محور روما وطوكيو وبرلين في مواجهة قوات الحلفاء المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت سنة 1941 إلى الحرب بعد هجوم اليابان المفاجئ على ميناء "بيرل هاربر" على المحيط الهادي ودمرت كل أسطولها في هذا الميناء وقتلت أكثر من خمسة آلاف ضابط وجندي بحري في الميناء، وحققت دول المحور انتصارات خيالية على الحلفاء في بداية الحرب ووصل الأمر أن حاولت قوات المحور في شمال إفريقيا الزحف نحو الشرق الأوسط عن طريق شمال إفريقيا، وكادت تصل القوات إلى مصر، وهنا ثار المصريون ضد السلطة البريطانية في مصر، وما كان على البريطانيين إلا اللجوء إلى تعيين وزارة جديدة.[1] حيث أنها وجهت أمرا إلى فاروق في 17 جويلية 1940 بتغيير الحكومة القائمة ، وحذرته من استمرار تلك الحكومة على عرشه، وطالبته بتعيين حكومة متعاونة مع بريطانيا تتوافر فيها الشروط التي تناسب المصالح البريطانية؛ وهي: أن تكون حكومة قوية، وممثلة للشعب، وتستطيع أن تنفذ بنود معاهدة 1936 نصا وروحا ، وباختصار حكومة يوافق عليها النحاس، على حد تعبير القائدويفي ،[2] ورضخ الملك لمطالب الإنجليز، وشكلت حكومة برئاسة حسين صبري القريب من الإنجليز،ثم وزارة حسين سر ، وكلها كانت وزارات أقلية لم تطمئن إليها السياسة البريطانية،[3] وبعد ذلك أدركت بريطانيا بخبرتها الاستعمارية الطويلة أن طريقة وصول الحكومة إلى السلطة، والأساس الذيتستند إليه في ممارسة هذه السلطة له أثر كبير في مدى تعاون تلك الحكومة مع المستعمر؛ لذا بدأت تخطط لحادثة 4 فيفري، وفي 4 فيفري 1942 وجه المندوب السامي البريطاني إنذارا إلى الفاروق كان نصه أنه إذا لم أسمع قبل السادسة أن النحاس قد دعي لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق سيتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج .[4]

[1]– محمود متولي ، **مرجع السابق** ، ص 48 .

[2]– جهاد عودة ، **مرجع سابق** ، ص 183 .

[3]– محمد فهيم أمين ، **مرجع سابق** ، ص 190 .

[4]– جهاد عودة ، **المرجع السابق** ، ص 174 – 175 .

وبعد ذلك استدعى الملك سبعة عشر من كبار الشخصيات السياسية المصرية كان من بينهم مصطفى النحاس، فكان رأيهم الرد على الإنذار ببيان احتجاج وقعوا عليه جميعا كان نصه أن في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسمح الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة، وكان رأي الإنجليز أنهم في حاجة إلى حكومة قوية تعتمد على تأييد شعب،والحياة السياسية عموما في مصر شهدت صراعا بين ثلاث قوى وهي: القصر والإنجليز والوفد، وتأتي حادثة 4 فيفري لتكشف الستار عن كثير من الممارسات السياسية في تلك الفترة، وإن كان من الضروري وضع هذه الحادثة في إطارها الدولي والخارجي حتى يمكن فهمها وتفسيرها، وعدم الاكتفاء بتفسير الأحداث فقط .[1]

ومن أبرز ما فعله البريطانيون قبل هذه الحادثة أنهم قاموا بإجراء مباحثات سرية من أبرزها المباحثات مع أمين عثمان الذي كان من المقربين من مصطفى النحاس . [2] وأما ملخص حادثة 4فيفري هو أن قوات الاحتلال البريطانية قامت بمحاصرة الملك فاروق وأرغمه السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون على التوقيع على قرار باستدعاء مصطفى النحاس باشا ، زعيم حزب الوفد لتشكيل الحكومة بمفرده، وقبل النحاس زعيم أكبر حزب شعبي في مصر أن يأتي إلى الحكم بهذا الأسلوب الذي وصفه البعض بأنه جاء إلى الوزارة على أسنة الحراب البريطانية، وهو ما طعن في شعبية الوفد بعد ذلك، وجعل فروقا في الدرجة، وليست فروقا في نوع الموقف السياسي،على حد تعبير المفكر طارق البشرى، وأما الكاتب السياسي حسين هيكل فقد أكد أن هذه الحادثة عبرت عن مآزق وطنية، ومآزق شرعية، ومآزق سلطة ترتبت عليها نتائج خطيرة فيما جرى بعدها؛ إذ أن الدبابات التي حاصرت قصر عابدين – مقر الملك فاروق – لم تترك لأحد فرصة للشك في آن الإنجليز هم المصدر الأعلى للقرار السياسي في مصر، وكان قبول الوفد بهذه الطريقة في الصعود للسلطة اعترافا بشرعية هذا المصدر الأعلى للقرار، وتأكد ذلك بعد حمل لامبسون فوق الأعناق إلى مقر الوزارة لتهنئة النحاس بعودته للسلطة.[3]

[1]– جهاد عودة ، **المرجع السابق** ، ص 175 –176 .

[2]– محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 48 .

[3]جهاد عودة ، **المرجع السابق** ، ص 176 – 177 .

ولكن هذه الوزارة لم تستمر طويلا لأنها شكلت حسب أحمد ماهر على أسنة رماح الإنجليز، وقال ماهر في هذا الشأن أنه يجب على النحاس أن يقرر ما يلي:

-أن أمين عثمان كان يسعى لمصلحته الشخصية، ولم يكن يسعى لمصلحة وطنه.

-أن الوثائق التاريخية تثبت أن النحاس باشا لم يكن طرفا في المباحثات التي كانت تدور بين السفارة البريطانية وبين أمين عثمان.

-أن النحاس كان الوحيد المؤمن بانتصار الحلفاء وليس كما من يؤمن بحتمية انتصار دول المحور من جانب القصر ومن يدورون في فلكه .

-أن النحاس كان يخشى أن يحدث له عند تأليف وزارة ائتلافية ما يعوق عمل الوزارة ويجعلها تحت رحمة رجال الأحزاب والقصر .[1]

وهذا ما تحقق فعلا حيث أن فاروق مصر رأى في وزارة 4 فيفري تحديا سافرا لسلطت، فقرر اللجوء للخط الإسلامي، حيث أطلق لحيته التي كانت تستفز لامبسون، وأخذ يصلي الجمعة وسط الجماهير،وزار المصانع، وكثف من اهتمامه بالقضايا الإسلامية، ولم يسترح حتى قام بطرد هذه الحكومة، [2]ولكن هذا الطرد كان بعد تأليف مصطفى النحاس للوزارة السادسة، وهذه الوزارة هي أطول وزارات الوفد عمرا .. وقد استمرت من 4فيفري 1942 حتى 8 أكتوبر 1944، ورغم أنها عزلت هذه الوزارة إلا أنها حققت مجموعة من الإنجازات أهمها قانون استعمال اللغة العربية في مكاتب الشركات وسجلاته حيث كانت هناك محاولة أن تعمم صيغ المراسلات والاتصالات باللغة الإنجليزية، وأيضا فرض مجانية التعليم الابتدائي، وإقرار قانون عقد العمل الفردي، وإلى جانب هذا كله وضع قانون استقلال القضاء الذي كفل للقضاء مبدأ عدم العزل، ورغم كل هذه الإنجازات إلا أنها نشأت في ظروف قاسية أهمها انشقاق الوفد؛ حيث شهدت هذه الوزارة خلافا بين مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد هذا الذي ألف كتابا بشأن هذا وسماه ب الكتاب الأسود يبين فيه أهم ما حدث بين النحاس ومكرم عبيد الذي كان زميلا له في الوفد لعدة سنيين.[3]

---

[1]- محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 49 - 50 .

[2]- جهاد عودة ، **المرجع السابق** ، ص 179 .

[3]- محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 50 - 51 .

2/ انشقاقات حزب الوفد:

قبل الحديث عن انشقاق حزب الوفد بعد حادثة 4 فيفري 1942 لابد من الحديث على الانشقاقات التي حدثت داخل حزب الوفد، فهذه الانشقاقات لم تكن وليدة عهد مصطفى النحاس ولكن سبقتها في عهد سعد فكان الانسلاخ الأول حيث انفصل محمد محمود باشا وكون حزب الأحرار الدستوريين في 29 أكتوبر 1923، ولاشك أنه لو طال العمر بسعد باشا لربما زادت الاختلافات ولكن في عهد مصطفى النحاس يمكننا أن نحدد الانشقاقات التالية :

أولا انشقاق السبعة ونصف وهذا هو الانشقاق الأول في عهد مصطفى النحاس، والذي أطلق عليه هذه التسمية هو الصحفي محمد التابعي، وكان سبب الخلاف هو مكرم عبيد والغرابلي عام 1931، [1]وأما الانشقاق الثاني فقد كان بين النقراشي من ناحية والنحاس ومكرم عبيد من ناحية أخرى، وانضم أحمد ماهر إلى النقراشي، وكان الخلاف حول كهربة خزان أسوان .[2]

وأما الانشقاق الثالث في عهد مصطفى النحاس فكان انشقاق مكرم عبيد، ويتمثل العامل الأساس الذي أدى إلى انشقاق مكرم عبيد عن النحاس هو الدور الذي لعبه القصر، خاصة أحمد حسنين، الذي وضع خطة وقع مكرم فريسة لها، وكان مكرم قد أصبح أكثر عرضة للاختراق بعد أن أصبح وحيدا داخل الحزب، ولا شك في أن مكرم عبيد قد حسب أن مركز الحزب في انحدار بعد حادثة 4 فيفري، كما أن طموحه السياسي لم ينته، فطبقا لرأي أحد الباحثين فإن حماس مكرم الوطني كان المقصود منه طمأنة الشعب المصري ذي الأغلبية المسلمة بمؤهلاته للزعامة الشعبية رغم ديانته القبطية المسيحية، وكان النحاس في هذه الفترة متخوفا من قيام علاقة بين مكرم وأحمد حسنين، وقال غاضبا لمحمد التابعي أن ما كتبه مكرم هو كتابة العبيد، وتساءل النحاس ماذا يقول للإنجليز الذين أحضروا الحزب إلى الحكم في 1942 هل أصبح الحزب عبدا للملك ؟ وكان النحاس مدركا لخطة حسنين وحذر مكرم منها رغمأن الأخير لم يطلعه على ما دار بينه وبين الملك وهكذا نجحت خطة حسنين، [3] وإلى جانب القصر هنا كعامل آخر ساهم في الخلاف وهو زوجة النحاس باشا .[4]

---

[1]– محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 49 – 50 .

[2]– محمد أنيس ، 4 فبراير في تاريخ مصر السياسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1972 – ص 81 .

[3]– علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 244 – 245 .

[4]– محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 59 .

وتمثل دور زوجة النحاس باشا في تعميق الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد،حيث قال"اللورد كيلرن" في الفقرة 11 من تقريره في عام 1942 نبع الصدام الذي جرى بين النحاس وزميله مكرم عبيد باشا من تلك الغيرة التي ثارت بين مكرم عبيد وبين زوجة النحاس التي سعت إلى استقلال زوجها عن الرجل الذي استمر لسنوات طويلة مستشارا له والمدير الحقيقي لحزب الوفد،[1] مما ذكره مكرم عبيد حول هذا الخلاف في كتابه الذي عرف بالكتاب الأسود أن النحاس باشا دخل مهزوما ومهموما إلى قاعة الاجتماع، فوقفت محييا له، ولكنه لم يرد التحية، ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة إلى مصافحتي،وانتهى الأمر بأن تعاهدنا على الامتناع من طرح أسباب الخلاف عليها، كما أنكر أمام الهيئة أية نية أو رغبة له في المساس بمركزي في الوفد، وأصدرت سكرتارية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم في الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف في الحكم . [2]

وأما محمد حسين هيكل فقال أيضا سبب الخلاف بين الرجلين هو أن زينب هانم حقدت على مكرم باشا وكانت تقول أنه إذا خرج من الوزارة عمل في المحاماة وزع منها الأرباح الطائلة على حين أن النحاس لن يستطيع العمل في المحاماة، وإلى جانب هذا السبب هناك سبب آخر يتمثل في دخول عناصر جديدة إلى الوزارة كانت تحاول انتزاع النحاس من دائرة تأثير مكرم عبيد مثل نجيب الهلالي وصبري أبو علم وفؤاد سراج الدين، وكل هؤلاء شجعوا على أن يقتصر عمل مكرم عبيد على وزارة المالية فقط،وأيضا إلى جانب هذا كله هناك سبب عميق في الأزمة وهو ما يسمى ب أزمة الاستثناءات حيث قام مكرم عبيد بعرض هذا الموضوع أمام اللجنة حيث هذه الأخيرة رفضت طلب النحاس، كما رفضت أي استثناءات لأي وزارة ولم يكتف مكرم عبيد برفض المذكرة بل عرضها على الصحافة، وفي الأخير طلب النحاس منه الاستقالة فرفضها، بعد ذلك توجه النحاس إلى الملك وطلب منه إقالة مكرم، فطلب منه الملك استقالة الوزارة كلها ثم إعادة تشكيلها دون مكرم عبيد، وهذا ما تحقق فعلا .[3]

---

[1]– محمود متولي ، **المرجع السابق** ، ص 59 .

[2]– مكرم عبيد باشا ، الكتاب الأسود في العهد الأسود ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012 ، ص 33 .

[3]– أزمة الاستثناءات : وهي الأزمة التي طلبت الوزارة معاملة استثنائية لثلاثة من الموظفين العاملين بوزارة المالية وهم: إبراهيم فرج ، توفيق مرسي القاضي ، محمد خيري عثمان ، وكان الأخيران يمتان النحاس بصلة قرابة أنظر إلى ، محمود متولي : **المرجع السابق** ، ص59 – 61 .

ثانيا : إلغاء معاهدة 1936 وقيام ثورة 1952 :

1/ إلغاء معاهدة 1936 :

في 12 جانفي 1950 اضطر الملك فاروق أن يعهد إلى الزعيم مصطفى النحاس صاحب الأغلبية الساحقة في البرلمان بتأليف وزارته السابعة وتم تشكيلها على النحو التالي : الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة وعثمان محرم للأشغال وعلي زكي العرابي للمواصلات وعبد الفتاح الطويل للعدل والزعيم فؤاد سراج الدين للداخلية وأحمد حمزة للزراعة، ومصطفى نصرت للحربية والبحرية ومحمود سليمان الغنام للتجارة والصناعة، ومحمد الوكيل للاقتصاد الوطني وأحمد حسين للشؤون الاجتماعية، ومرسي فرحات للتموين، وويص أحمد للأوقاف وعبد اللطيف محمود للصحة وإبراهيم فرج للشؤون البلدية والقروية، وحامد زكي وزير دولة ومحمد صلاح الدين للخارجية وطه حسين للمعارف ومحمد زكيعبد المتعال للمالية .[1]

وبعد تولي النحاس الوزارة السابعة له عادت المفاوضات مرة أخرى بين مصر وبريطانيا في مارس 1950؛ حيث كانت قضية السودان موضع النقاش، إلا أنها لم تشهد توافقا في وجهات النظر بين الطرفين، إذ رأت الحكومة المصرية بأن السودان يشكل دائما وحدة مع مصر بسبب الروابط الجغرافية والقومية والدينية، وهي عندما تنادي بالوحدة معها تستند إلى الحق الطبيعي والحق القانوني، ولم تكن بريطانيا مقتنعة بوجهة النظر المصرية وظلت متمسكة بحق تقرير مصر والسودان، ورفضه لفكرة الوحدة بينهما،[2] وكذا اتضح للحكومة المصرية التي ترأسها النحاس بعدم جدوى المفاوضات مع بريطانيا وبناء عليه ألقى النحاس في أكتوبر 1951 خطابا مطولا أمام مجلس الأمة المصري أعلن فيه معاهدة 1936 واتفاقيتي الحكم الثنائي وانتهاء العمل بهما، وتعديل الدستور وجعل لقب ملك مصر والسودان بعد أن كان لقب ملك مصر، وأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان .[3]

---

[1] – محمد فهيم أمين ، **مرجع سابق** ، ص 237 .

[2]– جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ت : جعفر خياط ، دار الكشافة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ج2، (د ت) ، ص 458.

[3]– طعيمة الجرف ، 23 يوليو ومبادئ النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة ، ط3 ، (د د) ، القاهرة ، 1965 ، ص 1925 – 126.

وأثار هذا الخطاب استياء الحكومة البريطانية ولم تتوقع أن تقدم مصر على هذه الخطوة، ولهذا أعلنت تمسكها ببنود المعاهدة السابقة وإصرارها على احتلال مصر إلى الأبد، وعادت من جديد إلى اتباعسياسة التعسف والقوة ضد أبناء الشعب المصري، [1] وأصدرت الإدارة البريطانية في السودان في14 أكتوبر 1951 بيانا أعلنت فيه بأنه لا يمكن إلغاء المعاهدة من جانب واحد ولذلك ستظل سارية المفعول أوأن الإدارة البريطانية وبموجب سلطة الحاكم العام ستبقى قائمة لإدارة البلاد وستمضى في تنفيذ السياسة التي أعلنتها " **للأخذ بيد الشعب السوداني في سبيل تحقيق الحكم الذاتي الكامل ، وعندما يتم للسودانيين التنافس المصري – البريطاني على الحصول على الحكم الذاتي فأنهم يستطيعون أن يمارسوا حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم** " .[2]

وبعد ذالك عرض مصطفى النحاس لوائح إلغاء المعاهدة على مجلس الأمة المصري في 10 أكتوبر 1951 تم التصويت على إقرار اللوائح بالإجماع، وأصدر الملك فاروق في اليوم نفسه القانون رقم(8) لسنة 1936 والذي تضمن إقامة علاقة صداقة بين بريطانيا ومصر والتحالف بينهما، وكذالكإنهاء العمل بأحكام المعاهدة ومرفقاتها التي تضمنت منح القوات البريطانية الموجودة في مصر امتيازات خاصة، فضلا عن انتهاء بأحكام اتفاقيتي الحكم الثنائي لعام 1899 ، [3] وبعد ذلك تم إلغاء المعاهدة بشكل رسمي، وبفضل هذا الإلغاء يعتبر أن النحاس قام بعمل وطني من أعظم الأعمال في تاريخ مصر، وكأنه يحس أن هذا العمل هو آخر عمل سوف يقدمه إلى مصر طوال زعامته لها لمدة تقارب 25 عاما أبلى فيها بلاء حسنا، وناهض فيها أعداء الأمة، وكافح من أجل حرية البلاد واستقلاله، ومن أبرز ما قاله النحاس بعد إلغاء المعاهدة وكان ذلك في آخر خطابه : ألا هل بلغت ..اللهم فاشهد .. لقد وقعت معاهدة 1936 من أجل خير مصر ثم ألغيتها أيضا من أجل خير مصر.. لقدبلغ الكتاب أجله، وبعد إلغاء هذه المعاهدة عرفت مصر مصيرا آخر وهو حدوث ثورة في السنة الموالية أي في عام 1952 .[4]

---

[1]– عيسى إبراهيم شحاتة ، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 ، ص 217 .

[2]– أبوبكر حسن باشا ، تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان 1951 – 1956 ، أطروحة دكتوراة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 2000 ، 69 .

[3]– رفعت السعيد ، مصطفى النحاس – السياسي و الزعيم والمناظل ، مجلة الطليعة ، العدد 9 ، السنة الحادية عشر ، مصر ، 1985، ص 135.

[4]– صلاح الشاهد ، **مصدر سابق** ، ص 86 .

2/ ثورة يوليو (جويلية) 1952 :

1/2 : أسباب قيام الثورة :

جاء البيان الأول لثورة 23 جويلية 1952 محدود الأهداف، موجز العبارات، ومن ثم فهو لا يلقي الضوء على الأسباب الرئيسية للثورة، وقد يكون الغرض من صدوره بهذا الإيجاز وضع خطة تشبه الخطط الحربية في كتمان خطواتها وأهدافها، وبعد استيقاظ المواطنين في صبيحة يوم الأربعاء 23 جويلية 1952 وجدوا أن الثورة قد قامت، وأن قوات الجيش تحتل بعض مرافق القاهرة وشوارعها، [1] ويذكر اللواء محمد نجيب في البيان الذي صدر على الساعة السابعة والنصف، عن أسباب قيام الثورة حيث ربط نجاحها برحيل الملك فاروق عن مصر، [2] ومن بين ما قاله عن أسباب الثورة أن مصر اجتازت فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، تآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا،وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيته، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين، فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب، وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور، والله ولي التوفيق.[3]

ومما ذكرناه سابقا أن سبب نجاح الثورة حسب الكثيرين يعود إلى عزل الملك، ويذكر في هذا الشأن صلاح الشاهد أن اللواء محمد نجيب توجه إلى الملك وقدم له إنذارا بالتنازل على العرش، وبعد مغادرة اللواء نجيب توجه علي ماهر باشا إلى الملك وكانت الساعة تشير إلى العاشرة وأبلغه الإنذار ونصحه بالقبول وهو ما حصل من الملك دون أي تردد أو مناقشة .[4]

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي ، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1987 ، ص 153 .

[2]– محمد نجيب ، ولد حسب مذكرة أبيه في 28 جويلية 1899 ، والتحق بالمدرسة الحربية في 26 مارس 1917 ، واستمر في نجاحاته إلى أن أصبح لواء وقائد للجيش المصري وحقق معه نجاحات هامة ، أنظر إلى : محمد نجيب : مذكرات محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصري الحديث ، مصر ، 1984 ، ص 9– 131 .

[3]– عبد الرحمان الرافعي ، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 ، **المصدر السابق** ، ص 153 – 154 .

[4]– صلاح الشاهد ، **مصدر سابق** ، ص 232 .

وهناك مجموعة أسباب سياسية ذكرها عبد الرحمان الرافعي تتمثل في السخط والمرارة من رؤية الاحتلال البريطاني جانبا على أرض الوطن؛ حيث شهد الضباط الأحرار الذين قامت على أيديهم الثورة، أن الاحتلال منذ وقوعه كان يتمثل أمام أنظارهم ويدفعهم إلى الثورة دفعا، إذ أنهم رأوا مما شاهدوه، أو طالعوه ووعوه، كيف وقع هذا الاحتلال غدرا سنة 1882، وكيف نقض الانجليز على تعاقب السنين وعودهم في الجلاء. وكيف تغلغلوا في شؤون البلاد، وعصفوا باستقلالها وسيادتها، وكيف سعوا إلى تفكيك عرى وحدة وادي النيل ، بوضع أيديهم على السودان والفصل بين القطرين الشقيقين ، وكيف قضوا على الدستور الذي نالته البلاد قبل الاحتلال وأبدلوا به نظاما ثوريا ليس للشورى فيه نصيب،وكيف أعلنوا حمايتهم الباطلة على مصر في ديسمبر سنة 1914، وكيف استغلوا البلاد سياسيا واقتصاديا طيلة عهد الاحتلال والحماية. [1]

كما شهدوا عدة أحداث أبرزها معاهدة 1936 سواء أثناء توقيعها أو بعد رفضها، ومما يذكر بشأن الضباط الأحرار ما أورده اللواء محمد نجيب في مذكراته حيث قال: "**طردنا ملكا وجئنا بثلاثة عشر ملكا آخر** " ، [2] والى جانب هذا السبب هناك أسباب تتعلق بالجيش وهي أيضا من الأسباب السياسية للثورة ولكن لها طابع خاص لارتباطها بالجيش ذاته، فلقد أيقن الضباط الأحرار بعد كل ما فعله الاحتلال البريطاني أن الثورة هي أهم هدف لطرد المستعمر، وما فعله الاحتلال في الجيش كان منأهم الدواعي على ثورة 23 جويلية 1952، والى جانب هذه الأسباب السياسية التي ساهمت بشكل فعالفي قيام الثورة هناك أسباب اقتصادية أيضا كان لها دور في قيام الثورة، فالحالة الاقتصادية لمصر في أوائل سنة 1952 كانت مزرية مما حفز النفوس إلى الانتفاض والثورة، والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التي كانت موجودة فيها، فالبلدان كانت قد خطت خطوات متوالية منذ الحرب العالمية الأولى في سبيل التقدم الاقتصادي ، وكذلك في الحرب العالمية الثانية ، حيث تعددت المنشآت الصناعية وتقدمت تقدما ملحوظا عكس مصر التي بقيت من البلدان التي شهدت تخلفا في مختلف الميادين الاقتصادية.[3]

[1]– عبد الرحمان الرافعي ، مقدمات في ثورة 23 يوليو1953 ، **المصدر السابق** ، ص 156 .

[2]– محمد نجيب ، **المصدر السابق** ، ص 201 .

[3]– عبد الرحمان الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص 161– 168 .

ومن مظاهر هذا التخلف ظهور العجز في الميزان التجاري، ومعنى ذلك أنها تستورد من الخارج أكثر مما تصدر إليه، وكانت زيادة الواردات على الصادرات بمثابة دين عليها للدول الأجنبية وقد بلغ هذا العجز في السنوات قبل سنة 1952 الأرقام التالية :

السنة	العجز
1946	14 مليون جنيه
1947	12 مليون جنيه
1948	30 مليون جنيه
1949	40 مليون جنيه
1950	38 مليون جنيه
1951	39 مليون جنيه

والأرقام التي بالجدول تدل على سيطرة الاستعمار البريطاني والنفوذ الأجنبي عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية، [1]ومن مظاهر سوء الحالة المالية ظهور عجز كبير في ميزانية الحكومة سنة 1951– 1952 ، حيث بلغ في أوائل جانفي من سنة 1952 نحو خمسة وعشرين مليون جنيه، وكانت الغالبية العظمى من الشعب تشكو الفقر، وأبرز مظاهره انخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي إذا قيس بمستوى البلاد الأخرى، فالنقص الذي بدا في هذه النواحي كان من شأنه أن يزيد من السخط والتذمر، والتطلع إلى تغيير شامل في نظام الحكم قد يساعد على إصلاح شؤون البلاد الاقتصادية والمالية. [2]وهذا التغيير طبعا لا يكون إلا بحركة الضباط التي تم انتخابها في جويلية 1953 ، وبفضل هذه الحركة تحدد موعد الثورة و كان قيامها بفعل الأسباب المذكورة آنفا،[3] وهناك أسباب أخرى لم نذكرها مثل الأسباب الاجتماعية؛ فالحالة الاجتماعية كانت هي الأخرى تدعوا أيضا إلى الثورة، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، وهذه الأخيرة تعتبر من مقومات المجتمع المتقدم وأساسه، وكان الهدف من الثورة تقليل الفوارق بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين الطبقات الفقيرة من الناحية الاقتصادية والثقافية والصحية .[4]

[1]– عبد الرحمان الرافعي ، مقدمات في ثورة 23 يوليو 1952 ، **المصدر السابق** ، ص 169 .

[2]– **المصدر نفسه** ،ص 169– 170 .

[3]– صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 221 .

[4]– عبد الرحمان الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص 170 .

و بذلك كان واجبا على الدولة أن تتدخل بين الطبقات لكي تقر العدل الاجتماعي بينها، دونأن تحرم أي طبقة ثمرة نشاطها وجهودها، وهذا الواجب يقتضيه العدل والإنصاف إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته ، وطبقاته المختلفة، وأفراده العديدين المجهولين، فمن العدل أن تنال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء، لأنهم لو استثمروا أموالهم في أرض جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات ، لما ربحوا شيئا من هذا الثراء ، وقديما قال الشاعر :

الناسُ للناسِ مِن بدوٍ وحاضِرَةٍ * * * بَعضٌ لبعضٍ و إنْ لَم يَشعُرُوا خَدَمُ.[1]

وحقا أن وجود فوارق في الثورة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعي ومشروع، ولكن الاتجاه الاجتماعي السليم يقتضى تقليل الفوارق الشاسعة بين طبقات الشعب، بقدر الإمكان، بشرط ألا يضر ذلك بكيان المجتمع، لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها في الحقوق والمزايا والواجبات ، ولا مراء في أن المساوات –إلى جانب الحرية – من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة، ضف إلى ذلك أن البلاد إلى جانب هذا كانت تشكو سوء توزيع ملكية الأراضي الزراعية.[2]

وفي الأخير يمكننا القول أن عامل الضباط الأحرار هو الأقوى الذي عجل بقيام ثورة جويلية 1952، ويتكون الضباط الأحرار من : عبد الحميد كفافي، مصطفى نصير، وجمال منصور، وسعد عبد الحفيظ، وهم يعتبرون من اللجنة التأسيسية التي ساهمت في تنظيم الضباط الأحرار عام 1945 ، والذين أطلقوا هذا الاسم هم الأعضاء الجدد مثل جمال عبد الناصر* وخالد محيي الدين، وكان ذلك بعد اندماج مجموعة جمال عبد الناصر مع خالد محي الدين عام 1950، وهذه المجموعات كانت استفادت من الخبرات السابقة في العمل الثوري، ومعظمهم شارك في ليلة 23 جويلية1953 [3].

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي ، مقدمات في ثورة 23 يوليو 1952 ، **المصدر السابق** ، ص 170– 171 .

[2]– **المصدر نفسه** ، ص 171 .

[3] – مصطفى عبد المجيد جمعة وآخرون ، ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1997 ، ص 9– 11 .

*جمال عبد الناصر ، ولد في عام 1918 وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952 ، حتى قال صلاح الشاهد عليه أنه قضى معي 18 عام وكان ذو أخلاق حميدة ، وهو أول رئيس دولة يخصص ميزانية لعلاج المواطنين وكان لا يبخل أي شيء على شعبه ، أنظر إلى : صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 386 .

2/2: مجريات ثورة 23 يوليو (جويلية) ودور النحاس فيها :

يذكر صلاح الشاهد أنه بعد إلقاء البيان في 23 جويلية 1953 تم إعلان بيان الثورة الأول ،[1] وشهدت هذه الثورة العديد من المقاومات المصرية في شتى المدن إلى أن تعرضت القاهرة إلى حريق مدمر في 26 جانفي 1952 ، ومما يذكر في هذا الحريق أنه كان بتدبير من الاحتلال البريطاني، وهذا ما أكدته بعض الصحف والمجلات بأن الإنجليز دبروا الحريق مثلما فعلو في مذبحة الإسكندرية التي وقعت في 11 جويلية عام 1882، وأيضا إلى جانب هذا هناك رأي آخر يؤكد بأن للفاروق يدا في هذا التدبير،[2] والعجيب في الأمر أنه بعد هذا الحريق تم إقالة وزارة النحاس وهذا أكبر دليل على أن هناك يد في هذا الحريق سواء كانت بريطانيا أو من طرف الملك فاروق، [3] ويذكرعبد الرحمان الرافعي أنه في نحو الساعة الحادي عشر من مساء يوم الأحد 27 جانفي 1952 وهو اليوم الموافق لحريق القاهرة تسلم النحاس في منزله كتاب إقالة وزارته موقعا عليه من الملك السابق فاروق، ومؤرخا في نفس هذا اليوم، وقد أعرض الملك فيه هذه المرة عن الإقالة بكلمة أخرى أخف منها لهجة وهي الإعفاء، وأعرب في كتاب الإعفاء عن أسفه بقوله : " **لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام ، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم** "، و هكذا أعفيت وزارة الوفد بعد أن أمضت في الحكم ما يقارب عامين، وبعد إقالة النحاس تعاقبت الوزارات على البلاد وهم وزارات مستقلون يصح أن تسمى وزارات الموظفين، حيث أن رؤوسها لا علاقة لهم بالأحزاب وكانوا أصلا من كبار الموظفين لا من رجال السياسة، ويذكر الرافعي أن هذه الوزارات كانت قد فرضت على البلاد فرضا، لأن البلاد كانت تريد وزراء لهم برامج سياسية معروفة، أو ماض في الجهاد تعرف منه صلة صاحبه بميول الشعب وما ينشده من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية؛ أي باختصار الشعب كان يريد وزراء تتجاوب آراؤهم ومناهجهم مع حاجات الشعب ومطالبه، لا موظفين كل ماضيهم في تنفيذ الأوامر لرؤسائهم على اختلاف اتجاهاتهم .[3]

---

[1]– صلاح الشاهد ، **مصدر سابق** ، ص 229 .

[2]– عبد الرحمان الرافعي ، **المصدر الساق** ، ص 117 – 126 .

[3]– يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، **مرجع سابق** ، ص 509 .

ولكن إقالة الملك للنحاس سرعان ما عادت إليه، وهذه المرة كان دوره حيث أكد صلاح الشاهد أنه في الساعة التاسعة من صباح السبت 26 جويلية أمر اللواء محمد نجيب الملك بالتنازل على العرش، وهذاما حدث فعلا ولكن بمجموعة من المطالب والتي تمثلت في السفر على متن باخرة محروسة على أن يحرسها الأسطول المصري حتى إيطاليا، وأن تصاحبه زوجته ناريمان وابنه فؤاد، وبنات الملك من الملكة فريدة إلى إيطاليا معه، وأن يودع بصورة تليق بملك تنازل عن عرشه باختياره، وتشترك الحكومة في وداعه ممثلة في رئيسها والجيش ممثلا في اللواء محمد نجيب، وأن يقابل السفير الأمريكي"جيفرسون كافري قبل السفر"، ومما يذكر أن اللواء محمد نجيب وافق على جميع طلبات الملك ماعدا طلبا واحدا فقط وهو المتمثل في حراسة الأسطول المصري للباخرة المحروسة، فقد رأى حتى نهاية المياه الإقليمية المصرية وليس إيطاليا ورضخ الملك لذلك.[1]

أيضا مما ساعد اللواء نجيب في عزل الملك هو الشعب حيث أن الملك فاروق كان يسير في حكمه وفي حياته الشخصية إلى الهاوية، إلى النهاية المحتومة إذ كان يدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفعا، وبدا كأنه يتعجلها، فقامت الثورة فعلا، وأطاحت به وبعرشه وأسرته، وقلما وجد ملك من الملوك الذين فقدوا عروشهم من ينطبق عليه بقدر ما ينطبق علي فاروق قول الشاعر :

أُعْطيتُ مُلْكاً فَلَم أُحْسِن سياستَهُ * * * وَكُلُّ مَنْ لا يَسوسُ المُلكَ يُخْلَعُهُ.[2]

يذكر صلاح الشاهد أنه تم التوقيع على التنازل في 26 جويلية 1952 ، وتم إعداد الباخرة المحروسة، وقام اللواء محمد نجيب بتوديعه ، ومن الطرائف أن الباخرة المحروسة التي نقلت الملك فاروق إلى نابولي هي الباخرة التي سبق أن حملت الخديوي إسماعيل جده إلى منفاه في نابولي بعد أن عزل من العرش ، وفي نفس اليوم أي في مساء يوم 26 جويلية سنة 1952 نودي بالملك أحمد فؤاد الثاني ملكا على البلاد وأعلن مجلس الوصاية ليباشر السلطات الدستورية، وقد استمر فؤاد الثاني في الملك ملكا اسميا على البلاد لحين إعلان الجمهورية في يوم 18 جويلية 1953، ومن الطريف أيضا أن السفيرالأمريكي كلما وضع قدميه في بلد إلا وحدث انقلاب عسكري .[3]

---

[1]– صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 232 .

[2]– عبد الرحمان الرافعي ، مقدمات في ثورة 23 يوليو 1952 ، **المصدر السابق** ، ص 214 – 215.

[3]– صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 234 – 236 .

وأما مشاركة النحاس في هذه الثورة فقد تكلم عنها رفعت السعيد حيث أبرز في البداية دور محمد فريد في ثورة 1919، وطرح تساؤلا: هل فعلا دور النحاس في ثورة جويلية 1952 كان مثل محمد فريد أم لا ؟

ربما كان من حقنا أن نؤكد أن النحاس قد فوجئ مفاجأة تامة بثورة جويلية، وأنه لا هو ولا حزبه كانا يتوقعان قيامها، وفي الأيام الأولى للثورة أعلن حزب الوفد تأييده لها ... لكنه جاء في موكب التأييد الشامل الذي شنته كل القوى السياسية الرسمية، فجاء لهذا السبب بغير حماس خاص، ويمكن القول أن العلاقة بين الوفد والثورة معقدة بشكل متميز ... ذلك أن الكثيرين من ضباط جويلية لم يكونوا يملكون مشاعر معادية للوفد، بل ربما كانوا يعطفون عليه، ذلك النوع من العطف الوجداني الذي يشمل غالبية المصريين تجاه حزب الأغلبية، لكن مشاعرهم أيضا لم تكن تخلو من انتقادات، كان الوفد يمتلك الكثير من مؤهلات التقارب مع ثورة جويلية، لكنه كان يشعر بأن واجبها الأول والأخير هو إجراء انتخابات نيابية حرة بأقصى سرعة ممكنة، الأمر الذي يعني عودته إلى الحكم، أي عودة الضباط إلى ثكناتهم ومن هنا جاء التناقص .[1]

أما التناقض الثاني، فقد جاء مع قانون الإصلاح الزراعي، والحقيقة أن الوفد قد انقسم انقساما حقيقيا إزاء قانون الإصلاح الزراعي وتفجر ذلك التحالف الذي ظل قائما في قمة الحزب لأمد طويل بين البرجوازية وبين كبار الملاك الزراعيين، فقد أعلن عبد السلام فهمي جمعه أنه يوافق تماما على تحديد الملكية الزراعية وأعلن عبد الفتاح حسن، في حديث له مع جريدة ((التمبو)) الايطالية ، بأن الوفد يفضل تحديد ملكية الأراضي الزراعية على زيادة الضرائب، وثمة دلائل قوية على أن النحاس كان زعيم هذا التيار، بينما يمكن القول أن سراج الدين كان زعيم تيار آخر من كبار الملاك الزراعيين قاوم كثيرا قانون تحديد الملكية، بل ويمكن القول أن مقاومته هذه قد ولدت مخاوف لدى قادة الثورة من أن عودة الحياة النيابية سوف تعني التراجع عن القوانين الثورية وهكذا أسهمت المعارضة في ترسيخ فكرة استمرار الضباط في الحكم و تجاهل الدستور والأحزاب ثم حلها في المستقبل.[2]ومما يذكر أن اللواء نجيب لم يقابل النحاس باشا إلا في ثلاثة مناسبات .[3]

[1]– السعيد رفعت ، مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل ، دار القضايا ، بيروت ، 2001 ، ص 121 – 123 .

[2]– المرجع نفسه ، ص 123 .

[3]– صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 264.

والمناسبة الأولى كانت أثناء عودة مصطفى النحاس باشا من أوروبا عند وقوع الانقلاب سنة 1952، وأما المرة الثانية فكانت عند زيارة النحاس باشا لرئاسة الوزارة إثر تولى نجيب لها في سبتمبر سنة 1952، والمرة الثالثة والأخيرة عندما قام اللواء محمد نجيب برد هذه الزيارة.[1]

ويقول جمال عبد الناصر بشأن تجاهل الدستور وحل الأحزاب في المستقبل مايلي: " **أنه عقد أربعة اجتماعات مع فؤاد سراج الدين، وأن الخلاف تركز حول قانون تحديد الملكية، وأن سراج الدين كان يطالب بضرائب تصاعدية. لكن المؤكد أن الوفد قد استطاع أن يصل، بعد هذا الخلاف إلىموقف موحد أعلن فيه موافقته على مشروع الإصلاح الزراعي من حيث المبدأ، ولكن أبدى بعض الملاحظات والتعديلات على المشروع أبلغها إلى الجهات المسؤولة**"، ثم لم يلبث جناح النحاس أن يخذل كبار الملاك في الحزب حيث نجح في أن يضمن برنامج الحزب الصادر في 23-9-1952 فقرة تقول: ((**يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعي يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في الصناعات و الاتجاه نحو تصنيع البلاد**))، ومن هنا فإننا لا نفهم كيف أكد عبد الناصر في أحد خطبه بعد تسع سنوات أن الوفديين ((**رفضوا تحديد الملكية الذي طلبناه، ورفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية**)).[2]وعلى أية حال، فإن العلاقات ما لبثت أن تدهورت بين النحاس والثورة فقد صمم النحاس على أن المخرج لكل المشكلات هو عودة الضباط إلى ثكناتهم وإعمال دستور 1923 وإجراء انتخابات نيابية،وهذا ما رفضه الجيش ، حيث أكد الواء محمد نجيب أن مقاومة الأحزاب لم تكن صلبة وأن كثيرا من التناقضات السياسية قد جعلت عددا من القادة يلجؤون إلى ضباط الحركة بقصد التشهير بزملائهم، وقد حاول اللواء محمد نجيب أن يتفادى هذه الأزمة، بتأكيد موعد الانتخابات في فبراير 1953 وصرح للصحف بقوله : " **إنه إذا تم تطهير قواعد الأحزاب التي مهما أحاط بقادتها من شبهات فإنها ولا شك سليمة لأنها في مجموعها تشكل شعبنا العظيم** "؛ ويهدف من خلال ذلك كسب ثقة قواعد معظم الأحزاب.[3]

---

[1]- صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 264 .

[2]- السعيد رفعت ، المرجع السابق ، ص 123 – 124 .

[3]- صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 266 – 267 .

وظلت معركة الأحزاب تشكل الواجهة الرئيسة لأيام هذه الفترة وتميزت بنشاط داخل الجيش وخارج الجيش أيضا، وسقط دستور 1923 وكان المحرك الأول هو سليمان حافظ بدعوى أن فساد الحكم السابق يستدعي عمليات تطهير واسعة تقوم بها عشرات من اللجان شكلت بمقتضى قوانين خاصة، أولاها ذات صبغة قضائية وعلى رأسها قاض وتضم أحد رجال النيابة العامة لتفحص حالات موظفي الدولة وتفصل من يستحق الفصل منهم، أما الثانية فكانت لجانا قضائية برئاسة مستشار وعضوية اثنين من كبار رجال القضاء للتحقيق في الأعمال الحكومية وإحالة المسؤولين إلى المحاكم الجنائية أو الإدارية حسب الأحوال.[1]

وفي أزمة مارس سنة 1954 كانت الأحزاب السياسية ملغاة ونشاطها محظورا وقياداتها معتقلة، وطالب اللواء نجيب بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية لكي تأخذ المعركة الانتخابية أبعادها الحقيقية، وكانت الأحزاب منذ الحركة قد غيرت تنظيماتها وأفكارها وأعلنت برامجها عقب صدور قانون تنظيم الأحزاب، وكان برنامج الوفد ينادي بسياسة ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع أشكال الدفاع المشترك ، ويذكر اللواء نجيب: "**أن جمال عبد الناصر قدم لمجلس الثورة كشفا بأسماء بعض الزعماء السياسيين لاعتقالهم، وكان من بين الأسماء المطلوبين مصطفى النحاس باشا لتحديد إقامته** ".[2]

وهكذا كان من الممكن أن تنتهي حياة النحاس الذي كان من أخلص الناس وطنية، وكيف لا وهو الذي ظل يدافع عن القضية المصرية طيلة فترة تواجده في حزب الوفد؛ حيث أنه استطاع كرئيس لحزب الوفد أن يتبوأ مركزا شعبيا مما سمح له بالنضال الوطني ضد أعداء البلاد سواء كانوا من الاحتلال البريطاني، أو من المصريين أنفسهم، وما يؤكد ذلك الصراع الذي كان موجودا بين مصطفى النحاس والقصر من جهة، ومع المحتل البريطاني من جهة أخرى، وبالتالي كان من الممكن أن تكون كل هذه التضحيات سببا لنهاية حياته في السجون .[3]

---

[1]– صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 267 .

[2]– **المصدر نفسه** ، ص 267– 268 .

[3]– علاء الحديدي ، **مرجع سابق** ، ص 340 .

ولكن اللواء محمد نجيب رفض اعتقال النحاس ورفض هذا الاقتراح، ووافق المجلس بعد معارضة شديدة وشطب اسمه من كشف المعتقلين، ووقع عليه ولكنه فوجئ بأنهم أعادوا اسمه للكشف بعد التوقيع عليه واستاء اللواء نجيب، ولكن جمال عبد الناصر قال: إن إلغاء التحديد عن مصطفى النحاس بعد نشر ذلك يزيد الموقف بلبلة، ومن الغريب أن عبد الناصر كان في وقت من الأوقات يعتبر من المدافعين عن الوفد عامة وعن مصطفى النحاس خاصة، حيث كان يقول : " **إن النحاس رجل طيب والذي يعترض عليه لا يرى الخير** ".[1]

وكان اللواء نجيب معتقدا في قرار نفسه أن النحاس باشا قد حددت إقامته ظلما بل تزويرا لأن اسمه أقحم في كشف المعتقلين بعد توقيعه عليه، وخلال أزمة مارس سنة 1954 أفرج عن المعتقلين وألغي تحديد إقامة الزعيم مصطفى النحاس باشا رغم بقاء السياسيين الآخرين في المعتقلات والسجون،[2] وفي أعقاب أزمة مارس 1954 ظهر بيان عن مجلس الثورة ويتضمن هذا البيان أن نجيب لم يكن يعلم بتوقيت الحركة إلا قبلها بشهرين، [3] وعلى العموم ملخص أزمة 9 مارس 1954 يتمثل في أن مجلس الثورة كان يريد عزل اللواء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية، وفيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين واتصل بمنزل النحاس ودارت بينهما محادثات عديدة . [4]

ورغم ما قيل عن ثورة 23 جويلية 1952 ، فإنه يكفيها فخرا أنها كانت ثورة بيضاء ،لم ترق فيها الدماء، وتم التغيير ببساطة وسهولة ويسر مدعوما بالتأييد الشعبي، ولقد كان الجيش ورغم ما قيل عنه منقذا لمصر، ومن هنا يمكننا القول أن الضباط الأحرار كانوا هم الممثلون الحقيقيون للشعب؛ حيث كانوا ينفعلون بانفعالاته، ويعيشون أفكاره ومشاعره، وبالتالي لم يكن أمرا غريبا أن يستخدموا الأسلحة التي يفتقر إلى وجودها الشعب لحمايته من مستغليه، وباعتبار أن هذه الحركة قد غيرت من معالم المجتمع من هنا يمكن اعتبارها ثورة ولا نطلق عليها اسم انقلاب أو مصطلح آخر.[5]

---

[1] – صلاح الشاهد ، **المصدر نفسه** ، ص 268 .

[2] – **المصدر نفسه** ، ص 268 ، 269 .

[3] – مصطفى عبد المجيد نصير وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 105 .

[4] – صلاح الشاهد ، **المصدر السابق** ، ص 280.

[5] – مصطفى عبد المجيد نصير وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 115 .

ثالثا : اعتزال النحاس الحياة السياسية ووفاته:

لقد هام النحاس بحب مصر، وعاش في محارب غرامها، إذ هي شغله الشاغل ، وقضيته الكبرى ، همه بالليل، وذله بالنهار، استقلالها غايته، ودستورها وحريتها أعز أمانيه، لا مال يشغله، ولا ولد يأخذبوقت من فكره، ولا ذهب يسلبه جزءا من جهده، وهب نفسه لمصر، وشعب مصر، زهد في الدنيا منذ زعامته للوفد، وهجر المحاماة، وجعل قضية الوطن، هي قضية المصير، وحرم على نفسه أن يخصص جزءا من وقته لقضايا الأفراد، وكيف يواجه مطالب الحياة وهو الفقير، ولا دخل له إلا معاشه الصغير، الذي لا يتجاوز أل 120 جنيه لا غير، فهو لم يرث الضياع أو القصور إنها الحقيقة وجاءت حركة الجيش سنة 1952، وحلت الأحزاب، وصادرت أموالها فكيف يواجه الزعيم تغطية نفقات منزله ؟ اضطرت السيدة حرمه أن تبيع ما تمتلكه من حليها الذهبي وبعض قطع أثاث منزلها لمواجهة أعبائه المالية المتزايدة في السنوات الأخيرة حتى كان عام 1955 فقد عجز عجزا تاما عن المواجهة فاضطر ابن شقيقته والمشرف عن إدارة منزله محمود شوقي إلى تكليف اثنين من سكرتارية الزعيم السابقين بالسفر إلى الوجهين القبلي والبحري لجمع تبرعات من أعضاء الهيئة السابقين، وبعد ذالك توجهوا إلى مستشفى مجدي حيث كان الأستاذ فؤاد سراج الدين يقضي جزءا من عقوبة السجن التي قضتها عليه محكمة الثورة 15 سنة، [1] وبعد مرض النحاس ولزومه الفراش في منزله في الإسكندرية تبرع له سراج الدين بمبلغ قدر ب400 جنيه التزم سراج الدين بسدادها أول كل شهر، وبذالك توقفت حملة التبرعات بعد أن التزم بها سراج الدين، وبالتالي تم على الأقل حفظ كرامة الزعيم، وحاول فؤاد سراج الدين الاستمرار في التزامه إلا أن النحاس رفض ذالك بكل شدة.[2]

ويذكر في هذه المسألة سراج الذي اتصل بصلاح الشاهد مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر؛ حيث كان الأمين الأول في القصر الجمهوري ثم كبير الأمناء معه أي مع الرئيس جمال عبد الناصر وحتى بعد رحيله ؛ أي في عهد الرئيس أنور السادات ، كما أنه واكب أكثر من ثلاثين عاما من الحوادث الكبرى في مصر والأمة العربية ، وكان إلى جوار القمة السياسية مديرا للمراسم برئاسة مجلس الوزراءمع الزعيم مصطفى النحاس باشا .[3]

[1]– علي سلامة ، **مرجع سابق** ، ص 177 – 178 .

[2]– **المرجع نفسه** ، ص 178 .

[3]– علي سلامة ، المرجع السابق ، ص 130– 134

وهذا الأخير أي صلاح الشاهد هو الذي اتصل به فؤاد سراج الدين لكي يشرح له الظروف التي يمر بها النحاس باشا، فوافق الرئيس جمال عبد الناصر على رعاية النحاس وأضاف مبلغ قدره 250 جنيهشهريا على أن يتم الصرف أول كل الشهر للأستاذ سراج الدين شخصيا.[1]

وبعد وفاة النحاس في تمام الساعة السابعة من صباح 23 أوت 1965 بعد حياة مريرة ورحلة عسيرة ارتضاها لنفسه في سبيل مصر وشعبها ، ويشاء الله جلت قدرته أن يختار خليفة سعد في نفس اليوم الذي اختار فيه سعد زغلول، [2] الذي توفي هو الآخر في 23 من أوت عام 1927 حيث أيضا هو الآخر توفي على الساعة السابعة واجتمعت الشرطة حوله ليتم الإعلان عن وفاته على الساعة العاشرة ليلا، [3] وهذه حكمة بالغة ودلالة قاطعة على أن زعامة مصطفى النحاس هي امتداد لزعامة سعد زغلول، وبذلك توقفت النفقة التي كان يعطيه إياها الرئي ، وبعد وفاته قام سراج الدين بالاتصال بالسيد حمدي عاشور محافظ الإسكندرية وأبلغه نبأ الوفاة، وهذا الأخير قام بالإعلان عليها في الإذاعة المحلية لمحافظة الإسكندرية فنقلتها عنها إذاعة البرنامج العام و الجرائد القومية ، وقام السيد حمدي عاشور من جانبه باتخاذ الإجراءات لتشييع الجنازة رسميا بالإسكندرية ولكن سراج الدين عارض ذلك وأمر بتشييع الجنازة بالقاهرة في صباح 24 أوت 1965 ، وسارت الجنازة من ميدان التحرير مخترقة شارع سليمان باشا ثم شارع صبري أبو علم وتمت الصلاة على الجنازة في مسجد الكيخيا ولكن تعالت الأصوات بشدة لنقل جثمان الفقيد لمسجد الحسين والصلاة على الفقيد هناك، وبالفعل تم نقل الجثمان هناك وتمت الصلاة عليه في وسط جو حزين، ورغم ما قامت به الشرطة من إطلاق الرصاص بهدف تفريق الجماهير إلا أنها لم تستطع ذلك ونجحت فيما بعد بصعوبة وتم نقل الجثمان إلى المقبرة وتمت الصلاة عليه للمرة الثالثة في المقبرة ودفن هناك، وقال في هذا الشأن الأستاذ خالد محمد خالد كلمة معبرة عن النحاس وهي: " **لقد رأيت النحاس باشا في حياتي خطيبا ولكني أراه اليوم في مماته أخطب منه في حياته** "،وأما الجماهير فكانت تردد :" **إلى جنة الخلد يا نحاس عشت زعيما ومت زعيما ، بالمحبة أيدناك وبالمودة شيعناك** ".[4]

---

[1]– علاي سلامة ، **المرجع السابق** ، ص 178 .

[2] المرجع نفسه ، ص 130 .

[3]– حسين فوزي النجار ، سعد زغلول الزعامة و الزعيم ، مطبعة الأطلس ، القاهرة ، (ب ت) ، ص236 .

[4]– علي سلامة ، **المرجع السابق** ، ص 130– 134 .

الخاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أنه كان للنحاس أيادي بيضاء على الحركة الوطنية ورغم كل ما وجه إليه من نقد ورغم بعض الأفعال والأخطاء التي وقع فيها، ولكن كل الأفعال الإيجابية التي قام بها غطت أخطاءه بدرجة كبيرة ومن الأعمال الطيبة التي تستحق الذكر مساهمته في ثورة 1919 وإعلان دستور 1923.

وكذلك من الأعمال الحسنة التي قام بها النحاس عقد معاهدة 1936 مع الإنجليز حيث جعلهم من خلال المعاهدة يعترفون بمصر و بمسؤوليها وإعادة النظر في المسألة السودانية، وكيف لا وهو الذي أنقض المعاهدة بسبب السودان حيث أنه جعلها مسألة وطنية تتعلق بوحدة التراب الوطني ورفض التنازل عنها وظل يردد مقولته الشهيرة:" تقطع يدي ولا تفصل السودان عن مصر"

بعد دراستي لهذا الموضوع الموسوم بمصطفى النحاس ودوره في الحركة الوطنية المصرية خرجت بجملة من النتائج من أهمها:

أن نشأة مصطفى النحاس كانت في بيئة ذات طابع فلاحي يسوده الظلم ، وبما أن أسرة النحاس ليست ثرية استطاع مصطفى أن ينشأ بين العلماء والمصلحين نشأة إسلامية ، ومما ساعده على ذلك والداه حيث أنه عاش حياة الاستقامة منذ نعومة أظفاره .

من خلال ما تقدم نعتبر أن انتقال مصطفى النحاس من جامع الأزهر وبعض الكتاتيب إلى العمل في ميدان المحاماة كان أحد أسباب تكوينه السياسي واستطاع إكمال تكوينه السياسي عندما أصبح قاضيا وأيضا عندما انضم إلى حزب الوفد .

موقف مصطفى النحاس من الاحتلال البريطاني كان موقفا معاديا والدليل على ذلك تركه العمل في المحاماة والانضمام إلى حزب الوفد ، وهذا كله من أجل المشاركة في ثورة 1919 التي كان الهدف منها طرد المحتل البريطاني .

من خلال اشتغال مصطفى النحاس بالمحاماة و انضمامه إلى الوفد ومشاركته في ثورة 1919 وفي إعلان دستور 1923 أعطاه ذلك شهرة كبيرة على إثرها استطاع الفوز بالانتخابات وأن يصبح زعيم الأمة المصرية بعد وفاة سعد زغلول .

من أسباب دخول مصطفى النحاس في مفاوضات مع سلطة الاحتلال البريطاني هو رغبة بريطانيا نفسها في التفاوض مع النحاس ، وهذا ما حدث في مفاوضات النحاس مع هندرسون ، وكل ذلك استنادا لتصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون الذي كان دائما ينادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

قيام ثورة 1919 لا يتمثل سببها في اعتقال سعد ورفقائه فحسب بل توجد أسباب أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية أرهقت المصريين ، واعتقال سعد ورفقائه الذين من بينهم النحاس يعتبر بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الثورة .

خلافة مصطفى النحاس لسعد زغلول في الحكم لم يكن وليد الصدفة بل كان عن جدارة وذلك بالنظر إلى الأعمال التي قام بها النحاس في الوفد ، وهذا ما جعله يفوز بالانتخابات بجدارة ساحقة رغم وجود من هو أحق منه بهذا المنصب مثل فتح الله بركات ، ولكن دهاء النحاس وحنكته السياسية جعله هو الزعيم .

شهدت زعامة مصطفى النحاس في جميع الفترات التي حكم فيها مصر العديد من المفاوضات مع الاحتلال البريطاني ، حيث أنه منذ توليه الحكم عقد مفاوضات مع هندرسون الوزير البريطاني ، ولكن أهم المفاوضات مع المحتل كانت تلك التي عرفت بمعاهدة السودان عام 1936 التي انتهت برفض النحاس التنازل عن السودان ، وهذا ما أدى إلى قيام ثورة يوليو 1952 .

من أسباب ثورة يوليو 1952 هو إلغاء معاهدة السودان حسب العديد من المؤرخين ، وأما دور النحاس باشا في هذه الثورة كان متغيرا بتغير الظروف فأحيانا كان مؤيدا وأحيانا أخرى معارضا حيث أنه بعد تدهور العلاقات بين النحاس والثورة صمم النحاس على عودة الضباط إلى ثكناتهم وهذا ما رفضه الضباط.

من النتائج الايجابية التي حققتها ثورة يوليو 1952 أنها استطاعت أن تجعل الملك فاروق يتخلى عن العرش ، ورغم أنها كانت مرتبطة بمجموعة من المطالب إلا أن الضباط وافقوا على ذلك و تخلى الملك عن العرش بصفة نهائية وسافر إلى إيطاليا .

أما من النتائج السلبية لثورة يوليو 1952 هي حدوث أزمة بين الضباط الأحرار والوفديين تتعلق ببرنامج الحزب الجديد ، حيث أن الوفديين بقيادة النحاس رفضوا مشروع تحديد الملكية و رفضوا أن يعودوا للحكم، ومع تحديد موعد الانتخابات ظلت معركة الأحزاب مستمرة ، ومع أزمة مارس 1954 كادت أن تنتهي حياة السياسيين في السجون لولا عفو جمال عبد الناصر على النحاس ، وبذلك انتهى نشاط النحاس السياسي .

الملاحق

الملحق رقم : (1)

ملحق يمثل : صورة مصطفى النحاس يلقي خطابا دينيا في عيد الهجرة النبوية

الزعيم مصطفى النحاس بدار النادى السعدى (يلقى خطابا دينيا) فى عيد الهجرة النبوية وخلفه الأستاذ إسماعيل الأزهرى رئيس حزب الاتحاد السودانى الذى كان ينادى بوحدة السودان مع مصر

المرجع ، محمد فهيم أمين، **مرجع سابق**، ص122.

الملحق رقم : (2)

ملحق يمثل : صورة مصطفى النحاس ورياض الصلح وسعد الله الجابري سنة 1944

الزعيم مصطفى النحاس ورياض الصلح وسعد الله الجابرى سنة ١٩٤٤

المرجع ، محمد فهيم أمين ، **المرجع السابق** ، ص 214 .

الملحق رقم : (3) يمثل صورة مصطفى النحاس والسفير البريطاني لامبسون

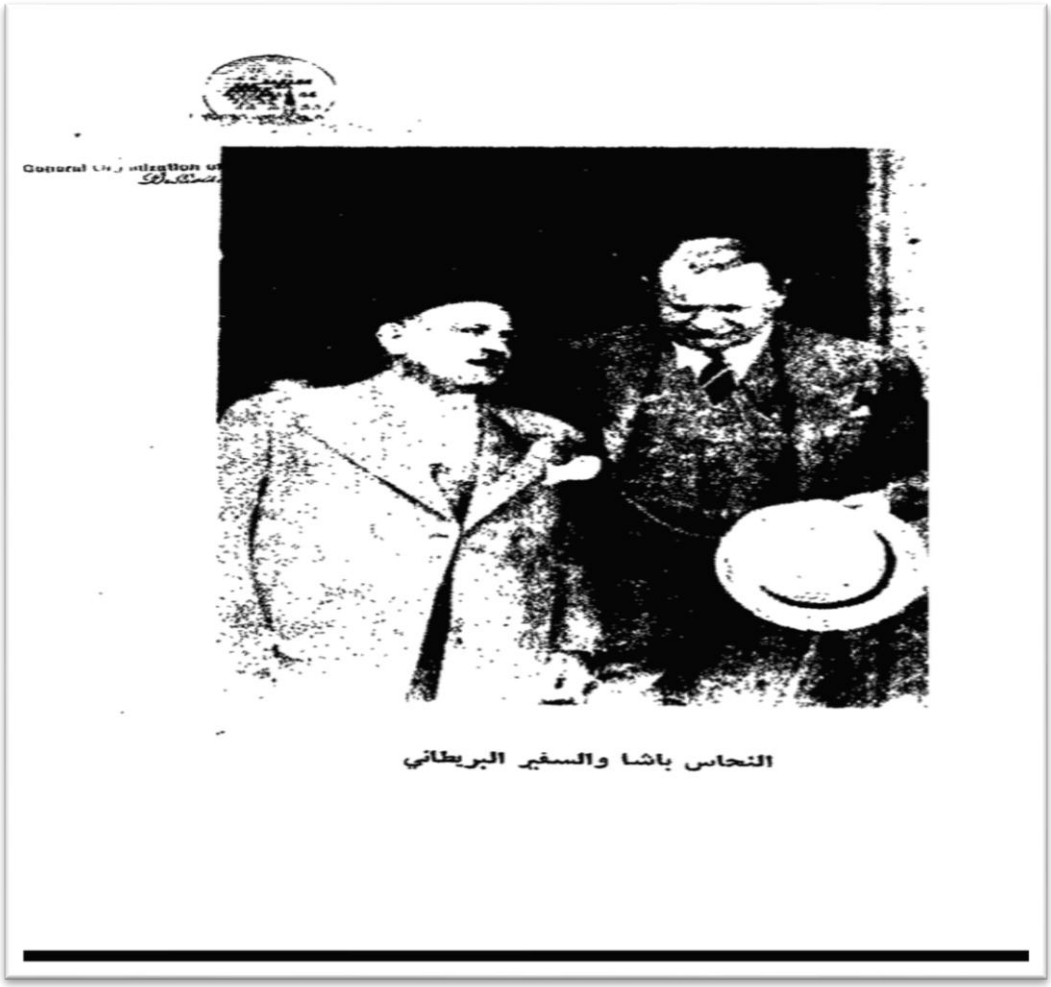

النحاس باشا والسفير البريطاني

المرجع : محمد أنيس ، **مرجع سابق** ، ص 78 .

الملحق رقم (4)

ملحق يمثل : وصول لامبسون لإجراء المعاهدة مع مصطفى النحاس

وصل المندوب السامي البريطاني الي مصر يوم ٢٩ يونية ، ثم استمرت المحادثات حول المعاهدة المصرية ـ البريطانية طوال شهر يونية ويوليو وأوائل شهر اغسطس ، وفي ١٢ اغسطس كانت هناك المعاهدة الرسمية متروكة للمندوب السامي أن يتصرف بشكل مطلق ، واستمرت المحادثات ستة أشهر ـ وقد تناولت مسالة الوجود العسكري في مصر ، والمسالة السودانية ، والغاء الامتيازات الأجنبية في مصر في وقت لم يكن للدولة العثمانية اى نفوذ ، ووقعت المعاهدة في لندن في ٢٦ اغسطس ، وفي ١٥ اغسطس غادر مابلز لامبسون مصر لكي يحضر مراسم توقيع المعاهدة (وكان أحد الموقعين على المعاهدة) ولكي يتلقى بعض التعليمات من وزارة الخارجية .

المصدر ، عبد الرؤوف أحمد عمروا ، مذكرات اللورد كليرن ، ج1 ،**مصدر سابق** ، ص 139 .

الملحق رقم (5) يمثل خطب النحاس التي ألقيت في مؤتمر 1935

ومن أهم الخطب والأبحاث التى ألقيت فى هذا المؤتمر :

- الموقف السياسى والدستورى للزعيم مصطفى النحاس .
- الوفد المصرى نظامه وأغراضه لمكرم عبيد .
- القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية لمحمد صبرى أبو علم .
- الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر .
- مشروعات الرى والصرف لعثمان محرم .
- شئون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار .
- المحاماة وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقى .
- علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب لممدوح رياض .
- العلاج وإصلاح القرية لمحمود بسيونى .
- المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها لعبد السلام جمعة .
- شئون الأوقاف وإصلاحها ليوسف الجندى
- إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت .

- التعاون فى مصر ووسائل تشجيعه لعلى أيوب .
- الصحافة وحريتها لمحمد توفيق دياب .
- الشئون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافى
- الصناعة المصرية تشجيعها وترويجها لإبراهيم عبد الهادى .
- علاقات مصر بأمم الشرق لعباس محمود العقاد .
- تنظيم شئون العمال فى مصر ورفع مستواهم لعزيز ميرهم .
- المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية لاستر فهمى ويصا ونور حسن .

المرجع ، محمد فهيم أمين ، **مرجع سابق** ، ص 149-150 .

قائمة البيبلوغرافيا

الكتب العربية:

1- أمين فهيم محمد ، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية ، دار الفكر العربي، مصر ، 1992، (د ت) .

2- أنيس محمد ، 4 فبراير في تاريخ مصر السياسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1972.

3- الإخوان المسلمون وحكومة النحاس باشا ، الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الاخوان المسلمين ، www.ikhwanwiki.com، 9/03/2017، 16/32 .

4- البازغي سعد بن عبد الرحمان ، الموسوعة العربية العالمية ، ط2 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، د، ت.

5- البشرى طارق ، شخصيات تاريخية، ط1 ، دار الشروق، القاهرة، 2010.

6- البشرى طارق ، مصر في إطار الحركة الوطنية العربية (1945 – 1952) ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (د ت) .

7- ثابت عادل ، الملك الذي غدر به الزمن ، ط3 ، دار الكتب والمكتبات ، مصر ، 1989 .

8- ثابت كريم ، مذكرات كريم ثابت (عشر سنوات مع الفاروق 1942 – 1952) ، ط 1 ، دار الشروق، مصر ، 2000.

9- الجرف طعيمة ، 23 يوليو ومبادئ النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة ، ط3 ، (د ن)، القاهرة ، 1965 .

10- جمعة مصطفى عبد المجيد وآخرون ، ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 1997.

11- الجوادي محمد ، مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة وبناء الدولة الليبرالية ، دار الشروق ، مصر ، 2011.

12- حافظ عباس ، مصطفى النحاس او الزعامة والزعيم درس وبحث وتحليل، شارع الدواوين، القاهرة، 1936.

13 _ حافظ عباس ، مصطفى النحاس ، ط1 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012.

14- الحديدي علاء ، دراسة في الزعامة السياسية المصرية، دار الهلال، سوريا،1992.

15- حسين عبد المحسن محمد ، نضال شعب مصر (1898 – 1956) ، دار المعارف ، الاسكندرية،(د ت.)

16- حسين هيكل محمد ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج 1، دار المعارف ، القاهرة ، 1951 .

17- حكيم سامي ، ميثاق الجامعة العربية والوحدة العربية ،ط1، المطبعة الفنية ، القاهرة ، 1966.

18- حمزة عبد القادر ، أذكروا سعد وصحبه المعتقلين (رسالة تاريخية سياسية) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1922 .

19- خضر محمد ، مذكرات محمد خضر (الحركة الوطنية السودانية – الاستقلال وما بعده) ، مطبعة صوت الخليج ، الشارقة ، 1980 .

20- راضي نوال عبد العزيز مهدي ، صدقي والإخوان ووفد السودان عام 1946 ، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة .

21- الرافعي عبد الرحمان ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ط5، دار المعارف ،مصر، 1984.

22- الرافعي عبد الرحمان ، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1987 .

23- رزق يونان لبيب ، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية (1930 – 1936) ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، 1984.

24- رزق يونان لبيب ، مفاوضات النحاس – هندرسون 1930 ، الهيئة العامة للكتاب ، 1989.

25- رمضان عبد العظيم ، تطور الحركة الوطنية(1918-1936)،الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1998.

26- زغلول سعد ، مذكرات سعد زغلول ، تح :عبد العظيم رمضان ، ج1 ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ،(د ت) .

27- الشاهد صلاح ، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، مصر، 1979 .

28- شحاتة عيسى إبراهيم ، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1963 .

29- السروجي محمد محمود ، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية ، مصر ، 1998 .

30- السعيد رفعت ، مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل ، دار القضايا ، بيروت ، 2001 .

31 – سلامة علي ، ما لا يعرفه النحاس عن الزعيم مصطفى النحاس باشا، ط1، مطابع سجل العرب ، القاهرة،2001 .

32- السيد أحمد حامد ، الوفد والقضية المصرية (دراسة وثائقية لسياسة حزب الأغلبية تجاه قضية فلسطين) ، المكتبة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2002 .

33- السيد ياسين ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (د ت).

34- شكري محمد عزيز ، مجاهد حمودة ، الوسيط في المنظمات الدولية ، ط5 ، دار الكتاب ن دمشق، 2007 .

35- شلبي علي ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر (1923 – 1936) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1981 .

36- شماخ عامر ، الاخوان المسلمون من نحن ؟ .. وماذا نريد ؟ ، ط1 ، الصحوة للنشر والتوزيع ، مصر، 2011.

37 –الشيخ غنيمي رأفت ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، ط1 ، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مصر ، 2006 .

38- الدجاني أحمد صادق ، الفلسطينيون العرب في مصر العربية ، مركز بحوث ودراسات دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1986 .

39- الدسوقي عاصم ، مصر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دار نافع للطباعة ، القاهرة، 1976.

40- فارس أحمد عبد المنعم ، جامعة الدول العربية (1945-1985) دراسة تاريخية سياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987.

41- فخري عبد النور ، مذكرات فخري عبد النور ثورة 1919 ، تح : يونان لبيب رزق ، دار الشروق ، مصر ، 1992.

42- فهمي عبد الرحمان ، مذكرات عبد الرحمان فهمي (يوميات مصر السياسية) ، ج1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 198.

43- صبري أبو المجد ، سنوات الغضب (مقدمات ثورة 23 جوان 1952) ، ج 2 ،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1989.

44- صبري محمد ، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم، مطبعة ودار الكتب المصرية، القاهرة، 1926 .

45- صدقي إسماعيل ، مذكراتي ، مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012.

46- صويص سليمان وآخرون ، انعكاس مفاهيم قوانين الطوارئ والأحكام العرفية على القوانين العادية مثال الأردن، محمود شريف بسيوني وآخرون، حقوق الانسان، مج 3 ، دراسات تطبيقية عان العالم العربي، دار العلم للنشر، بيروت ، 1989.

47- طيبة مصطفى ، مذكرات كمال الدين رفعت ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968 .

48- عبد الرحمان الرافعي، كامل مصطفى باعث الحركة الوطنية ، ط5 ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1984 .

49- الطناحي طاهر أحمد ، فاروق الأول ، ج1 ، دار الهلال ، مصر ، 1936 صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا ، ، www.kotobarabia.com، (د ت).

50- عبد الرحمان عواطف ، مصر وفلسطين ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1980.

51- عبد المطلب عاصم محروس ، دور الطلبة في ثورة 1919 (1919-1966) ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990 .

52- عبيد باشا مكرم ، الكتاب الأسود في العهد الأسود ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2012 .

53- عبيد منى مكرم ، مكرم عبيد كلمات ومواقف (1889 – 1989)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، 1990.

54- عزب خالد ، الاغتيالات السياسية في مصر (1910 – 1981) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2011.

55- العقاد محمود عباس ، سعد زغلول زعيم الثورة، دار الهلال، مصر، (د ت) .

56- العدوى إبراهيم أحمد ، يقظة السودان ، ط2 ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1979.

57- العقاد عامر ، دراسة لكفاح الوطني السوداني ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 197 .

58- العقاد محمود عباس ، سعد زغلول زعيم الثورة، دار الهلال، القاهرة ، 1988.

59- علوبة علي محمد ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، تح : أحمد نجيب أحمد حمدي ، جمال الدين أمين مهنا، ناهد مصطفى مرزوق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1988 .

60- عودة جهاد ، السياسة الخارجية المصرية أصول وتطور ، المكتب العربي للمعارف ، مصر ، 2015.

61- غولدمان ناحوم ، مذكرات ، ط3 ، دار الجليل للنشر، عمان ، 2015.

62- المليجي أحمد مشرفة محمد ،عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية (1873 – 1968)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989.

63- النجار حسين فوزي ، سعد زغلول الزعامة و الزعيم ، مطبعة الأطلس ، القاهرة ، (د ت).

64- الهلباوي إبراهيم ، مذكرات إبراهيم الهلباوي (تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي) ، تح: عصام ضياء الدين، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر، 1995 .

65- الكاظمي عبد المحس ، معلقات الكاظمي ، المطبعة العربية ، مصر ، (د ت).

66- كامل نجوى ، الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (1919 – 1936) ، ج2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،2001 .

67- لاشين محمد عبد الخالق ، سعد زغلول دوره في السياسة المصرية حتى 1914 ، الهيئة المصرية للكتب ، القاهرة ، 2010 .

68- لنشوفسكي جورج ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ت : جعفر خياط ، ج2 ، دار الكشافة للنشر والتوزيع ، بغداد ، (د س) .

69- متولي محمود ، مصر والحياة الحزبية قبل سنة 1956، دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة، 1980.

70- متولي محمود ، مصطفى النحاس زعيم الأمة، ط1 ، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر،2008 .

71- محفوظ محمد عبد العزيز وآخرون ، التصنيف البيئي لمحافظة الغربية ، وزارة الدولة لشؤون البيئة ، مصر، 2008 .

72- محمود أبو الفتح ، المسألة الوطنية والوفد ، دار البستاني للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د ت) .

73- مرسي كامل ، أسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصري الحديث ، مصر ، 1985 .

74- ميخائيل رمزي ، الوحدة الوطنية في ثورة 1919 ، دار العرب للبستاني ، القاهرة ، 1968.

75- نجيب محمد ، مذكرات محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصري الحديث ، مصر ، 1984.

76- يوسف حسن ، القصر ودوره في الحركة السياسية المصرية (1922 – 1952) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، 1982.

المجلات

1 جمال عبد الجواد ، **مصر في السياسة السودانية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 79 ، السنة الثامنة، بيروت ، 18 سبتمبر 1985.

2- المراقي عبد الحميد ، **أبعاد الدور المصري في جامعة الدول العربية** ، حملة السياسة الدولية ، العدد 61 ، جويلية 1981 .

3- ياسين عبد القادر ، **السياسية المصرية وقضية فلسطين** ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9 ، ماي 1988 .

المذكرات :

1- باشا ابوبكر حسن ، تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان 1951 – 1956 ، أطروحة دكتوراة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 2000 .

2- العزاوي وفاء وليد حسين ، اللورد كتشنر ودوره السياسي والعسكري في مصر والسودان (1896 – 1914)، مذكرة ماجستير، كلية التربية، جامعة المستنصرية ، بغداد، 2005 /2006.

3- فيسح نصيرة ، جامعة الدول االعربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية (1945 – 1974) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005 –2006 .

المراجع الأجنبية :

1-Gromer ,The Earl of , modem Egypt ,Third Edd .London ,1911.

2-Mahmud Y.Zayd ,Egypt straggle For Independence, beriut ,1965.

3-Taisier Mohamed Ali ,cultvation of hunger state and agiculture in sudan , khartum university press , 1989 .

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي : مولد مصطفى النحاس وتكوينه العلمي والسياسي

اولا : مولده و نشأته..... .....ص6

ثانيا :تكوينه العلمي..... .....ص8

ثالثا : تكوينه السياسي..... .....ص11

الفصل الأول : مساهمة مصطفى النحاس في ثورة 1919 وإنشاء دستور 1923

أولا انضمام النحاس لحزب الوفد ص16

ثانيا : دوره في ثورة 1919ونفيه إلى السيشل ص21

ثالث : إسهامات مصطفى النحاس في ضل دستور 1923.....ص30

الفصل الثاني : زعامة مصطفى النحاس (1927 – 1936)

اولا : تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزراء وأعماله في الوزارة الأولى..... ص35

ثانيا : مصطفى النحاس وأعماله في الوزارة الثانية.....ص43

ثالثا : مفاوضات النحاس وهندرسون والاستقالة من الوزارة..... .....ص45

الفصل الثالث : مصطفى النحاس وموقفه من القضايا المختلفة (1936 – 1942)

اولا : مصطفى النحاس وموقفه من السودان ص52

ثانيا : مصطفى النحاس والقضية الفلسطينية ص61

ثالثا : مصطفى النحاس والإخوان المسلمون.....ص66

الفصل الرابع : الثورة المصرية الثانية ونهاية زعامة مصطفى النحاس

اولا : ظهور حادثة 4 فبراير (فيفري).....ص70

ثانيا : إلغاء معاهدة 1936 وقيام ثورة 1952.....ص75

ثالثا : اعتزال النحاس الحياة السياسية ووفاته ص87

خاتمة..... ....ص90

ملاحق..... .....ص94

قائمة البيبلوغرافيا ص100

فهرس الموضوعات..... .....ص 108